



الجمهوريَّة الجَزائِرِيَّة
الديمقراطية الشعبيَّة

الجَريدة الرَّسمِيَّة

اتفاقيات دولية . قوانين . أوامر و مراسيم
قرارات مقررات ، مناشير . إعلانات و بلاغات

الادارة والحرير الكتابة العامة للحكومة	خواص الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الأصلية والترجمتها
	سنة	شهر	سنة	شهر	
طبع والاشتراك	80 دج	50 دج	30 دج	30 دج	النسخة الأصلية
ادارة المطبعة الرسمية	150 دج	100 دج	70 دج	70 دج	النسخة الأصلية وترجمتها
بما فيها نفقات الارسال					
٦٠٠ - ١٢ - ٣٢٠٠	٦٠٠ - ١٨ - ٦٦٠٠	٥٥ - ٣٧ - ٣٢٠٠	٥٥ - ٣٧ - ٣٢٠٠	٥٥ - ٣٧ - ٣٢٠٠	

لمن النسخة الأصلية : ٥٦٥ دج و لمن النسخة الأصلية وترجمتها ٣٥٥ دج - لمن العدد للنسخة السابقة ١٠٠٠ دج و تسلم الفهارس بمحفظة المشتركون .
المطلوب منهم ارسال ثالث الورق الاخير عند تجديد اشتراكهم و الاعلام بطالعهم . يؤدى عن تغير العنوان ١٠٠٠ دج - لمن النشر على اساس ١٥ دج للسطر .

الميثاق الوطني

فہر س

ص 888 - محضر اعلان نتائج الاستفتاء حول الميثاق الوطني۔

قوانين وأوامر

ص 890 - أمر رقم 76 - 57 مؤرخ في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976
يتضمن نشر الميثاق الوطني۔

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الميثاق الوطني

محضر اعلان نتائج الاستفتاء حول الميثاق الوطني

وقد أودعت الظروف المختومة المحاضر تركيز نتائج الاستفتاء مع ملأها بالمكتب قصد اعلان النتائج . وقد تم بعد ذلك احصاؤها . وقد سجلت نتائج العملية في الجدول الآتي بعده .

وقد درست اللجنة بعد ذلك الملاحظات والشكایات المسجلة في محاضر تركيز النتائج المعدة من قبل اللجنة الانتخابية للولاية أو للسفارة أو للقنصلية .

ثم أعلنت بعد ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية نتائج الاستفتاء حول الميثاق الوطني :

عدد الناخبين المسجلين = ٧٠٩٤٠٠٩٧٨

عدد الناخبين = ٧٠٢٩٠٦٧١

عدد الاصوات المعترضة = ٧٠٢٤٨٠٦٠٣

في سنة الف وتسعمائة وستة وسبعين وفي يوم التاسع والعشرين من شهر جوان على الساعة الثامنة مساء اجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية في مقر المجلس الأعلى بمحضر :

السيد ابن با أحمد مصطفى ، رئيسا ،

والسادة : بکوش يحيى ،

عويسى المشرى ،

تاقية محمد ،

فار الذهب بومدين ،

تعانى عبد القادر ،

العمرى ثامر .

الاعضاء المعينون

وقد قامت اللجنة باحصاء الاصوات كما هي مبينة في محاضر جمع وتركيز النتائج على مستوى الولايات والسفارات والقنصليات الجزائرية .

جدول وصفي عن نتائج الاستفتاء حول الميثاق الوطني

الولايات	نعم	الولايات	لا	الولايات	نعم
أدرار	٥٤٧	الجلفة	٤٨٧	صوتا	٥٤٧
الاصنام	٤٤٢	جيجل	٤٤٠	صوتا	٤٤٢
الاغواط	٤٤٨	سطيف	٤٦٨	صوتا	٤٤٨
أم البواقي	٤٦٩	سعيدة	٤٦١	صوتا	٤٦٩
باتنة	٥٨١	سيككدة	٤٦١	صوتا	٥٨١
بجاية	١٧٢	سيدي بلعباس	٥٩٢	صوتا	١٧٢
بسكرة	٥٥٦	عنابة	٧٣٥	صوتا	٥٥٦
البلدية	٣٦٠	قالمة	٦١٥	صوتا	٣٦٠
البويرة	٧٤٥	قدسية	٣٦٨	صوتا	٧٤٥
ثامنراست	٦٠٦٣	المدية	٥٠٧	صوتا	٦٠٦٣
تبسة	٨١٨	ممتنغان	٨١٠	صوتا	٨١٨
تلمسان	٢٨٦	المسيلة	٢٤٢	صوتا	٢٨٦
تيارت	٢٥٨	معسكر	٣٤٨	صوتا	٢٥٨
تizi وزو	٣٧٣	ورقلة	٦٧٥	صوتا	٣٧٣
المجائر	٥٩٦	وهراون	٥٦١	صوتا	٥٩٦

«لا»

«نعم»

١٠٣٠٧٢٩ صوتا

٦٠٨٤٠٠٠٩٥ صوتا

ان النتائج المعصل عليها بالنسبة لمجموع التراب الوطني

هي كما يلى

لا		نعم		القنصليات		لا		نعم		السفارات	
				قنصليات الجزائر بـ							
صوتا	I	صوتا	18	ایران	00000000	صوتا	0	أصوات	9	سفارة الجزائر بـ	كونغو - برازافيل 00
أصوات	4	صوتا	252	السويد	00000000	صوتا	1	صوتا	19	غانية
صوتا	202	صوتا	I 0873	بلغيكـا	00000000	أصوات	5	صوتا	409	العربية السعودية
صوتا	25	صوتا	76	بلغاريا	00000000	أصوات	8	صوتا	228	سوريا
صوتا	47	صوتا	I 0055	ألمانيا الاتحادية	00	أصوات	5	صوتا	115	مصر
صوتا	20	صوتا	417	إنجلترا	صوتا	22	صوتا	307	ليبيا
أصوات	7	صوتا	I 59	إيطاليا	00000000	صوتا	72	صوتا	3 065	تونس	00000000
صوتا	2	صوتا	49	اسبانيا	00000000	صوتا	0	صوتا	11	اليمن الشمالية	000
صوتا	89	صوتا	20333	ألمانيا الديمقراطية	20000000	صوتا	2	صوتا	52	العراق
صوتا	0	صوتا	I 29	تشكوسلافاكـا	000	صوتا	0	صوتا	15	الأردن	00000000
صوتا	0	صوتا	43	يوجسلافـيا	00000000	صوتا	1	صوتا	22	الكويت	00000000
صوتا	2	صوتا	224	بولنـيا	00000000	صوتا	0	صوتا	23	ساحل العاج	000
أصوات	8	صوتا	I 111	روسـيا	00000000	صوتا	0	أصوات	7	السودان	00000000
أصوات	8	صوتا	I 11	سويسـرا	00000000	صوتا	0	أصوات	10	مالـى	00000000
أصوات	6	صوتا	I 50	الولايات المتحدة	00000000	صوتا	0	صوتا	17	غينـيا	00000000
أصوات	9	صوتا	51	كنـدا	صوتا	0	أصوات	9	الزيـر
صوتا	0	صوتا	I 3	مكسيـك	00000000	صوتا	2	صوتا	17	البابـان	00000000
صوتا	0	أصوات	I 0	الأرجنتـين	00000000	صوتا	0	أصوات	5	باكستان	00000000
صوتا	0	صوتا	I 9	كوبا	00000000	صوتا	2	صوتا	15	الصـين	00000000
صوتا	I 40219	صوتا	2760894	فرنسا	00000000	صوتا	0	أصوات	3	كورـيا	00000000
						صوتا	0	أصوات	8	أندونـيسـيا

ان النتائج المحصل عليها بالنسبة لمجموع السفارات والقنصليات الجزائرية هي كما يلى :

الاستفتاء : ان النتائج المحصل عليها في التراب الوطني وفي الخارج هي كما يلى :

لا - 1180508 - صوتا

نعم - 701300033 - صوتا

ملاحظات

لا شيء

أعد هذا المحضر في عشر نسخ، يحتفظ واحدة منها بمقر المجلس الأعلى ويبعث بالآخرى إلى كل من السيد وزير الداخلية (خمس نسخ) ووزير العدل حامل الاختام (أربع نسخ) *

وحرر بالجزائر في 29 جوان 1976 *

رئيس اللجنة الانتخابية

الوطنية

(الاسم والتـوقيـع)

السيد بن با احمد مصطفى

- أعضاء اللجنة الانتخابية
 - 1) السيد يحيى بكوش
 - 2) السيد عويسى المشرى
 - 3) السيد محمد تائية
 - 4) السيد فار الذهب بومدين
 - 5) السيد عبد القادر تجانى
 - 6) السيد ثامر العمري

الوطـنية

(الاسمـ والتـوقيـعـ)

قوانين وأمر

امر رقم 76 - 57 مورخ في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني

- وبناء على موافقة الشعب على الميثاق الوطني المقترن من طرف جبهة التحرير الوطني والاعلان الرسمي للنتائج النهائية لاستفتاء يوم 27 يونيو سنة 1976 ،

يأمر بما يلى :

المادة الاولى : يسرى مفعول الميثاق الوطني، الآتى نصه، ابتداء من تاريخ فشره ، وهو المصدر الاسمى لسياسة الامة وقوانين الدولة .

المادة 2 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976 .

رئيس مجلس الثورة
هوارى بومدين

باسم الشعب

ان مجلس الثورة ،
- بناء على بيان 19 يونيو سنة 1965 ،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في II ربیع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمن قasisis الحكومة ،

- وبناء على الخطاب الرئاسي ليوم 19 يونيو سنة 1975 ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 69 المؤرخ في 27 شوال عام 1395 الموافق أول نوفمبر سنة 1975 والمتضمن احداث اللجنة السامية للميثاق الوطني ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 51 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 والمتضمن استدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني ،

الميثاق الوطني

المقدمة

فالمادة التي تمكننا من تحقيق صورة من أروع صور الانبعاث التي سجلها التاريخ المعاصر، يجب عليها أن تطور قاعدتها النضالية، وتشريعها، حتى تتأكد من ضمان الاستمرارية الثورية . ان الميثاق الوطني هو استمرار لعملية التوضيح السياسي، والبلورة الايديولوجية التي ما فتئت تتتطور منذ أكثر من عشرين سنة، من نداء أول نوفمبر 1954 ، ووثيقة الصومام في 1956، و برنامج طرابلس في 1962، وميثاق الجزائر في 1964، إلى بيان 19 يونيو 1965، وهو يمثل، بدون شك مساهمة جديدة في التحرر الكامل للشعب الجزائري، ويعبر في آن واحد عن تطلعاته العميقه وراداته العجبارية .

* * *

لقد أصبحت بلدان العالم الثالث تتصف بحيوية جديدة تولدت عن رغبتها العارمة في التغيير والانفتاح . وانها لنجد نفسها اليوم في منعطف هام من تاريخها، ولا مناص للمجموعة الدولية بأسيرها من أن تتأثر بهذا الواقع الجديد تأثيرا بالغا، ذلك أن تطلعات شعوب العالم الثالث هي تطلعاتنا، ومنهم المستمرة هي محنتنا . وان الارادة المشتركة في تحقيق التغيير الذي تطلب كثيرا من التضحيات يجب أن تكون متماشية مع الواقع الذي نعيشه، ومتسقة مع القيم الايجابية التي برزت

كثيرة هي الاحداث التي تميز جزائر اليوم عن جزائر يوليو 1962، غير أن الفرق الاساسى بين العهدين يمكن قبل كل شيء، فى التقدم الفعلى والانجازات الكبرى التي تم تحقيقها خلال تلك البرهة الخاطفة من عمر الزمان، ذلك ان المهم بالنسبة لحكم التاريخ هو، على حد تعبير بيان 19 يونيو، «ما يخلد بعد الاحداث وزوال الرجال» . وفي هذا الاطار بالذات، تدرج تماما كل التغيرات الجذرية التي عرفتها الجزائر خلال العقد الاخير ، وتكتسب وبالتالي، بعدها التاريخي الحقيقي .

ولقد آن الاوان للتوقف عند هذه المكاسب، التي تم تحقيقها بفضل التضحيات الجسام، لادراك المنطق الذى يتضمنها، وادمجها في اطار نظرة شاملة وجعلها نقطة انطلاق للمزيد من الانجازات .

وبهذا الصدد، فإن هذا الميثاق الوطني يعبر عن تجربة، ويعرض استراتيجية، والارتباط واضح بين هذه وتلك. فالمبادئ التي تقود خطانا ليست مجردة، وإنما هي نتيجة للممارسة العملية لشعب بأكمله، يخوض بكل حزم معركة بناء مستقبليه، ولهذا اتسمت تلك المبادئ بالدقّة والقوّة والجرأة التي كانت دائمًا الطابع المميز لنورتنا .

ومن هنا ندرك الحاجة الملحة التي لا بد أن يستجيب لها هذا الميثاق .

أما البورجوازية الوطنية، بحكم ضعفها النسبي الذي تزايد بسبب نزوح الكثير من أفرادها إلى الخارج إبان الغزو الفرنسي، فقد تركت مكانها، في آخر الأمر، لطائفة جديدة من «الاعيان» الموليين للمستعمرين.

وكان من نتيجة هذا كله تأخير، بل استبعاد امكانية نشوء حركة سياسية وطنية بورجوازية تتخد مواقف الرفض وتحفظ بنوع من الكراهة. وهكذا انهارت العوابر، وأصبح المجال في الوقت المناسب مقتصرا على القوى الوطنية المناهضة للاستعمار، المنبثقه من الطبقات الوسطى، ومن صغار الحرفيين، في المدن، والعمال والفلاحين. وبعبارة أخرى فان ما بدأ نقطنة ضعف كان في الواقع عكس ذلك، لأنه فتح الطريق لنشوء وطنية شعبية تحريرية، كما أنه فتح الطريق عند الاستقلال لبناء مجتمع كان قد تخلص من هيمنة ووصاية القوى الرجعية المسيطرة.

لقد كان الكفاح الوطني الذي استغرق نحو مائة وثلاثين عاما ضد الاحتلال الاجنبي، يتجلّى من خلال كل الصيغ الممكنة للعمل، وكان يرتكز على عmad أساسى تتفاوت درجات نوعيته من حيث الانتماء الاجتماعى والوعى الوطنى ذو الطابع التحررى ويتصف بالاصرار على الاهداف المتمثلة فى صيانة المجتمع، والمحافظة على تراثه العقارى، ومكاسبه التاريخية، وكيانه الجماعى. فأول حرب منظمة للتحرير فى اطار دولة قد انطلقت بقيادة الامير عبد القادر ضد الغزاة الفرنسيين من 1832 الى سنة 1847. ثم أعقبتها الى غاية 1882 انتفاضات وثورات واسعة النطاق فى مناطق عديدة من البلاد. وأخرى جرت على نطاق أضيق دامت الى مطلع القرن العشرين، وتمثلت فى مقاومة مصادرة الاراضى وابتزازها على نطاق واسع لفائدة المستعمرين، كما تمثلت فى بذل جهود جبارة غالها التوفيق أحيانا، استهدفت استعادة الاراضى الزراعية التى كانت من قبل ملكا لمجموعات واسعة من الفلاحين تعرضت للسلب والتشرير. أما النضال السياسى الوطنى المنظم الذى ظهر فى العشرينيات، والذى ما فتئت أبعاده الشعبية تتراكّد، فإنه ظل يقاوم بأصرار من أجل الاعتراف بالشخصيةالجزائرية والاستقلال الوطنى، والرفض القاطع لكل محاولات الادمّاج العضوى فى الامة الفرنسية التي دبرت بالتوافق مع البورجوازية الليبيرالية. أما حادث 8 مايو 1945

التي ارتكب فيها المستعمرون مجازرهم الشهيرة المعروفة، فقد أدت فيما بعد بالوطنيين إلى اعتماد الكفاح المسليح باعتباره أرجع الوسائل. وهكذا انطلقت حرب التحرير التي جندت ابتداء من أول نوفمبر 1954، وبصورة تصاعدية، القوى المناضلة للطائفة والفلاحين والامة بأسرها لخوض ثورة حقيقة. كل هذه الاحداث الجسام تفصّع عن اراده الشعب الجزائري في القضاء على عهد اتسم باحتقار الكائن البشري والاستهانة بحقوق الناس، وتجهيلهم وإذلالهم واخضاعهم لطغيان المحتل الاجنبي. وهذه الارادة في تحقيق المصير الوطنى وبتر كل صلة بالنظام الاستعماري ما فتئت تدفع الشورة، التي أدت امتداداتها غير المتوقعة وقوتها المتزايدة مع تفاقم حرب الابادة والتخريب، إلى احداث تغيير عميق في المجتمع الجزائري وعقليات الجماهير الشعبية ونوعية محتوى مكاسبها. لقد انقضت ثورة

من ماض عريق يزخر بالكفاح التحريري، ومستجيبة لمتطلبات مجتمع عصري ديمقراطي يرتكز على العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، مجتمع يلتزم بوقاية أعضائه من محاذير تنمية شاقة، وحمايتهم من امكانية عودة اقطاعيات المستغلة ومن جميع المخاطر الداخلية والخارجية التي تحاول مخلفات الاستعمار، وانظمة السيطرة الاجنبية، جعلها سيفا مسلطا على أعنافنا الى الابد.

غير أن الهدف المشترك في التحرير والتغيير، الذي يسعى العالم الثالث لبلوغه، لا يحول بيننا وبين ادراك الفروق التي تميز بها عملية التحول التاريخية، بل لا يعيينا من التحليل المناسب لوضعية كل بلد، حتى يمكن علاج الامراض التي يعانيها، ونقترب، بسرعة أكبر، من تحقيق التضامن الفعلى.

ومن الضروري بالنسبة للجزائر بالذات، ونحن نستهدف تجديد آفاق رؤيتنا، أن نرسم الخطوط العريضة للمسار الذي يمكن الشعب الجزائري من تحديد موقفه، وابراز العوامل التي آلت به إلى ما أصبح عليه اليوم، وضبط السبل والوسائل التي تضمن له تجاوز العاشر نحو مستقبل أفضل، بحيث يسود الترابط الوثيق بين المقاومة المتواصلة ضد الاستعمار، والمعركة المسلحة لاسترجاع الاستقلال، والاختيار الاشتراكي الحالى الذي هو نتيجة طبيعية لكل ذلك الكفاح. وهكذا يتجلّى الوجه المشرق لبلد يسير وائق الحظى نحو المستقبل. ولكل نكتسب نظرة جديدة للأمور، وتحل بمزيد من العزم، فإن علينا أن نقوم بجرد شامل للمنجزات، وتقدير يكفل بروز المبادىء التي ارتكزت عليها بناؤنا التاريخي بشكل أكثر وضوحاً ودقة وحرماً.

ان الطابع الشعبي للحركة التي جعلت الجزائر تقطع، دوما، مراحل تاريخها، كان، في حد ذاته، القاعدة السليمة التي لا يمكن بدونها أن يفهم، فهما موضوعيا، أي إنجاز ضخم، أو أية انتفاضة تحريرية دائمة، أو أي تقدم جماعي. ذلك أن أهم ما يلفت الانتباه منذ بداية الغزو الاستعماري في القرن التاسع عشر هو ذلك الالتزام الجماهيري الذي عبر عنه الشعب بمختلف فئاته ولا سيما في البوادي، في نطاق حركة المقاومة التي توالت عشرات السنين، وأثبتت، بعض النظر عن تباين نتائجها، استمرارية تاريخية رائعة.

وإذا كانت الصدمة الأولى قد قوّضت أركان أجهزة الدولة التي كانت قائمة في سنة 1830، فإن الجماهير الشعبية هي التي هبت لأخذ زمام المبادرة، فرفعت لواء الجهاد عاليًا، والتفت حول الامير عبد القادر. وهنا تمت، منذ الوهلة الأولى، عملية فرز بين الفئات المحافظة والاقطاعية المرتبطة بالمخزن، والعنّاصر الانتهائية من البورجوازية الكبيرة في المدن، التي ربطت مصيرها بالمستعمرون وطابت نفوسها بالعيش في كنهه، من جهة، وبين كل المئات الاجتماعية الأخرى من صغار الفلاحين المستغلين، والمتعلميين، والحرفيين الصغار، من جهة ثانية. فمن هؤلاء تكونت الكلمة الكبرى لحركة المقاومة التي تحملت، حلال أربعين عاما، كل أعباء حرب الإبادة، والنهب والتخريب.

وهكذا انصرت المحتوى الشعبي للحركة الوطنية الجزائرية، وازداد عمّا ورسوها مع تصاعد ظلم الاستعمار واستبداده.

في تيارها نزعات محافظة، واغراءات بورجوازية، ورواسب اقطاعية ورغبات أنانية. وهنا يتفجر من أعماقها ما يعيدها إلى طريقها الصحيح، ويرد إليها صفاءها الأيديولوجي، ويزودها بالفعالية التصحيحية. ولقد كان الناسع عشر من يونيو 1965 لحظة من تلك اللحظات الخالدة التي تبعت فيها الثورة من جديد. أما اليوم فقد حان الوقت لأنطلاقة جديدة تتحقق استمرارية الانطلاقة الأولى، وتنتقل بها إلى مرحلة جديدة، مرحلة تعزيز الديمocratie بالمؤسسات التكميلية، وتنشيط التطور الشامل، وضمان التلبية المستديمة لاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتأمين حقوق المواطن على الدوام، وضمانها بدقة كاملة، وفاءً لجهادنا التحرري، وضماناً لنجاح البناء الاشتراكي.

وهناك اعتبارات موضوعية تساعدننا على القيام بتمهيد تدريجي للطريق التي نسلكها. ذلك أن التنمية في أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث لا تمس بصفة عامة، إلا عدداً محدوداً من القطاعات التي كثيراً ما تكون خاضعة لسيطرة رأس المال الاجنبي، وموجهة نحو غايات تحمل طابع الاستعمار الجديد. فتقراكم رأس المال الذي يبتديء غالباً في ظروف غير ملائمة، ومتسمة بالقصور، يستلزم تخفيض الاستهلاك بالنسبة للجماهير المخرومة في الغالب من الحد الأدنى الضروري، في الوقت الذي تحاول فيه الفئات الاجتماعية الترية، والقوية سياسياً، ان تشيد لنفسها، رغم قلة عددها، نموذجاً استهلاكياً رأسمالياً تحاول فرضه كنظام أيديولوجي. ولهذا كان على بلدان العالم الثالث أن تجد لنفسها وبجهدها الذاتي، أنماط التنمية والبنيات السياسية الملائمة أكثر من غيرها، لظروفها الموضوعية. عليها، لكي تخلص من حالة الركود، أن تكتشف طرقها الخاص بها، وترسّي قواعد تنظيماتها طبقاً لما يتطلبه بلوغ الأهداف المنشودة، وتحسين البنية الاجتماعية، ورفع المستوى الثقافي، وتعزيز الوعي السياسي للجماهير الشعبية بغية تحقيق المزيد من التقدم. إن التنمية تتطلب في آن واحد إقامة بنية اجتماعية واقتصادية جديدة وعادلة، واسترجاع التروّات الطبيعية واستثمارها، ورفع المستوى الفكري والسياسي للجماهير، والإدخار الجماعي المكثف، والتخطيط المحكم لضبط الأولويات، والتوزيع المنصف للارباح. كل هذا يتطلب جهداً وتضحيات لا يمكن أن توفر إلا بوجود أنظمة ملائمة تمثل الجماهير الشعبية وتستمد قوتها من تأييدها ومساهمتها.

والجزائر، وهي بلد من بلدان العالم الثالث، لا يمكن أن تشد عن هذه القاعدة العامة. فمنذ اندلاع العرب التحريري كانت فكرة بناء مجتمع جديد لفائدة الجماهير الشعبية تتسع وتعمق مع كل التجارب المكتسبة. ولقد ساهم في تعزيز المحتوى الديمocratic الشعبي للدولة الجزائرية قبلة تصدير الكفاح المسلح، والتضحيات الجسمانية التي بذلت من أجل انتصار القضية الوطنية، والالتحام الكامل في المعركة، طيلة سبع سنوات ونصف، بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني وصغار الاجراء والعرفين وفقراء الفلاحين، كما ساهم كل ذلك في تقوية العزم وبذل الجهود وتسخيرها فيما بعد لكي لا يستفيد من التطور الذي تشهده البلاد أقلية من النفعيين

أول نوفمبر، بالعمل المباشر والاعتماد على الجماهير المضطهدة، تياراً كان أكثر السيارات حيوية في الوطنية الشعبية الجزائرية ومكنت بصفة خاصة، الوطنية الطلائعية من تجاوز تناقضاتها وتجديد البعض من مفاهيمها الجوهرية، والاهتداء إلى أحسن طريق للاشتراكية، بفضل القدوة الحسنة وتلامح القوى الاجتماعية الجديدة المنشقة عن الكفاح التحريري. إن مختلف مراحل الوعي المتصل بمجرى حرب التحرير بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني فيما بين 1954 و1962، قد كانت مصدراً ونتيجة للآثار التورية الحاسمة التي دفعت بالجزائر المناضلة إلى الاعراض نهائياً عن الأحزاب التي استكانت للانتظار وأصبحت بدون جدوى في العقد الأخير من العهد الاستعماري، كما دفعت بالجزائر إلى الاعراض عن طوبائيات الليبيرالية البورجوازية والديماغوجية المتعصبة والميل إلى تبني الحلول الجزئية، والتبذيب، والأوهام، والتردد في اختيار الطرق والوسائل الكفيلة بضمان تشييد البلاد واستقلالها السوسي على أساس تستجيب لمقتضيات العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي والثقافي والسيادة الكاملة للدولة الجزائرية المقبلة. وبالاضافة إلى هذه الآثار العقائدية الداخلية، تجدر الإشارة إلى تلك التي كان لها، أثناء الكفاح المسلح، صدى كبير في العالم كله، وهكذا ساهمت الثورة الجزائرية بطريقة غير مباشرة في التعجيل باستقلال بلاد المغرب، وبقية إفريقيا، ودعم التيار المعادي للأمبريالية لدى الشعوب العربية، واتاحت، في سائر العمورة، فهما أسلم لقضايا الاستعمار ومسألة تصفية الاستعمار.

وهكذا كانت الوطنية الشعبية الجزائرية من الحركات التحريرية النادرة التي استطاعت أن تصل بكفاحها إلى غايتها حيث لم ينبع عن مجرد استقلال تستولي عليه البورجوازية لصلحتها وحدها، بل انبثق عن سلطة ثورية حقيقة.

لكن هذا المحتوى الشعبي للحركة الوطنية الجزائرية، التي ساهمت في تحرير البلاد، لا يكفي في حد ذاته، بل أنه يتطلب تعليقاً أيديولوجياً، وتجنبه لانغماس في الرضى عن النفس. فالحركة التاريخية للتحرير التي جاها المحتل الاجنبي، وقوى الرجعية الداخلية معاً، قد بثرت تدريجياً وعيها في الكفاح انطلاقاً من تطلعات الشعب إلى الاستقلال، وإلى استعادة أراضيه المحتلة، واسترجاع قيمه الثقافية المداسة، وإنقاذ هويته القومية المهددة. ثم اتسع مفهوم الحركة الوطنية، من ناحية التنظيم السياسي أولاً، ثم التنظيم الثوري المسلح، ثانياً، ليتبلور بعد ذلك، في مفهوم تقدمي بمحضه الاقتصادي والاجتماعي يهدف إلى إقامة الاشتراكية. وكان تسلسل تلك الواقع الهمة عبر كفاح مسلح ممرين، بوقفة أيديولوجية وجدت فيها الانطلاقة الوطنية الشعبية المناضلة امتدادها الطبيعي إلى تشييد الاشتراكية.

ومن الطبيعي أن تبذل ثورة تحريرية بعظمة الثورة التي شهدتها الجزائر، جهوداً هائلة لانعاش وتعيش الطاقات البشرية التي ظلت حبيسة بعض العادات المناهضة للرقي الاجتماعي وما خلفه الاستعمار من آثار مدمرة. بيد أن الثورة رغم وجهتها التقدمية تنظر في نفس الوقت على نقاط ضعف، وتحمل

الإنسان، أو بمجال العمل، والصحة، والسكن، والمعرفة، والترفيه، والتكون التقني والمهني، أو فيما يتعلق بالعدالة، والأمن الذي يضمن حماية المواطنين من كل المظالم.

تلك هي الاستمرارية الثورية من حيث هي حركة تحويلية شاملة، وتلك هي الاستمرارية الوطنية من حيث هي وفاء للذات، بعيداً عن كل لبس. ذلك أن بلادنا ما فتئت تتطور فعلاً منذ ماضيها البعيد الحافل بالمخاطر، وبالاسهام العملي في الحضارة العالمية. غير أن هذا يجب أن لا يؤدي بنا إلى الخلط بين التقاليد الجامدة المناهضة للرقي الاجتماعي، وبين التقاليد الصارمة التي تمثل فيها قيم النضال والتقدم. إن فضائل الشعب الجزائري الكبرى، وتراثه عبر آلاف السنين لا يجب أن تكون أوثاناً قدس، بل لا بد أن يجعل منها القاعدة الحقيقة لتقدير مستمر بفضل العمل المنتج، والإبداع الشفافي، والتخلص بروح العدالة، والحس المدنى، والأخلاص، والتثبت بالاستقلال والديمقراطية. إن مجتمعنا الذى تخلص من الكارثة، يجب أن لا يقع من جديد في متاهات الماضي بالتأويل الخاطئ للتقاليد، لانه يمتلك رصيداً ايجابياً هائلاً يتبع له أن يفرض نفسه في عالم اليوم. ويجب أن لا ننسى أن الاقطاعيات عندما تزول كفوة سياسية، تترك وراءها «أخلاقيات» على شاكلتها، قد تؤثر بشكل خطير على طرق التفكير والعمل لدى كثير من الجزائريين، وتطبيع أسلوب حياتهم. ويتمثل ذلك في سلوكهم الاجتماعي بخصوص وضع المرأة، وفي العصبية العشائرية، والطفيلية عائلياً وجماعياً، والتناصر الجائر، وعبادة الدينار والدرهم، وأخلاقيات المادة، وتقيل حقائق الدنيا كقدر محظوظ يظل فيه تسلسل الدرجات بالنسبة للفئات الاجتماعية واقعاً لا مفر منه، كأن هناك أسياداً وخداماً ومستغلين ومستغلين، وأغنياء وفقراء، ومهينين وخاضفين. وإذا كانت حرب التحرير قد ساهمت في القضاء على تلك القوى الرجعية، فإن على الثورة الثقافية، والأخلاقيات الاشتراكية التي تتبثق منها اجتثاث بقايا الفكر الاقطاعي، والقضاء على بنود الايديولوجية البورجوازية الجديدة.

ثم انه يجب على الثورة أيضاً أن تخلق الظروف الدائمة الكفيلة بحماية المجتمع من الامراض التي عانها. ومن هنا تبدو ضرورة تنظيم الم Kapoor والقوى القادرة على مواصلة الثورة وتطبيق الاشتراكية وحمايتها.

ومن البديهي أن هذا التنظيم لا يمكن أن يأتي ثمرة للتلقيائية ولا أن يعتمد على قوالب جامدة تجعل الإنسان يعتبر نفسه حلifaً للثورة مجرد انتماه إلى طائفة اجتماعية معينة دون أن يعيه لذلك وعلى مسبق، واعداد ملائم يشدان من أزره ويعناته على بذل الجهد للقيام بدوره على أكمل وجه. ومن المؤكد أن الفلاحين الفقراء عانوا أكثر من غيرهم ويلات الغزو الاستعماري، والاقطاعية المرتزقة، وحرب الإبادة التي تميزت بها السنوات الأخيرة من عمر الاحتلال الاجنبي. ولكن، إذا كان عمال المدن، والفالحون الفقراء، والشبيبة العاملة والمتقدمة، أي مجموع القوى المرتبطة موضوعياً بالاشتراكية نفسها معنية بمستقبل الثورة، فإن ذلك لا يمنع من التفاني في العمل، والتخلص بالحزم في

والمحظوظين، بل يكون على العكس من ذلك لفائدة الجماهير الشعبية. وقد كان المجاهدون والمناضلون الوعون يعتبرون أن التفكير في تأسيس دولة بورجوازية مرادف لمناهضة الثورة، مما يؤكّد الصلة الجدلية الوثيقة بين الطبيعة الشعبية للنضال التحريري ضد الاستعمار والطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد المزمع تشييده. ولقد استجاب برنامج طرابلس في مجلمه، لتلك الاهتمامات بتحديد المهام الرئيسية للثورة الديمقراطية الشعبية. غير أن الخط السياسي الذي رسمه ذلك البرنامج لم يجد أثناء السنوات الثلاث الأولى للاستقلال، مجالاً للتطبيق، فضلاً عن الآثار والتعميق. وإذا كانت أهداف برنامج طرابلس وميثاق الجزائر مادة للتصریحات المدوية، فإن ما ترمي إليه، وما يمكن أن يجعل منها حقيقة ملموسة قد تعرض للتجميد والعرقلة، إلى أن جاء تصحيح ٩ يونيو ١٩٦٥ فوضع الثورة في طريقها الصحيح. فقد أعلن بيان ٩ يونيو على الملأ «أن الاستقرار استتب، وإن الثقة عادت، وأن مجلس الثورة سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد، وآخرجه من الفوضى التي كان يتخطى فيها. وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا بنبذ الخطاب الجوفاء، والبعد عن الارتجال، وباختيار الوسائل والسبل الواضحة التي يفهمها الجميع».

ولقد بات من المسلم به أن القيادة الثورية قد وفت بما وعدت، وأن التقدم العظيم الذي حققه الجزائر في جميع الميادين يعتبر، بصفة عامة، تحدياً للتحفظ.

* * *

على أن القيادة الثورية لم تكتف بتحقيق الدفع الاقتصادي وخلق الشروط التي تضمن اقترابنا من تحقيق الانطلاق الاقتصادية فحسب، وإنما أرسست قواعد بناء المجتمع الاشتراكي، بفضل ما اتخذته من إجراءات جذرية حاسمة. ولم تكن الهياكل التي أقيمت، والتغييرات العميقة التي أدخلت على بنية المجتمع صادرة عن قوالب مذهبية جاماًدة، ولا ناتجة عن ممارسات طرفية. بل أنها منبثقة كلها من الرؤية الواضحة للأهداف المنشودة، والتقدير السليم لظروف البلاد الموضوعية، والإرادة السياسية الحازمة. وهي حصيلة للتجربة السياسية الخصبة التي تجمع طيلة حرب التحرير الوطني، أو أثناء الكفاح العاتي من أجل التنمية الاقتصادية والنهضة الاجتماعية.

ان كل هذه المكاسب التي تحققت في عقد واحد من السنين، نتيجة للجهود المتواصلة، تمثل قاعدة التطور السياسي للدولة، والأسس المادية الالزامية لتقدير المجتمع. فليس المطلوب اذن تجميع نظريات منقطعة عن الواقع، بل الانطلاق من المكتسبات، ومن الحقائق الملموسة، والتجربة الحية لاستخلاص العبر منها. ونحنمنذ الآن نستطيع تعميق تصورنا لبنياتنا واستكمال نموذج المجتمع الذي نريد تشييده، مع تحديد الطرائق الكفيلة بتحقيق ذلك، ورسم الآفاق لعملنا الشامل في المستقبل. وكل هذا يتطلب التوضيح الدقيق لازالة كل لبس، والقضاء على الشكوك، ودعم التنظيمات الهدافة إلى تلبية الحاجات الضرورية للمواطنين، وتطويرها، سواء فيما يتعلق بالحفاظ على كرامته

الاجتماعية التي تعمل في الميادين الثلاثة الأساسية المتكاملة للثورة، فيجب أن تستفيد من الوسائل الفعالة للتسيكين والتوعية، وأن تحدد حقوقها وواجباتها المعنوية والتزامتها المهنية والأنسانية والمواطنة. وهذا ما يساعد على جعل الفلاحين والعمال والشبان متوجهين نحو دعمهم عزيزة العمل، ومناضلين مستنيرين بفضل ما اكتسبوه بارادتهم من تفكير منطقى، وحسن سياسى مرهف، لا مواطنين جادين فاقدين كل رغبة في العمل الصادق، همهم السعي وراء الامتيازات والرضى السهل عن النفس، ميلان إلى التطفل والاغتراف بغير حق من أموال الشعب التي أستندت لهم رعايتها .

* * *

ان الاتجاه نحو اختيار اشتراكي قد ظهر في أفكار وتصرفات مناضلى جبهة التحرير الوطني ومجاهدى جيش التحرير الوطني طوال المدة التي استغرقها الكفاح الشعبي التحريري، وتجلى ذلك بصفة خاصة قبيل الاستقلال . وهذا النظام الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي ، الذي أخذ بناؤه يرتفع ، شيئاً فشيئاً ، فيما بعد الحرب ، لا يمكن ، بحكم المنطق ، الا أن يتخذ وجهة معاكسة لكل ما يمثله النظام الاقتصادي والمبريالي ، ولكن المجموعات القوية الرأسمالية الأجنبية والمتعاملين معها من الاهالى .

ان الاستقلال هو الاندماج المتبع في المجال الانساني الذي أقصينا عنه مدة طويلة ، وهو أيضاً السير بخطى ثابتة نحو الاشتراكية التي هي الطريق الوحيد الكفيل باستكمال الجهود الوعائية المتواصلة لتصفية الاستعمار، واصلاح مخالفته عهود التقى وانحطاط الممتاللة من خراب مادي ومعنوی فادح . وبغير هذا فان الاستقلال لن يكون الا مجرد واقع اداري ، أو أداة طيعة في خدمة الابهه والمظاهر ، والبدخ ، وشراء الذم ، مما يؤدى في نهاية الامر الى استبقاء القوالب البالية القائمة على التصور الاقتصادي والمنفى للوجود .

ان الجزائر، وهي على أبواب منعطف جديد تستعد لاضافة منجزات أخرى الى مكتسباتها الهامة منذ تصحيح ٢٩ يونيو ١٩٦٥ ، ولهذا فهي تقدم اليوم ، بعيداً عن السطحية والديماغوجية وروح الانقسام الاجتماعي ، جرداً نزيهاً ، وتصوراً لاستراتيجية شاملة على أساس مساهمة كل الجماهير الشعبية العية في نطاق المناقشات الواسعة التي تمت حول الميثاق الوطني . ان الاشتراكية في الجزائر حركة حتمية لا رجعة فيها ، وكما كللت

التنظيم ، والوعي العريق بالحقوق والواجبات التنظيمية ، لزيادة العجز لديهم بحيث يكونون في آن واحد مواطنين مسؤولين ، ومناضلين اشتراكيين مدركين تمام الادراك للاهداف المرتبطة بتشييد عالم جديد ، سيكونون أول المستفيدن منه ، والطلاب بالدفاع عنه ضد الاخطار الداخلية والخارجية . وهذا مقاييس أساسى ، يندرج ضمن المقاييس الجوهرية التي يتمثل فيها الالتزام بالبرنامج الاشتراكي في المستقبل . ان القضية فيها الالتزام بالبرنامجه الاشتراكي في المستقبل . ان كفاح شعب أكبر من مجرد التزام ، أنها عملة وجود ، وعملة كفاح شعب بأكمله ، تتجلى في مؤسسات ديمقراطية ، وحزب نشيط ومنظمات جماهيرية محكمة التنظيم ، ومن خلال اقتصاد وثقافة يعكسان في آن واحد الوفاء للثورة وللامة .

ويتحتم على الدولة الاشتراكية وأجهزة القيادة المختلفة ، حفاظاً على مكتسبات الثورة وتعزيزاً لها ، أن تسهر على انتقاء أفضل للآطارات الأكثر التزاماً . وستوضع خطط العمل في كل الميادين لتؤكد هذا الانتقاء بمنتهى الحزم ، وتزيد من سرعة التحولات الضرورية التي انطلقت في السنوات العشر الماضية .

ان المكتسبات التي تم احرازها ، والمساريع الوطنية الضخمة التي بدأ تفيذها أو سيشرع في انجازها ، تمثل غاية الثورة الجزائرية في قطاعات الصناعة ، والزراعة والثقافة ، التي تؤلف ، بترابطها الوثيق ، جدلية التغيير الشامل للمجتمع نحو الاشتراكية . علينا أن ننظر الى كل هذه الاعمال في إطار يتجاوز المفهوم التقني المحض . ومن المهم أن يؤدى تحقيق الثورات الصناعية والزراعية والثقافية الى اقامة ادارة جديدة متخالصة من كل الرواسب الاستعمارية ، لا مجال فيها للتفعيلين والبيروقراطيين التافهين ، والاعوان القاصرین ، والوصوليين ، وأشباه المناضلين ، حتى لا يعطوا فرصة لتشويهه وشنيل تلك الانطلاقة الكبرى ، أو الائراء على حسابها في منجي من كل عقاب ، ومن هنا تبدو ضرورة التصدى ، بكل قوة وحزم ، لجميع التجاوزات ، والعادات الاجتماعية الضارة ، وأنواع التقصير والأخلاق بالمعايير ، والانحرافات الایديولوجية . ان الانسر في الميدان الاجتماعي ، وفي العقليات التي استيقظت او اهتزت ، نتيجة للمد التجددى ، والشعور بواجب العمل ، والجرأة ، وتجاوز الوثنيات ، وتجيير الطاقات البشرية الحبيسة او غير المستثمرة : كل هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار للوصول الى تقييم حرکى شامل ، وليس الى تقييم اجرائى لكل من الشورة الثقافية والثورة الزراعية والثورة الصناعية وسياقها السياسي الدقيق . وبالاضافة الى ما تقدم ، يجب أن توضع في الحسبان العراقيين التي يجب التغلب عليها ، والعادات الاجتماعية الضارة التي يجب القضاء عليها ، وضرورة توفير حد أدنى من اليقظة ، ومن الشدة لتصحيح وجهة العمل . أما بالنسبة للقوى

الباب الأول

بناء المجتمع الاشتراكي

حافظ على تقاليده التليدة وأثراها أياً اثراً . ويمكن القول بأن هذه الفترات المختلفة من تاريخنا قد كانت البوتقة التي انصهرت فيها كل العناصر البشرية، وسلك الشعب فيها سبل الأخذ والعطاء، وفتحت معها العبرية الوطنية، مما أدى إلى تأصيل الشخصية العربية الإسلامية لشعبنا وتوضيح وعيه ب المجال الجغرافي .

ومنذ القرن العاشر الهجري . (السادس عشر م) أخذ نظام الجزائر في تسيير شؤون الدولة والإدارة يتعرّز تدريجياً ، واستطاعت الجزائر، بفضل جiovية ابنائها وتأزرهم في وقت الشدة، أن تصمد ضد الاعتداءات المتكررة التي تعرضت لها من طرف أوربا، وأن تقاوم، منذ 1830، الغزو الاستعماري الفرنسي مقاومة طسوية .

إن الجزائر التي استطاعت أن تحافظ على شخصيتها طوال عهد السيطرة الاستعمارية، وأن تبقى صامدة رغم ممارسة سياسة الاستيطان الاجنبي الكثيف، ما كانت لتتحرر من ربقة الاستعمار لو لم تكافح كفاحاً مستمراً إلى أن استرجعت سيادتها الوطنية. وإن الثورة الجزائرية التي تواصلت بعد حرب التحرير التي اندلعت في نوفمبر 1954 لهي مكسب عظيم للأمة وفترة مجيدة من تاريخها. وفعلاً، بدأت الأمة الجزائرية بفضل الثورة، تحكم في الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق تطور ضروري لسايرة العصر وانتهاج الاشتراكية تتحصن نهائياً ضد عودة مخاطر الماضي وأمراضه .

ومن هنا تتضح مساهمة الجزائر التاريخية في القضية العربية المعاصرة. وإذا كانت الجزائر قد استفادت بطبيعة الحال، إبان حرب التحرير، من التضامن الفعال للشعوب العربية الشقيقة، فإن ذلك قد جعلها، بفضل انتصارها في كفاحها، تساهم بدورها في تعزيز الطاقات الاستراتيجية للبلدان العربية وفي تطوير كفاحها ضد الإمبريالية. واليوم فإن الجزائر تبني نفسها في إطار اختياراتها الاشتراكية، وهي إذ تبرهن مرة أخرى عما لشعبها من نضج وقدرة، لوعية بأنها تقدم مساهمتها الكاملة في تحرر العالم العربي وتحوله وتتجدد.

ثانياً - الإسلام والثورة الاشتراكية

ان الشعب الجزائري شعب مسلم .
وان الإسلام هو دين الدولة .

والإسلام هو أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية، وقد ثبت أنه هو الحصن المنيع الذي من العجز عن من الصمود في وجه جميع محاولات النيل من شخصيتها. فقد تحصن الشعب الجزائري بالإسلام، دين النضال والصرامة والعدل والمساواة، واحتوى به في أحلك عهود السيطرة الاستعمارية واستمد منه تلك العلامة المعنوية والقوة الروحية التي حفظته من الاستسلام للپیاس، وأناحت له أسباب الانتصار.

أولاً - الجزائر شعب وأمة

ان الشعب الجزائري مرتبط بالوطن العربي، وهو جزء لا يتجزأ منه ولا ينفصل عنه .
ان الجزائر أمة .
والأمة ليست تجميناً لشعوب شتى أو خليطاً من أعراق متباينة .

ان الأمة هي الشعب نفسه باعتباره كياناً تاريخياً يقوم في حياته اليومية وداخل إطار إقليمي محدد، بعمل واع ينجز فيه جميع مواطنيه مهام مشتركة من أجل مصير متضامن، ويتقاسمون سوية نفس المحن والأمال .

ان جميع محاولات الاستعمار لانكار وجود الأمة الجزائرية بهدف تأبيد سيطرته، قد اصطدمت بصمود ومقاومة هذه الأمة التي انصهرت منذ قرون. وقد استطاعت الأمة الجزائرية، بفضل تضحيات مليون ونصف مليون من الشهداء، أن تنتزع اعتراف العالم بها وتكرس وجودها .

ليست الجزائر كياناً حديث النشأة. فمنذ أيام ماسينيسا المؤسس الأول للدولة التوميدية، ويوغرطا رائد المقاومة ضد السيطرة الرومانية، أخذ الإطار الجغرافي يتعدد في معالمه الكبير، وبدأ الطابع الوطني يبرز ويتأكد باستمرار خلال التطور الذي شهدته الجزائر في حقبة من التاريخ تزيد على عشرين قرناً. وبالإضافة إلى ذلك أخذت المقومات الأخرى للأمة الجزائرية تتجلّى تدريجياً منذ القرن الأول الهجري /السابع م/ متمثلة في الوحدة الثقافية واللغوية والقيم الروحية، وفي ضبط الشؤون الاقتصادية ضبطاً محكماً يعبر عن ارادة قوية في الاستقلال، وتensis شديد بالحرية .

وفعلاً فقد حدثت في القرن الأول الهجري (النصف الأول من القرن السابع الميلادي) تحولات تاريخية جوهرية نقلت العالم القديم إلى العصر الوسيط، إذا برزت في هذا المترعرج التاريخي حضارة جديدة حملت إلى البشرية رسالة دين وأخلاق وثقافة. فقد أقام الإسلام والثقافة العربية، إطاراً عالمياً وقومياً في نفس الوقت، ازدهرت فيه أنماط جديدة من الحياة، وأساليب مبتكرة من التفكير، وانطلقت منه حركة ديناميكية لتحرير كل من المجتمع والاقتصاد. وفي هذا الإطار المزدوج بالذات تقرر مصير شعبنا . واتضحت سبل تطوره، في مسار حضارة حية شارك الجميع في تشييدها، على صعيد المغرب العربي ومعظم حوض البحر المتوسط، وعلى النطاق الآسيوي .

وقد تعززت المكاسب التاريخية التي حصل عليها المغرب الأوسط الفيور على قيمة الإسلامية، وخصائصه الوطنية السامية، في ظل الدول التي تعاقبت على الأرض الجزائرية منذ الفرون الوسطى، أي من عبد الرحمنيين إلى عهد الأمير عبد القادر، مروراً بالزيريين الحماديين وبني عبد الواحد الزيانيين . وبذلك

الاستقلال الوطني وتوفير اسباب الازدهار للانسان اذا كان كلها يتماشى مع محتوى الثورة الديمقراطية الشعبية ، فإنهم لا يتحققان كواقع ملموس الا بقيام المجتمع الاشتراكي . وقد كان علينا بادئ ذي بدء أن ندعم الاستقلال الوطني، وذلك بتصفية كل اشكال النفوذ الامبرالي ، والاستعمار الجديد ، والعمل بكل جد للنهوض بالهمة التاريخية التي تمثل في التنمية ، اذ لا مجال في عصرنا هذا لتقدير اقتصادي حقيقي بدونها ، بل ولا يمكن لاي امة ان تستكمل عناصر وجودها وبقائها الا بتحقيقها .

ولكي تكون التنمية منطقية ومنسجمة لا بد ان تكون شاملة ، تقوم على تقبل الجماهير لها ، و تستهدف خدمتها ، وهذا يستلزم تصورا حقيقيا للديمقراطية تجسد الديمقراطية الاشتراكية ، وتبعد كلها عن الاشكال التقليدية للديمقراطية البورجوازية .

الا انه اذا كانت الاشتراكية تصر على الانسان فسيظل الانسان هو صانع الاشتراكية ، بل ان الانسان الجديد الذي تدعوه اليه الاشتراكية لن يبرز بصفة آلية ، وليس هذا مجرد اعلان عن اتجاه فلسفى انساني هو تحذير من مغبة تصورات ذهنية ضحلة ومن مواقف فكرية آلية ، كثيرا ما تحدث في المجتمعات المتخلفة . ان تركيز الاهتمام على الانسان ومبادرته الفردية وفكرة المبدع يشكل احدى المهام السامية للثورة الديمقراطية الشعبية، التي ما تزال من اهم الاركان في مرحلة البناء الاشتراكي .

رابعا - الاشتراكية تقدم اجابة متناسبة لمشاكل العصر

ان الاشتراكية نتاج للتطور العصري ، ولئن ظهرت نظريات اجتماعية خلال مختلف العهود ، معبرة في اكثر الاحيان بصفة مثالية عن تطلعات الانسانية الى عصر ذهبي جديد، فان فكرة الاشتراكية لم تبلور كاتجاه تاريخي للمصير الاجتماعي الا بعد ان توسيع القوى الانتاجية للرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر .

ان الاشتراكية تمتاز على الانظمة الاجتماعية السابقة، يجمعها بين احداث الماكاسب العلمية والتكنولوجية العصرية من جهة، ومبادئ التنظيم الاجتماعي الاكثر عقلانية وعدالة وانسانية ، من جهة ثانية .

وان الرأسمالية، مهما كانت مزاياها في مرحلة توسعها، قد ظلت مرتبطة اساسا بعملية استغلال للانسان لم يسبق لها مثيل في التاريخ . وهي بارتكازها على قانون الربح وحده، قد حولت الانسان الى مجرد بضاعة، وجعلت من الحرفيين ومن الفلاحين اجراء كادحين ، ودفعت بقرارات كاملة الى الفقر والتخلف .

وقد جاءت الاشتراكية كرد فعل عن الرأسمالية وعن عجزها على حل المشاكل المتزايدة التي تسببت فيها، فقدمت

وان ما أصاب العالم الاسلامي من انحطاط، لا يمكن تفسيره بالأسباب الأخلاقية البحتة، بل هناك عوامل أخرى ذات طابع مادي واقتصادي - اجتماعي ، كالغزو الاجنبي ، والفتنة الداخلية، وتصاعد الاستبداد، وانتشار الاضطهاد الاقطاعي واضمحلال بعض الانظمة الاقتصادية العالمية . وقد كان لهذه العوامل كلها دور حاسم فيما آآل اليه المسلمين، لذلك فان ظهور الخرافات والشعوبية، وانتشار العقليات التي تعيش على الماضي، ليست من اسباب تلك الوضعية وانما هي في الحقيقة من نتائجها . وهكذا يتجلی أن التركيز على محاربة هذه الانحرافات دون العناية بالغاية بالبيئة الاجتماعية، هو بمثابة الواقع في عملية وعظيمة لا جدوى من ورائها . والواقع أن العالم الاسلامي، لا بد له، اذا ما أراد أن ينبعث من جديد، أن يجتاز مرحلة الاصلاح ليخوض غمار الثورة الاجتماعية .

ان الثورة لتددرج تماما في المنظور التاريخي للإسلام . لانه في مفهومه الصحيح، لا يرتبط بنوع من المصالح الخاصة ولا يخضع لاي كهنوت او اية سلطة زمانية، ولهذا فلا يحقق للاقطاعية ولا للرأسمالية ان تتخذ الانتقام اليه ذريعة لخدمة مصالحها وقضاء مأربها . لقد جاء الاسلام بمفهوم رفيع للكرامة الإنسانية، يدين العنصرية وينبذ النعرة الشعوبية واستغلال الانسان للانسان، وان المساواة المطلقة التي نادى بها الاسلام، تنسجم وتتلاءم مع كل عصر من العصور .

اذن، يتحتم على كل الشعوب الاسلامية التي أصبح مصيرها مرتبطا بمصير العالم الثالث أن تكون واعية بالماكاسب الايجابية لتراثها الثقافي والروحي، وأن تستوعبه من جديد على ضوء القيم والتحولات الجارية في الحياة المعاصرة . ومعنى هذا، أن اية محاولة جادة تهدف اليوم الى اعادة بناء الفكر الاسلامي، يجب أن تتمد حتما الى تحويل بنية المجتمع تحويرا كاما .

ان الشعوب الاسلامية مدعوة في عصرنا هذا، عصر التحولات الاجتماعية الخامسة الى تقويض اركان الاقطاعية البائدة، والقضاء التام على جميع اشكال الاستبداد والجهل .

وسيزيد ادراك الشعوب الاسلامية بأنها، حين تعزز كفاحها ضد الامبرالية وتسلك طريق الاشتراكية بكل حزم، ستقوم على احسن وجه بما تفرضه العقيدة الاسلامية من واجبات .

ثالثا - اهداف تاريخية ثلاثة

ان الاشتراكية في الجزائر ترمي اساسا الى تحقيق اهداف ثلاثة :

- ١ - دعم الاستقلال الوطني .
- ٢ - اقامة مجتمع متتحرر من استغلال الانسان للانسان .
- ٣ - ترقية الانسان وتوفير اسباب تفتح شخصيته وازدهارها .

وهذه الاهداف التي تدرج في حركة واحدة للتطور التاريخي هي اهداف مترابطة متكاملة . ذلك ان دعم

حياة تضرب بجذورها في أعماق الكفاح من أجل التحرير الوطني وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالامة الناهضة وبصيرتها .

ان التحرير الوطني والتحرير الاجتماعي هما شيئاً متلازمان في عصرنا هذا . ذلك ان الرفض البات للاستعمار ، يفضي حتماً الى رفض الرأسمالية . وعندما ما تدرك الجماهير ان كلاً من الاستعمار والرأسمالية مرتبطان اشد الارتباط ، وان احدهما ما هو الا انعكاس للآخر ، عندئذ ، تنشأ الظروف التي تجعل الوعي الوطني يتتحول الى وعي اشتراكي .

ان الاستعمار في الجزائر بحكم طابعه الاستيطاني قد اكتسح صورة اضطهاد مطلق كادي يؤدي الى ابادة الشعب ، وقد اسفر ذلك عن تدمير الدولة وتفويض البنيات الاجتماعية - الاقتصادية القديمة ، وتصفية الفئات الحاكمة التقليدية والعناصر المستنيرة في المجتمع ، كما ادى الى تجريد الشعب من ممتلكاته وتشريده عن اراضيه وتشديد الخناق عليه باستمرار .

وان المجتمع الذي ينزل به الاستعمار الى الدرک الاسفل من العيش ويجعل افراده سواسية في الشقاء ، وتكون الطبقة الحاكمة فيه ليست ممثلة في الborجوازية الوطنية ، الاتى اضعفها الاستعمار ، بل متمثلة في بورجوازية اجنبية طاغية ، مثل هذا المجتمع لا بد ان تخذ فيه الحركة الوطنية ، بداهة ، حجماً اجتماعياً لا مثيل له ، وعندئذ يصبح الاستقلال لامجرد نقل للسيادة ، بل يعني التحويل الشامل للمجتمع .

منذ السنوات الاولى لحرب التحرير اخذت الافكار المتعلقة بالتحرر الاجتماعي تتضخم في الضمير الشعبي بالجزائر ، اذ سرعان ما ارتفعت في ميادين القتال شعارات من نوع « الارض لم يخدمها » و « الاستقلال ليس مجرد راية » . وان الجماهير الشعبية من فلاحين وحرفيين وعمال وتجار صغار وطلبة ... قد فرضت بتحملها كافة اعباء الكفاح ، طابعها على جبهة التحرير الوطني وجيشه التحرير الوطني . واذا كان من المؤكد ان التغيرات السياسية والاجتماعية التي تمت أثناء سنوات الحرب لم تكن صياغتها العقائدية واضحة كل الوضوح ، فان حجمها قد بلغ حدماً لم يسبق معه مجال لتجاهله أثراها السياسي والايديولوجي .

ان الانهيار الكامل للبنيات الاقتصادية الاستعمارية ، وهجرة الاقلية المستعمرة بصفة جماعية قد مكنا الجماهير من فرصة التعبير عن مطامحها الاجتماعية بكيفية ملموسة . ومن هنا نشأ القطاع الاشتراكي ، وبدأ يتقلص ظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

ان القيادة الثورية التي انبثقت عن حركة 19 يونيو 1965 بتبنّيها لمطالب الجماهير الأساسية وبلورتها لها ، قد مكنت الامة من تحقيق وثبة حاسمة عندما عجلت بنزع الطابع الاستعماري عن الاقتصاد ، وشرعت في اقامة بنيات اشتراكية متينة . وهكذا فان التأمين المنهجي للاراضي ، والمناجم ، والمحروقات ، والتجارة الخارجية ، والبنوك ، وشركات التأمين ووسائل النقل ، والاملاك العقارية الشاغرة ،

اجابة متناسقة لقضايا عصرنا الملح . وان ما تشهده الاشتراكية اليوم من انتصار في كثير من البلدان لم يغير مصير مئات الملايين من البشر فحسب ، بل احدث وضعية دولية جديدة تميز بتعزيز الحركة المناهضة للامبرالية وبانطلاق الكفاح من أجل التحرر الوطني ، وانتشار الفكر الاشتراكي في العالم .

ان الاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن اية فلسفة مادية ، ولا ترتبط باى مفهوم متحجر غريب عن عقيتنا الوطنية ، وان بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الاسلامية التي تشكل احد العناصر الاساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائري .

وان الاشتراكية في الجزائر تعبر عن المطامع العميقة للشعب العامل ، وتزداد ثراء بعطاء التجربة الاشتراكية في العالم ، وان تناولها لمشاكل مجتمعنا وقضايا تنميتنا يستوحى الفكر العلمي ويسهم في ترقية الانسان . والاشتراكية ، اذ تقوم على العلم وعلى رفض استغلال الانسان للانسان ، تعطي اولوية بالغة للحياة الروحية للانسان في نطاق احترام حرية التفكير ، وحرية الضمير التي يكرسها الميثاق الوطني . ان الاشتراكية ليست دينا ، وانما هي سلاح نظرى واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب ، ويستلزم رفض كل تعصب مذهبى او تزمت فكري .

خامساً - الاشتراكية في الجزائر مد مسایر لحركة التحرير الوطني

ان الثورة الاصلية هي تلك التي تربط الماضي بالحاضر وتجه نحو المستقبل ، وذلك بادماج الماكاسب التقنية الرقيقة للتراث التاريخي والثقافي والروحي ضمن المثل العليا للاشتراكية ، وهذا لا يعني الاقتصار على ضم بعض المفاهيم المتباعدة بل يعني القيام بعمل حيوي مرتبط بمسيرة الثورة ، وان الكفاح الثوري وحده ، هو الكفيل باتاحة الفرصة لتحاوز تناقضات المجتمع القديم ، والسمو فوق الصراع الدائر بين كل من التفكير التقليدي والتفكير المعاصر .

وبهذا الصدد فان ثورة اول من نوفمبر 1954 تشكل شاهداً عظيم الأهمية ، فقد تحولت حرب التحرير الوطني الى ثورة كبرى هي الثورة الديمقراطية الشعبية ، وتحولت هذه بدورها شيئاً فشيئاً الى حركة اشتراكية واسعة النطاق . وهذا التدرج التاريخي المتواصل قد كشف عن مدى قدرة الجماهير على العمل الخلاق . فقد كان الكفاح الذي خاضته جبهة التحرير الوطني وجيشه التحرير الوطني المجيد هو البويقة التي انصرفت فيها الجزائر الجديدة ، جزائر مستقلة ، تقدمية ، تنتهج طريق الاشتراكية بكل حزم . وكل هذه العناصر التي تمثل وحدة متكاملة لم تأت بكيفية مقومة وانما جاءت نتيجة لتطور تنظيمي واحد .

ان الاشتراكية في الجزائر ليست اختياراً تعسفاً ، ولا نظاماً مستورداً الصق بجسم امة خامدة ، وانما هي مسيرة

ان الطبقة العمالية الكادحة لا توجد على العموم، في البلدان الحديثة الاستقلال الا على شكل بدائي، زيادة على تحالف وهبها الطبيقي في اهل الاحياء، ثم انها ليست دائمًا أكثر الفئات الاجتماعية حرماناً، على أن هذه الوضعيّة تزداد خطورة في البلدان التي عرفت الاستعمار الامريكي بحكم اعطاء الاولويّة في التشغيل لمواطني الدولة الاستعمارية، مما يجعل أبناء البلاد في وضعية متدرية.

فالطبقة العمالية الكادحة يوصي بها ناتجة عن النظام الرأسمالي الاستعماري، بنوئيه القديم والجديده، أكثر مما هي ناتجة عن رأس المال وطنى هزيل، أو معدوم بالمرة، لا تتعطل في بلدانه إلا مكانة ثانوية. ذلك أن الاحتكارات الاميرالية لم تستخلص طاقتها في تصنيع العالم الثالث وإنما استعملتها كلها في نهب موارده، والانتفاع إلى أقصى الحدود من اليد العاملة المتوفرة بأبخس الانسان.

وهكذا لم يسفر الاستقلال الرأسمالي عن تكوين طبقة عمالية معتمدة نسبياً، وإنما أفضى إلى الأفقار السريع لجماهير الفلاحين، وتخرّيب اقتصادهم التقليدي دون أن يعوضهم عن ذلك بالتصنيع.

ان ما حققته الرأسمالية الحديثة قد تم على حساب العالم الثالث. وإذا كان رأس المال أدى إلى نشوء الطبقة العمالية في البلدان الرأسمالية فإنه قد أدى إلى انتشار التخلف فيما بين من أنحاء العالم.

ان التخلف ليس حالة طبيعية تلقائية ولا مجرد انعدام للتنمية، وإنما هو سمة الاستقلال الرأسمالي الطويل في ابشع صوره وأكثرها انحطاطاً. فال المجتمعات التي عاشت في قبضة الاحتكارات الرأسمالية، حتى مع احتفاظها بواسمها التقليدية، فقد توازنها الداخلي وتصاب بالهزال، وتصبح تناقضها ونظمها وحتى ديانتها، ملوثة ومعرضة للتشويه نتيجة لما تقوم به الرأسمالية من عمل هدام، وبذلك تزداد وضعية المجتمعات المتخلفة سوءاً وتذهبوا. تلك هي شرعة الرأسمالية العالمية التي لا تترك في النهاية للعالم الثالث الا الاختيار بين أمرتين : الثورة او الانحلال.

ان الاشتراكية، في البلدان النامية تستند حركيتها العميقه من مكافحة الاميرالية بكل أشكالها. وهذا الكفاح يعتمد بالضرورة إلى القضاء على الرأسمالية الوطنية التي سوق تصريح ان عاجلاً أو آجلاً، ذنبًا للرأسمالية العالمية.

والواقع أن الطبقة الكادحة ليست دائمًا هي التي تقود القوى الاشتراكية في البلدان النامية، لأنها ما تزال قليلة العدد، وإنما تقودها طبيعة تتكون من مجموعة الوظيفيين الثوريين بما فيهم العمال الذين يقومون بدور متزايد الاهمية. ومن الواضح أن الطبقة الكادحة ليست هي المؤسسة للاشتراكية في هذه المرحلة التي يجتازها العالم الثالث، وذلك نظراً لقلة عددها أو لانعدامها في الواقع، بل ان بروز الطبقة الكادحة هو رهن بتنشيد الاشتراكية الذي لا ينفصل عن تشديد صرح الامامة وتصنيعها وتحديثها. وهذه فان هذه الطبقة، خلافاً لما يجري

وكل الشركات الاجنبية ، قد وضع بين ايدي الامة كافة المقاليد الاقتصادية . ولقد كان كل انتصار يتم على الاستعمار الجديد انتصاراً يدعم الاستقلال الوطني، وانتصاراً للاشتراكية في نفس الوقت . ثم جاء تطبيق الثورة الزراعية في سنة 1972 ، فكان تعميقاً لهذا الاتجاه وتبسيطاً له .

سادساً - الاشتراكية والعالم الثالث

لقد تبين أن الاشتراكية التي هي مد ملازم لمسار التحرر الوطني، ضرورة نابعة من صميم الشعب، مما اتاح لها أن تتغلغل تدريجياً في الافكار ومنحها طابع الأصالة . وهذا الانسجام الكامل بين الاشتراكية والهوية الوطنية هو سر الحيوية التي تتمتع بها في العالم الثالث .

فكل البلدان التي تكافع من أجل الاستقلال الحقيقي تسلك طريق الجدلية الاشتراكية . وقد سميت هذه الظاهرة أحياناً بـ «الطريق الالرأسمالي» وهي تسمية تعبر عن نظرية عابزة عن اعطاء صورة أمينة للتطورات الحقيقية التي شهدتها الممارسة الاجتماعية في بلداننا .

والواقع أن كل بلد يكافع من أجل الاستقلال الحقيقي، ويقرر الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ويعبر بالفعل عن عزمه على وضع حد لاستغلال الانسان للانسان، هو بلد يسير في طريق الاشتراكية . وعدم التعلم بهذه الحقيقة إنما هو ضرب من التزوير المذهبي وانكار لواقع الحرکية القوية التي يتميز بها المد الشوري في عصرنا . وهذا المفهوم الجديد هو الذي يعكس بكل صدق وضعية بلدان العالم الثالث، ومستوى قواهـماـ الـانتـاجـيةـ،ـ وـمـوـقـعـهـاـ ضـمـنـ الـاقـتصـادـ الـعـالـمـيـ .

لقد عرفت بلداننا من الرأسمالية أبغض صورها : عرفتها في صورة الاستعمار بشكله الجديد والقديم، كما عرفتها في شكلها الاميرالي . ومن هنا فليس للاشتراكية معنى بالنسبة لها إلا إذا كانت أولاً وقبل كل شيء تعبر عن كفاح الشعب بأكمله ضد الاحتكارات الاجنبية وركائزها داخل البلاد .

وبعبارة أخرى، فلا يمكن للاشتراكية، في البلدان الحديثة الاستقلال، أن تخضع لنفس الظروف التي تخضع لها في البلدان المصنعة، حيث توجد طبقة عمالية قوية لا تعانى الا من اضطهاد طبقتها الرأسمالية .

وإذا لم تؤخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار فان ذلك سيؤدي إلى حصر مجال الاشتراكية وإلى تجريد مسيرتها، وتقليصها في نموذج الزامي وحيـدـ . وهذا الموقف التحكـميـ سـيـشـوـ الاشتراكـيةـ وـيـفـرـغـهـ مـنـ مـحـتوـاـهـاـ الـوطـنـيـ .

ان الاشتراكية أصبحت تراثاً للإنسانية جمـاءـ وـانـ المسـارـ التـارـيـخـيـ الآـنـ،ـ يـرـمىـ أـكـثـرـ فـاكـثـرـ إـلـىـ اـقـامـةـ اـشـتـراكـيـةـ حـيـةـ مـبـدـعـةـ نـضـجـتـ وـتـطـورـتـ دـاخـلـ الـوـطـنـيـ،ـ وـتـعـكـسـ بـصـدـقـ مـطـامـعـ الشـعـوبـ وـآـمـالـهـاـ .ـ وـهـذـاـ لـاـ يـعـنـيـ أـبـداـ أـيـ اـخـلـالـ بـصـرـامـةـ الـمـبـدـعـ،ـ وـلـكـنـهـ يـشـكـلـ دـلـيـلـ جـدـيـداـ عـلـىـ حـيـوـيـةـ الاـشـتـراكـيـةـ وـعـالـمـيـتـهاـ .ـ

مناهضة الامبراليّة ومناهضة الاقطاع وتحقيق المضمون الشعبي .

فاما بعد الخاص بمناهضة الامبراليّة، فإنه يتعلّق بخصوصيّة الاستعمار القديم والجديد ، والامبراليّة ، كما يتعلّق من ناحيّة أخرى ببلوغ استقلال حقيقي بكل ما يتطلبه من مقومات سياسية واقتصادية ودبلوماسيّة وعسكرية .

واما المضمون الخاص بمناهضة الاقطاعية أو بعد الديمقراطي فإنه يتعلّق بخصوصيّة بيئات ما قبل الراسمالية بكل جوانبها العتيقة، والبالية، والرجعية، وخاصة الميائين القبلية، والنظام العنتائري والبنيات شبه الاقطاعيّة التي تعمل على إبقاء آثار معيّنة من العيش وتحافظ على العقليات المتعلّقة المتسبّبة فيها . وإن مهمّة الثورة لا تختصر في القضاء على كل هذه الوسائل فحسب ، بل تهمّ على العि�لولة دون عودتها، فالامر يتعلّق أساساً يجعل الإنسان الجزائري مواطناً واعياً في امة عصرية .

واما المضمون الشعبي للثورة الديمقراطية فإنه يتلخّص في شعار « من الشعب وللشعب » اذا ان مفهوم كلمة « الشعب » يجب ان ينصرف الى الجماهير الشعبية وليس الى فئة اجتماعية محظوظة قد تستحوذ على السلطة لفرض سيطرتها .

ان التّورات الديمقراطية البورجوازية التي عرفتها أوروبا منذ القرن الثامن عشر قد جعلت من سلطة البورجوازية خلفاً للنظام الملكي الاقطاعي . أما في عصمنا ، وفي العالم الثالث خاصة ، فإن الجماهير الشعبية هي التي تقوم بالثورات الديمقراطية أكثر مما تقوم بها الborجوازية التي تعجز في غالب الأحيان، بحكم ضيق قاعدتها الاجتماعية، وتبعيتها للأمبراليّة ، عن سن سياسة حقيقة للتطور والاستقلال الوطني . وهذه الظاهرة تلمس بصفة خاصة في الجزائر حيث تولت الجماهير قيادة حركة التحرير الوطني ، وتتكلّفت بالمهمة التاريخية لبناء الثورة الديمقراطية .

ولقد احرزت الثورة الديمقراطية الشعبية ، في الجزائر ، انتصارات حاسمة ، حيث تمت بالفعل عملية إعادة البناء الوطني التي تتمثل في قيام دولة منظمة ذات سيادة تحكم في مصيرها ، وفي تخلص التراب الوطني من كل احتلال اجنبي وفي تطوير الاقتصاد الوطني بعد تحريره من التبعية الاستعماريّة ، وهكذا أصبح الشعب حراً يسير على درب الرقى .

وها قد آن الاوان لتحديد نوعية المهام الجديدة التي تفرض نفسها على الثورة ويتوقف عليها نجاح البناء الاشتراكي . وهذا يتطلّب تعميق الاتجاه الشعبي ، واقامة هيكله حسب مقاييس دقيقة ، كما يستلزم تعزيز المكتسبات الاشتراكية وتنظيمها وتعويضها في اطار مبادئ ومؤسسات تحمل طابعها الاشتراكي امراً لا رجعة فيه . وباختصار ، فإن الامر يتعلّق باعطاء الاشتراكية في بلادنا محتواها النظري والتطبيقي الملائم ، وهو ما وضع من اجله الميثاق الوطني .

في المجتمع الرأسمالي، تكون موسمة هذه نشاتها، بطبعات المرببة، ومندمجة منذ البداية، في مجتمع يفتح لها آفاقاً واسعة في ادارة شؤونه . وهذا لا يعني ان تظل تلك الطبقة الناشئة سلبية في مواقفها، كما لا يعني ان ترقيتها امر مفروغ منه سطواً، بل، يعني ان دورها ومسؤولياتها ستزيد بصفة موازية للتقدم الذي يحرزه بناء الاشتراكية، ولتعاظم معه كة الانتاج، ودعم الاستقلال الوطني .

ان ضعف او انعدام الطبقة الكادحة، بالمعنى المصري لا يعود، دون بناء الاشتراكية ولا يعتبر هجنة وجيمة لتأجيل تطبيقها، وكما أن البلدان التي كانت مستعمرة لم تنتظر صدور الطبقة الكادحة الى الحكم في العاصم الاستعمارية لتشن الكفاح من أجل الاستقلال، فإن هذه البلدان لا يمكن لها اليوم أن تنتظر قيام الطبقة الكادحة من ابنائها للهروع في التنمية الاشتراكية.

ان بلدان العالم الثالث تعتمد في سعيها نحو الاشتراكية على جماهير الفلاحين الفقراء، وعلى عمال المدن والاطارات الوطنية الثورية . وهذه الفتنة الاخيرة المكونة من وطنين حقيقين برهنوا على ذلك اثناء كفاح شعبي ضد الاستعمار والامبراليّة قد نبعت من مختلف اوساط المناهضين السياسيين والثوريين والجنود والملتحقين ... فكل هؤلاء يقومون بدور طلائعي في الكفاح الشوري من أجل انتصار الاستقلال الوطني والمثل المليسا للاشراكية .

ان ظهور شعوب العالم الثالث على مسرح التاريخ قد قلب رأساً على عقب بعض المفاهيم التي ظلت سائدة حتى الان، كما ادخل تغييراً عميقاً على الاشكالية الاشتراكية، غير أن هذا لا يعني ان ننساق بالضرورة خلف بعض المظريات المهزولة التي تدعى أن العالم الثالث مكتفٍ بذاته، لأننا تكون بذلك قد اعرضنا عن أهم المكتسبات الثورية في عصمنا، وان أكثر ما تحتاج اليه شعوب العالم الثالث هو الفكر الثوري الذي يعيدها الى نفسها وينجحها مزيجاً من الوعي والإبداع الذي يرسي مسلماً الاستقلاب، وليس الفكر الذي يستبدل استقلاباً باستقلاب آخر،

وإذا نظرنا الى الظروف السائدة في البلدان الحديثة الاستقلال، فاننا نجد أن الاشتراكية ليست غريبة عن الامة، بل تشارد معها وتمتزج بنموها العضوي . وان مستقبل الثورة الاشتراكية في العالم الثالث مرهون أكثر فأكثر بالعمر الوطني الخلائق الذي يتحول بصفة جدلية الى فكر اشتراكي . وهكذا فإن كل ثورة لا تكون اشتراكية الا بعد ان تكون اولاً وقبل كل شيء وطنيّة، كما أن كل ثورة وطنيّة حقيقة لا بد أن تفضي بالضرورة الى الاشتراكية .

سابعاً - من الثورة الديمقراطية الشعبية الى بناء الاشتراكية

ان الاشتراكية في الجزائر تعميق لثورة الاول من نوفمبر 1954 ونتيجة منطقية لها .

فقد تحولت حرب التحرير الوطني ضد السيطرة الاحادية الى ثورة ديمقراطية شعبية ذات مضامين ثلاثة تمثل في

وأن تستهدف خدمة الفرد دون أن تبال من أركان المجتمع الجديد .

وان الملكية نوعان : ملكية استغلالية وملكية غير استغلالية . فالمملكة الاستغلالية هي التي تسمح لمن يملك رأس المال في مؤسسة زراعية أو صناعية أو تجارية أو مؤسسة خدمات باستغلال عمل الغير وكسب فائدة منه مما يجعله يشرى على حساب العامل .

والملكية الخاصة غير الاستغلالية هي التي تمكن الفرد من القيام بشئونه وشئون أسرته في العمل والسكن والثقافة والصحة ووسائل الترفيه .

ا - ان الاشتراكية تعترف بالملكية الخاصة غير الاستغلالية وتدمجها في التنظيم الاجتماعي الجديد .

ان مفهوم الملكية الخاصة غير المستغلة في الجزائر لا يتضمن محتوى شكليا ولكن محتوى واقعيا . فهي تشمل، زيادة على ملكية ما يتعلق بالاستعمال الفردي أو العائلي ، الوسائل الصغيرة للإنتاج والخدمات التي يمكن استغلالها بصورة فردية أو بواسطة أيد عاملة محدودة .

وبهذا اتحديد، فإن الملكية الخاصة غير المستغلة، وإن بلغ البناء الاشتراكي مرحلة متقدمة جدا ، تسمح بالإبقاء على مجموعة من الأنشطة ذات الفائدة الاجتماعية مثل :

- الصناعة التقليدية سواء كانت للإنتاج أو الخدمات .
- تجارة التجزئة .

- الملكية الصغيرة للفلاح أو مربى الماشية .

- المقاولات ووحدات الإنتاج، الصغيرة ... الخ .
وان الإبقاء على هذه الأنشطة لا يخضع لاختيار ظرفى، ولكن لاختيار ايديولوجي .

ب - ان وجود قطاع وطني خاص لا يتعارض مع المرحلة التاريخية الراهنة التي يحتل فيها القطاع الاشتراكي مكانة ممتازة .

على أنه ينبغي التفرقة بين القطاع الخاص الذي يلعب دورا مفيدا بالنسبة لاقتصاد البلاد ولا ينسى من التشيد الاشتراكي، والقطاع الخاص الطفيلي أو الذي يرتبط بمصالح رأسمالية أجنبية، والذي يشكل خطرا لا على الاشتراكية فحسب بل على كل تنمية اقتصادية مستقلة .

ج - ان القطاع الطفيلي والقطاع المرتبط برأس المال الاجنبى يجب محاربتهم والقضاء عليهم بدون هوادة .

ان هذا القطاع الذي لا يحتل ضمن الإنتاج آية مكانة معتبرة، يتعدد أساسا بعلاقته مع شركات الاستعمار الحديث والاحتياطيات الرأسمالية الأجنبية التي يشتعل وسيطا لديها أو واجهة لها .

د - يوجد قطاع خاص يمتلكه جزائريون في الصناعة والبناء والسياحة ... الخ وان مؤسسات هذا القطاع مضمونة في نطاق القانون .

انه لا يمكن تحديد تاريخ مضبوط لبداية المرحلة الاشتراكية، إذ ان المسار الاشتراكي لم يتحقق دفعة واحدة بكيفية متناسقة، بل تحدد تدريجيا عبر وثبات متsequبة اندفعت في هذا الاتجاه أو ذاك . فإذا كانت أراضي المعمرين استردت من طرف عمال الأرض غداة الاستقلال، فقد وقع الشروع في ارساء الاسس المادية للاشراكية ابتداء من عام 1966 ، وذلك بتأميم المناجم ، وقطاع البنوك وشركات التأمين ، وقد ازدادت هذه الاسس اتساعا بفضل تأمين التجارة الخارجية وقطاع النقل، وبفضل الاسترجاع المنهجي للثروات الوطنية الأخرى الذي بلغ اوجه اثناء معركة البترول في عام 1971 ، وكذلك بفضل الشروع في انجاز برنامج واسع للتصنيع تم وضعه في اطار منظور اشتراكي .

على أن مسار التشيد الاشتراكي قد اجتاز مرحلته الحاسمة في سنة 1972 ، بالشروع في تطبيق الثورة الزراعية والتسخير الاشتراكي للمؤسسات .

وقد برهنت تجربة العقد الاخير من حياة ثورتنا أن المضمنون الديمقراطيون الوطنيون، والمضمنون الاشتراكي هما أمران متلازمان بحيث ان كلا منهما ليس الا تعميقا مستمرا للآخر .

وقد أصبح من المستحيل اليوم الفصل بين ما يعود للتشيد الوطني، وما يعود للتشيد الاشتراكي . وهذان المفهومان يتطابقان اليوم أكثر من أي وقت مضى، اذ لا يمكن أن تقوم مهام البناء الوطني بمعزل عن الاختيار الاشتراكي . ويمكن اعتبار المرحلة التاريخية الجارية مرحلة دعم استراتيجي للاشراكية التي يجب أن تمهد لانتصارها النهائي .

ان المرحلة التاريخية الراهنة يمكن اعتبارها مرحلة الدعم الاستراتيجي للاشراكية والتمهيد لانتصارها النهائي وان اعتبار هذه المرحلة مرحلة الانتصار النهائي للاشراكية، يعني اضفاء صورة مثالية على الواقع والانسياق في مغامرة بعيدة عن الوعي الصحيح، كما أن اعتبارها مجرد مرحلة ديمقراطية يعني التقليل من أهمية التقدم الذي احرزت عليه الاشتراكية في بلادنا، وعدم مسيرة التطور التاريخي .

ثاما - المبادئ الأساسية لبناء الاشتراكية :

1 - القضاء على استغلال الإنسان للإنسان

يتم تطبيق هذا المبدأ عن طريق تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج .

ان هذا البدأ يطرح قضية الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية .

ان الملكية الخاصة في الجزائر لا يجوز أن تكون مصدرا لآلية سيطرة اجتماعية، كما لا يجوز أن تتخذ ذريعة لجعل العلاقة بين المالك والعامل قائمة على أساس الاستغلال . فالمملكة الخاصة مسموح بها في حدود تجعلها لا تلحق أى ضرر بمصالح الجماهير الكادحة، ولا تكون عائقا يعطى التطور الحتمي لمجتمعنا نحو الاشتراكية . وال مهم هو أن لا تطفى المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وأن تندمج الملكية الخاصة في مسار التنمية،

وهكذا يتأكد ان التخطيط هو الاداة المثلث لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية، وانه الوسيلة الفعالة لتوسيع عادل لثمار التنمية وتتكاليفها .

3 - ليس العمل حقا فحسب بل هو ايضا واجب وشرف .

ان الاشتراكية تعيد لعمل الانسان كامل اعتباره، وذلك بالقضاء على القواعد الموضوعية للاستغلال، وبحرير القوى المنتجة، انها تعتبر العمل العنصر الاساسي للانتاج والترابط، والمنبع الرئيسي لكل تقدم اجتماعي والمصدر الحقيقي للثراء الاقتصادي. وبما ان المجتمع الاشتراكي قائم على اساس العمل فهو يقضى جذريا على التطفل والفراغ وعلى الكسل والاهمال وروح الاتكال لدى الانسان .

فالاشتراكية لا تجعل من العمل حقا فحسب ، بل تحمل منه ايضا واجبا وشرفا .

ويجب أن يرتبط مفهوم العمل بمفهوم الكرامة. لأن العمل هو الذي يعطي الانسان كرامته، والفراغ هو الذي يؤدي به الى الانحطاط. فبدون عمل يصبح المواطن عالة على المجتمع .

ان القضاء التام على البطالة هو احدى الغايات العاجلة للاشتراكية في الجزائر .

وانطلاقا من مبدأ المساوة بين الجنسين، فان الاشتراكية التي تعرف بمكانة الاساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها اما وزوجة مواطنة، تشجعها على أن تستغل، لأن في ذلك مصلحة للمجتمع .

ان مبدأ الاشتراكية القائل : «من كل حسب مقدرته، وكل حسب عمله» يجب أن يكون المبدأ الاساسي لتنظيمنا الاجتماعي .

ان المكافأة على العمل يجب أن تأخذ في اعتبارها الكم والتوعية على السواء، لأن في ذلك مجازاة للجهد المبذول، وحفزا للمبادرة، وتشجيعا للانتاج .

ذلك أن الاشتراكية ترفض المساواة الشكلية التي لا تأخذ بعين الاعتبار ما يمتاز به عامل عن آخر بفضل موهبه وحسن استعداداته الشخصية، حتى لا تكون هناك مكافأة على العمل الرديء .

4 - اعطاء الاولوية لتلبية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية .

يجب أن تلبى الاشتراكية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية وذلك بالقضاء على الظلم والاستغلال، ورفع شأن العمل .

فغايتها الرئيسية اذن هي أن تضمن على الاقل، لكل مواطن في مرحلة أولى، نمطا من الاستهلاك يتباين ومقاييس العيش الكريم من مسكن، وغذاء، ولباس، وصحة، وثقافة، وترفيه، وتعليم للأطفال .

وعندما تلبى الحاجات الاساسية للجماهير، سيصبح في امكان جميع الجزائريين أن يرتفعوا تدريجيا إلى مستوى حياتي اسمي بفضل النمو الاقتصادي المتزايد .

وفي الميدان الصناعي، ينبغي حصر هذا القطاع الخاص في الانشطة التي تقوم بها مؤسسات صغيرة، والتي تأتي في المرحلة الاخيرة من مراحل التحويل الصناعي، ويجب أن تتناول هذه الانشطة الاشغال النهائية المتعلقة بمنتجات مصانع الدولة ، كان تصنع على نطاق ضيق بعض أدوات الاستهلاك العادي ، كما يجب أن تتولى المؤسسات الوطنية تموين القطاع الخاص ولا سيما بالمواد المستوردة مما سيؤدي إلى تخفيف أو إزالة مخاطر الارتباط بالدوائر الرأسمالية الأجنبية .

نم ان النظام الجبائي يحول دون اكتناف القطاع الخاص للاموال، بينما تحافظ القوانين الاجتماعية على حقوق العمال وتنظيم مشاركتهم في تسيير المؤسسات . ومن الواضح أن خطر بروز الرأسمالية من جديد سيظل قائما طالما استمر وجود القطاع الخاص في مجالات الصناعة والبناء والسياحة الخ .

لذا فإن تأمين الاختيار الاشتراكي يستلزم القضاء على أية امكانية تتبع للقطاع الخاص أن يتحول إلى قاعدة للاستيلاء على السلطة، ومن هنا كان من اللازم تحديد أوجه نشاطه وحصرها بكيفية تمنعه من اكتساب القوة الاقتصادية والتأثير على مراكز الحل والعقد في أجهزة الدولة .

2 - من أجل تنمية شاملة ومتعددة قائم على اساس تخطيط علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ .

ان الاشتراكية في الجزائر - وفي غيرها من بلدان العالم الثالث - لا تكتفى بتعديل علاقات الانتاج بما يلائم المرحلة التي وصلت إليها القوى المنتجة، بل تستلزم مجهودا ضخما يحقق تنمية قصوى لهذه القوى المنتجة من أجل ارساء القاعدة المادية للاشتراكية .

وبما أن الاشتراكية تمثل مرحلة تاريخية عليا بالنسبة للمجتمع الرأسمالي فلا يمكنها أن تشاء على التحالف .

اذن فالامر لا يتعلق فقط باستعادة الثورات الوطنية التي استبلتها الاحتياطات الأجنبية، ووضع وسائل الانتاج بين أيدي المجتمع، ولكنه يتعلق أيضا بخلق وسائل جديدة عن طريق تعبئة كل القوى المنتجة في البلاد، وذلك باستثمار الثروات الوطنية، واتباع سياسة جريئة في التصنيع، وتحديث الزراعة، وتكوين مكثف لللاظارات .

ومن هنا سعت القيادة الثورية الى تجسيد هذه الاهتمامات الاساسية بدفع عجلة الثورة الصناعية، والثورة الزراعية ، والثورة الثقافية ، التي تستهدف ضمان تنمية البلاد بصفة شاملة ومتعددة . ومكذا دخلت الجزائر في عهد التقىم العصري والتطور الحقيقي بفضل انجاز مخططات التنمية الوطنية والجهوية .

ولذا فإن الاشتراكية لا تناهى بالتنمية فحسب ، بل هي روحها ومحركها، وهي اذ تضع التنمية في منظورها التاريخي الصحيح أى في اطار التحويل الشامل للمجتمع، تعمل على توفير الشروط الاولية لنجاحها .

- ا) العمل من أجل احترام الحقوق الأساسية للإنسان ،
ولا سيما :
- المساواة أمام القانون بحيث لا يعلو أحد على القوانين .
 - مساواة الجميع أمام العدالة .
 - تأمين المواطن ضد أي مساس بحقوقه وضمان تتمتعه بشمار عمله .
 - ترقية المرأة وتمكينها من المساهمة الكاملة في حياة الأمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .
 - حرية العتقد .
 - حرية الفكر .
 - حرية الرأي والتعبير ، بشرط أن لا تستخدم للنيل من الثورة .

وهذا يتطلب استئصال جذور الروح الاقطاعية والقبلية والعشائرية والإقليمية، ورفض المحسوبية ومحاباة الأقارب والارثناء، كما يقتضى تطوير الحس المدنى وروح النقد والوعى الديمقراطي .

ب) القضاء التام على كل أنواع التعصب والتزمت والتسلط والبيروقراطية التي من شأنها أن تعرقل نمو المواهب الفكرية واليدوية والقدرة على الإبتكار .

وان التسيير الاشتراكي للمؤسسات يرمي على الخصوص إلى تحقيق مثل هذا الهدف الذى ترمى إليه أيضا كل المؤسسات الأخرى للديمقراطية الاشتراكية .

وان تحويل المعامل إلى منتج مسير ومسؤول يخلق في نفس الوقت الظروف الأكثر ملائمة لترقية الإنسان والمواطن . ولا شك أن الانجاز اللائق بهذه المهمة يتطلب من الحزب والتنظيم النقابي والمنظمات الجماهيرية الأخرى ، مجهوداً مكثفاً لدعم الوعي الاشتراكي لدى العمال وتلقينهم روح الانضباط الجماعي والأخلاقيات الاشتراكية . وهكذا ، سينذوب تدريجياً التناقض الذى مازال باقياً لدى العمال فى مستوى الوعي بالعلاقات الجديدة للإنتاج الاشتراكي . لقد قامت الثورة الجزائرية على أساس المبادرة الخلقة للجماهير الشعبية ، وعلى التشييد الاشتراكي أن يستفيد من هذه التجربة ويطورها بكيفية كاملة .

وهكذا فإن الاشتراكية في الجزائر ستتوطد كنظام لا يعتبر الإنسان فكرة مثالية تجريدية بعيدة المنال ، ولا أداة طيعة صماء ، بل يعتبره الصانع الحر الوعي للمجتمع الجديد .

تاسعاً - القوى الاجتماعية للثورة

ان النجاح في تطبيق مبادئ الاشتراكية يستلزم معرفة تامة بالقوى الاجتماعية المتفاعلة في الميدان، وبطبيعة العلاقات القائمة بينها . وهذا يقتضي وجود استراتيجية للثورة قائمة على المعطيات الملحوظة للمجتمع .

ومن جهة أخرى فان تأمين أسباب العيش لم يقدر على العمل بعد ، أو عجز عن العمل مؤقتاً أو نهائياً، هو بالنسبة للجزائر الاشتراكية من أوكرد الواجبات، لأنها مسؤولة عن حياة كل مواطن وعن ظروف معيشته، لذلك يتحتم عليها أن تفرض بصفة جذرية على الآفات الاجتماعية التي تجبر الإنسان على اهدار كرامته بسبب لقمة العيش .

ويجب على الدولة أن توفر كافة الشروط التي يمكن كل جزائري من سد حاجاته الأساسية موفور الكرامة .. ولشن كانت هذه الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي، تشكل علينا ثقلاً، فإنها بدون شك تعد من أهم عوامل التنمية، لأنها لاتساعد فحسب على ترقية عدد هام من فئات الشعب التي أجبرت في عهد الاستعمار على أن تعيش معيشة البؤس والهوان ، بل إن هذه الاستثمارات ستتصبح خير داعمة للإنتاج اذا ما تم ادماجها فيه بكيفية كلية .

5 - تحرير الفرد وترقيته باعتباره مواطناً مسؤولاً

تستفيد الاشتراكية ، في البلدان المتقدمة ، من مكاسب تاريخي ضخم، يتمثل في المجتمع البورجوازي، وفي تقنياته ومهاراته وتقاليده الديمocrاطية .

اما في البلدان المتخلفة ، فعلى الاشتراكية ان تخلق بنفسها كل شيء بما في ذلك المجتمع في شكله العصري لتجعل من الأمة جماعة حرة كل مواطنها احرار .

وهذا يعني ان الاشتراكية في الجزائر، لا يمكنها بحال من الاحوال ان تتحمل المهام الديمocrاطية الوطنية التي تتضمنها الثورة الديمقrاطية الشعبية . وهي مهام دائمة يتعمى ان تكون الشغل الشاغل للاشتراكية .

وان تصفية الهياكل الموضوعية للاستقلال واستجابة الحاجات الأساسية للجماهير مما شرط أن ضروريان للتنمية الاشتراكية ، الا انهما غير كافيين ، لأن التشييد الاشتراكي يتطلب من العمال التزاماً واعياً ومقدراً سياسية حتى يقوموا بمهمتهم التاريخية في طليعة الأمة .

ان العمال الذين يشتغلون في الصانع الاشتراكية وال فلاحين الذين يعملون في تعاونيات الثورة الزراعية هم مبدئياً منتجون احرار . وحتى يكونوا كذلك بالفعل لابد ان يكتسبوا وعيًا سياسياً في مستوى وضعيتهم الاجتماعية الجديدة ، وبعبارة اخرى ، فلكي يصبح العمال منتجين احراراً ، عليهم ان يكونوا مواطنين واعين ، وان يحرضوا على تعميق وعيهم الاشتراكية وحسن المدنى في نفس الوقت، بحيث يعزز كل منهما الآخر .

وعلى الاشتراكية ان تخلق الطرائق الملائمة لتمكين الفرد الذي تحرر بصفة موضوعية ، او هو في طريق التحرر ، من ان يشعر شعوراً كلباً بمسؤوليته ، وذلك على اساس المبادئ التالية :

بوصفها قوة ذات نوعية هامة للثورة، وتعرب عن استمراريتها وروحها البدعة، بدور طلائعي من أجل بروز فكر وطني تقدمي وأشتراكي .

ان تعزيز التحالف بين العمال وال فلاحين والجنود والشباب، والعناصر الوطنية الثورية سيسكب الثورة مناعة تامة ويمكنها من أن تقدم بكل ثبات في طريق الاشتراكية .

وسيحصل هذا التحالف بقيادة الحزب الطلقاني الذي هو قادر وحده على السير بالضال الايديولوجي السياسي الى مدار الكامل من أجل تحويل العقليات وتعزيز الوعي الاشتراكي .

وبفضل مثل هذا النضال تستطيع الثورة أن تتجاوز التناقضات الناتجة عما تشهده البلاد من تطور وتقديم في طريق الاشتراكية .

1 - العمال :

يعتبر عامل كل شخص يعيش من حاصل عمله اليدوي أو الفكري ولا يستخدم لصحته الخاصة غيره من العمال أثناء ممارسة نشاطه المهني .

لقد أدخلت الثورة في ظرف عشر سنوات، تغييرا جذريا على حالة العمال وفتحت أمامهم آفاق التحسين المتواصل لمستواهم الاجتماعي والتقني والثقافي، ووسع نطاق دورهم داخل وحدات الإنتاج وعلى الصعيد الوطني، وأبعدت تدريجيا خطر التشغيل الناقص، وسبع البطالة، وأخيرا ضمنت الاستقرار في العمل الذي بدونه يستحيل التطلع إلى مستوى معيشة لائق يعتمد على دخل منتظم .

ثم ان الثورة من ناحية أخرى، ما فتئت تعمل على توفير مزيد من المكاسب الاجتماعية للعمال، وتمتهم فرصه الحصول على العلم والثقافة الحديثة وذلك بفضل تنوع معالات الاقتصاد ونموه المستمر، والاعتماد الدائم على الاساليب التقنية الجديدة، ولا يخفى أن تعليم التكوين المهني بصفة خاصة يسهل التكيف مع العمل ويتيح للعامل تحسين مستوى حياته كما يجعله في مأمن من البطالة التقنية .

ان العمال اذ يلتزمون ببناء الاقتصاد، الذي يشكل القاعدة المادية للاشتراكية، يحتكون عن كثب بالحقائق اليومية، ويستطيعون بمهام المعركة من أجل رفع الإنتاج، وتوفير مزيد من الرفاهية للشعب، وهم، اذ يسهمون في معركة التنمية على مستوى المعامل والورش والمصانع، يكتسبون تجربة اجتماعية فريدة من نوعها .

وان للعمال في مجال تطوير الثورة دورا أساسيا، اذ يسهمون بكيفية حاسمة في دعم القواعد الاقتصادية للاشتراكية، فمسؤoliاتهم، والحالة هذه، تتجاوز دائرة مصالحهم كعمال، اذ يتوقف عليهم جهد البلاد الاقتصادي سرعة وبطأ ويتوقف عليهم، تبعا لذلك، بناء الاشتراكية نفسها .

والواقع أن المجتمع الجزائري يتميز اليوم بتحولات كبيرة . فالجماهير الشعبية ، من عمال وفلاحين، قد أخذت يتسع دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتزداد أهمية وزنها السياسي ، بفعل التغيرات البنوية التي أحدثتها القيادة الثورية، ومن ناحية أخرى، هناك نزعة بورجوازية جديدة، برزت على الخصوص من خلال المحاولات ذات الطابع المصلحي المتصل برأس المال الاجنبى ، وهي محاولات لا يجوز بحال من الاحوال أن يستهان بها من نشاط سياسي وايديولوجي . وفيما بين هاتين النزعتين المتطرفتين ما تزال الفئات الوسطى متفتحة لكل النيارات غير أن أغلبيتها تساند الاختيارات الوطنية للبلاد .

وان البقاء في إطار اختيارنا الاشتراكي ، على المؤسسة الخاصة الصغيرة غير المستغلة يستلزم القيام بعمل ايديولوجي مكثف ازاء هذه الفئات المتوسطة لجعلها حليما للثورة . وفيما يتعلق بالقطاع الخاص يجب عليه أن يساهم بدوره في تنمية البلاد بتوجيهه نحو المهام المفيدة والمكملة للمجهود الوطني . الا أن الدولة الاشتراكية سوف تميز بين الذين يعملون بنزاهة في حدود القانون والذين يخرقونه . ومن ناحية أخرى فإن القطاع الطفيلي أو المرتبط بمصالح الرأسمال الاجنبى يجب محاربته والقضاء عليه، بل يجب القضاء على آثاره المضللة .

فعلى الثورة ، في المرحلة الراهنة أن تتحملي من خطرين يهددانها ويخدمان مناورات الرجعية :

I - عدم تقدير الكفاح الايديولوجي الذي قد يؤدي الى اللامبالاة والتخاذل ، تترتب عنه أمراض عديدة لا تقل خطرا عن الانهزامية والاحترافية والتراخي .

2 - النزوح نحو الرعاعية واليسارية المتطرفة التي تمثل في الديماغوجية وعدم الاصراحة في المبادئ والرفض المطلق لكل سلطة وتلاشى روح المسؤولية، وهذه النزعة ذات الطبيعة البورجوازية الصغيرة تنزل بمستوى الثورة الى القوية الصبية وتدى الى جحودها .

اما القوى الأساسية للثورة فهي تمثل في العمال، سواء كان عملهم يدويا أو فكري، وال فلاحين، والجنود، والشباب، والعناصر الوطنية الثورية .

ان العناصر الوطنية الثورية، النابعة من أصول اجتماعية مختلفة والتمثلة في مناضلي اللحظات الاولى والمجاهدين، والتي انصرفت في صفو جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، قد تابعت منذ الاستقلال مهمتها في نطاق الحزب والجيش الوطني الشعبي، او في الاجهزه الأخرى للدولة. وقد تطورت هذه العناصر على غرار الثورة نفسها من موقف مناهضة الاستعمار الى موقف مناهضة الامبراليالية ثم الى موقف الاشتراكية. وهذه النواة الوطنية الثورية هي التي شرعت في تحقيق التنمية الاشتراكية للبلاد، وتواصل بمعية القوى الاجتماعية الأخرى للثورة، توجيه مصيرها، وانها تضطلع،

ورقابتها، وبين مجتمع يقع فيه العمال تحت قبضة رأس المال الخاص دون بارقة أمل في ادخال أي تحسين جوهري علىأوضاعهم .

ولئن بدا العمال الجزائريون يعيشون الاشتراكية فعلا ، بوصفهم منتجين ، فإنهم يعملون مع ذلك كل ما بقى عليهم أن يقوموا به من أجل أن يستفيدوا من رخاء يتوقف تحقيقه على بناء الاشتراكية وعلى الاستمرار في بذل الجهدات التي تتطلبها التنمية .

وإذا كان نجاح الثورة يعني الإزدهار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعمال، فإن فشلها يؤدي آليا إلى أن تعود أقبية محظوظة لاستغلال العمال من جديد. وعلى هذا الأساس، يصبح مستقبل العمال مرتبطا بنجاح الملكية الجماعية، ويتطوير الانتاج ويمضي الثورة نفسها . فعلى العمال الذين يقوموا بدورهم كمحرك لدعم المد الشوري والتعجيل ببناء الاشتراكية . ولهذا يتحتم على العمال أن يضاعفوا مشاركتهم في تسيير الشؤون العمومية. وستحرص الدولة الاشتراكية خاصة على أن يكون لهم تمثيل مناسب في جميع المجالس الشعبية .

2 - الفلاحون :

يشكل الفلاحون أكثر فئات الشعب الجزائري فقرا وحرمانا، وبما أنهم لا يتمتعون بأية امتيازات مادية أو اجتماعية حتى يحاولوا المحافظة عليها، فهم يعانون على المستقبل كل آمالهم في تحسين أوضاعهم، ومن هنا فإن مصلحتهم الحيوية مرتبطة بنجاح الاشتراكية ، كما أن مصيرهم مرهون بمستقبل الثورة التي لا يبغون عنها بدلا .

ولقد شرعت الثورة الزراعية في ادخال تغيير جذري على وضعية الفلاحين، وهامماليوم بعد أن تم انتسابهم من مخالفات الجهل والاستغلال، يستثمرون لصالحهم، الاراضي التي منحتها إليهم الثورة. وهكذا يتتأكد أن ترقیتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية مرتبطة أساسا بالثورة .

وان انضمام الفلاحين إلى النظام التعاوني يكسبهم تجربة في ممارسة الاشتراكية تضعهم في الصفوف الأولى لجبهة الثورة .

وان الأهمية العددية للفلاحين في الجزائر وتجاربهم عبر السنين الطويلة في النضال من أجل التحرير الوطني تحمل على التفاؤل بدورهم الایيجابي في تعزيز المد الشوري ، ولذلك فإن دعم تعبئة الفلاحين حول مكاسبهم الجديدة لهو من المهام الأساسية للثورة الجزائرية . فعلى الثورة التي أعطت الأرض للفلاحين ووفرت لهم الوسائل المادية اللازمة لخدمتها ، أن تساعدهم على رفع مستوى وعيهم الاجتماعي، وتدمج عملهم ضمن إطار يتجاوز الآفاق الضيقة لوحدتهم الانتاجية . وعلى الثورة كذلك أن تمكنهم من استيعاب طرائق حديثة في التفكير

ومن هنا يجب على العمال أن يضعوا دورهم كمنتجين، في سياق اجتماعي يتعدى إطار المؤسسة، وبدل أن يكتفوا بتنفيذ مهام يغيب عنها مغزاها، عليهم أن ينجزوا عملهم وهم مدركون كل الأدراك لما يترتب عليه من آثار سواء بالنسبة للمؤسسة وتوازنها الاقتصادي، أو بالنسبة لعلوم الاقتصاد الوطني .

وإذا كان كل عامل مدعوا لأن يساهم في تقدم الثورة، فإن التزامه يظهر قبل كل شيء في تحسين الانتاجية .

وعلى هذا الأساس فالعمال مطالبون بأن يبذلو قصارى جهدهم، لا لرفع مستوى الانتاج فحسب بل عليهم أيضا أن يتقنوا العمل ويسعوا لتحسين نوعية المنتجات حتى لا تفقد هذه جزءا من منفعتها الاجتماعية. ان روح المبادرة والقدرة على الإبداع، والسعى وراء استيعاب تقنيات كفيلة بتحسين الانتاجية، ورفع الانتاج يجب أن تكون هي المهمة الأساسية على الدوام .

وعليهم أن يستعملوا وسائل الانتاج التي وضعها المجتمع بين أيديهم بكيفية مسؤولة وأن يتبنوا الإهمال، ويحاربوا التبذير، فوسائل الانتاج تصبح بين أيديهم بمثابة سلاح يستخدم في الكفاح من أجل إقامة مجتمع أكثر عدالة. وعليه فمن واجبهم أن يسهروا على أن تسخر هذه الوسائل لخدمة الهدف الأساسي من استعمالها وهو مضاعفة ثروة الأمة، وأن يحولوا دون تحريفها عن وجهتها واستخدامها في غير ما وضعت له، لأن استعمال وسائل الانتاج بفعالية ينعكس مباشرة على وضعية العمال أنفسهم، وعلى المستوى الحيوي لدى الشعب بأكمله. وحيث أن تراكم رأس المال يسرع لصالح الجماهير الشعبية، فإن الظروف المادية للشعب تظل مرهونة بتطور الانتاج .

وإذا كان تشييد صرح الاشتراكية يرتكز على تزايد عدد العمال، فإن مستقبل الاشتراكية يظل مستندًا على نوعية تكوينهم العقائدي ومستوى وعيهم السياسي وحسهم المدني. ويجب على أعمق العمال وعيها وأوسعهم خبرة وأكثرهم كفاءة أن يقوموا بدور طلائعى في ايقاظ وعي العمال الآخرين وتقويمهم أيديولوجيا وسياسيا، كما يجب عليهم أن يقوموا بتنشيط أجهزة التسيير الاشتراكي للمؤسسات، لأنها تشكل بالنسبة للعمال أداة فعالة لتحقيق مطامعهم كمنتجين، وتطبعاتهم كمواطنين، وأهدافهم كقوة ثورية ملتزمة ببناء الاشتراكية .

ويمكن للعمال، بفضل مساهمتهم النشيطة في التسيير المنظم للهيآكل الجماعية، أن يكتسبوا اختصاصات تقنية، ومؤهلات تسيير تعزز مكانتهم في الانتاج، وتدعم دورهم وسط الأمة. وبذلك يبرهنون على وعيهم بالمسؤولية خاصة أنه لا مجال لوجود أي تناقض بين مصالحهم ومصالح المؤسسة التي يعملون بها .

ولله لا مجال للخيار بالنسبة للعمال، بين مجتمع تكون فيه المؤسسات ملكا للمجموعة ويشترك المنتجون في تسييرها

التعليم مخولا لایة امتيازات، ولا قاعدة لایة مطالب لامبر لها بل يجب أن يكون مصدرا للالتزامات محددة حيال المجتمع. وان الشباب مطالب بتسيير معارفه لفائدة الجماهير الشعبية وذلك لا بوضع نفسه في خدمة مصالحها فحسب، بل وكذلك بالقيام ضمن صفوتها بعمل يرمي إلى رفع مست涯ها الثقافي ووعيها الاجتماعي باستمرار.

ولا يجوز لاي شاب أن يبقى بمعرض عن التربية الايديولوجية التي سيجند حولها كل شباب البلاد. فالتربيـة الايديولوجـية والسياسـية تعمق الوعـى الثورـي لدى الشـباب، وتضـاعـف الاـواصـر التـى تـشـدـهم بشـعـبـهم وـتـرـبـطـهم بـعـقـائـقـ حـيـاتهـ. وهـكـذا فـانـ الـاـمـرـ بـالـنـسـبـةـ الـيـهـمـ يـتـعـلـقـ بـاـنـ يـكـونـواـ عـلـىـ وـعـىـ جـيـدـ بـالـمـشاـكـلـ الـكـبـرـىـ التـىـ تـوـاجـهـهـاـ الـبـلـادـ،ـ وـكـذـلـكـ بـمـاـ تـمـ اـنجـازـهـ مـنـ تـقـدـمـ.ـ وـبـالـتـحـولـاتـ الـمـطـلـوـبـةـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ مـنـ أـجـلـ اـسـتـنـصـالـ جـذـورـ الـبـؤـسـ وـالـجـهـلـ،ـ وـالـقـضـاءـ عـلـىـ اـسـتـغـلـالـ الـاـنـسـانـ لـلـاـنـسـانـ وـالـتـعـجـيلـ بـاـقـامـةـ مجـتمـعـ اـشـتـراكـيـ .ـ

ان الشباب الجزائري يتمتع بعقلية تخلصت من رواسب نظام اجتماعي بائد، وقد برهن على تقبيله لنمط التفكير والسلوك الاشتراكي، الذي يستبعد الفردية ويقدر قيم التضامن والتراحم والتغافل في خدمة المجتمع.

ولقد سبق لشبابنا أن أقام الدليل على تفهمه لما يدور الآن من صراع، فهو يساند بدون تحفظ الاجراءات الثورية للبلاد، ويؤيد بقوة الاختيار الاشتراكي الذي يعبر عن تطلعاته.

ولقد أتاح التطوع من أجل انجاح الثورة الزراعية، ليس فقط تجنيد الشباب حول أهداف ملموسة ذات بعد اجتماعي كبير، بل سمع أيضا بالمشروع في طريقة عمل وسط الجماهير، دلت نتائجها المفيدة على نجاعة هذه التجربة وضرورة مواصلتها في السنوات القادمة.

ونظرا لطبيعتها الشبابية الجزائرية، وما يبذله من جهـدـ لـتـحسـينـ مـسـتـوـاهـ،ـ وـمـاـ يـكـنـهـ مـنـ مـقـتـلـ للـظـلـمـ،ـ وـمـاـ يـحـدـوـهـ مـنـ اـرـادـةـ فـيـ بـنـاءـ مـسـتـقـبـلـ أـفـضـلـ،ـ فـهـوـ لـنـ يـقـبـلـ مـجـتمـعاـ آـخـرـ غـيرـ المـجـتمـعـ الاـشـتـراكـيـ.ـ وـاـنـ مـكـانـهـ الـوقـوفـ أـكـثـرـ مـنـ أـيـ وـقـتـ مـضـيـ بـجـانـبـ العـلـاهـينـ وـالـعـمـالـ .ـ

والتنظيم والعمل ليكونوا أعمق وعيـا بقضايا الـأـمـةـ وأـكـثـرـ اـنـفـتـاحـاـ عـلـىـ الـعـالـمـ .ـ انـ الـفـلـاحـيـنـ يـشـكـلـونـ طـاقـةـ هـائـلـةـ يـجـبـ انـ تـدـمـجـ تـدـريـجيـاـ فـيـ مـسـيـرـ الـبـلـادـ.ـ وـلـهـذـاـ يـتـحـتـمـ بـشـكـلـ خـاصـ انـ يـتـعـاطـمـ الدـوـرـ السـيـاسـيـ لـلـفـلـاحـيـنـ عـلـىـ مـرـايـاـ بـالـمـارـكـةـ النـشـيـطـةـ لـمـمـتـلـيـمـ فـيـ مـخـلـفـ الـمـجـالـسـ الشـعـبـيـةـ .ـ

فعـلـىـ الـفـلـاحـيـنـ الـجـزـائـريـيـنـ،ـ الـذـيـنـ تـحـمـلـواـ بـطـولـةـ اـعـبـاءـ الـجـهـادـ فـيـ سـبـيلـ الـاستـقـلالـ،ـ وـحـصـلـواـ مـنـ اـنـطـلـاقـ التـوـرـةـ الزـرـاعـيـةـ ،ـ عـلـىـ مـكـاـبـ مـلـمـوـسـةـ،ـ أـنـ يـشـعـرـواـ بـأـنـ تـشـيـيدـ صـرـحـ اـشـتـراكـيـ يـهـمـهـ بـالـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ قـبـلـ غـيـرـهـ مـنـ الـفـنـانـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـأـخـرـىـ .ـ

3 - الشباب :

انـ الشـيـبـاـنـ الـذـيـ سـاـمـهـ بـالـامـسـ فـيـ الـكـفـاحـ لـاـ يـجـوزـ لـهـ الـيـوـمـ أـنـ يـكـونـ عـلـىـ هـامـشـ الـثـوـرـةـ بـلـ يـجـبـ عـلـيـهـ أـنـ يـشـارـكـ فـيـ بـنـاءـ الـمـجـتمـعـ الـجـدـيدـ .ـ وـاـذـ كـانـ الـكـثـيرـ مـنـ الشـيـبـاـنـ يـسـاـمـهـوـنـ بـالـفـعـلـ فـيـ الـحـرـكـةـ الـثـوـرـيـةـ،ـ فـعـلـىـ مـجـمـوعـ الـشـيـبـيـةـ أـنـ تـلـقـيـ بـكـلـ نـقـلـهـ فـيـ صـفـوـفـ الـثـوـرـةـ .ـ وـالـوـاقـعـ أـنـ اـسـتـمـارـاـتـ الـثـوـرـةـ وـبـنـاءـ اـشـتـراكـيـ يـعـتـمـدـاـنـ عـلـىـ الشـيـبـاـنـ بـقـدـرـ لـاـ يـسـتـهـانـ بـهـ .ـ وـاـذـ كـانـ جـيـلـ فـاتـحـ نـوـفـمـبـرـ 1954ـ قـدـ حـرـ الـبـلـادـ وـأـرـسـيـ أـسـسـ الـاشـتـراكـيـةـ ،ـ فـعـلـيـهـ الـيـوـمـ أـنـ يـجـدـ ضـمـنـ الـعـيـلـ الـجـدـيدـ مـنـ هـمـ أـهـلـ لـحـمـلـ هـذـاـ الـمـيـرـاتـ وـفـهـ الـمـغـرـىـ الـتـارـيـخـىـ لـهـذـهـ الـإـمـانـةـ .ـ

انـ الشـيـبـاـنـ الـجـزـائـريـ لـاـ يـسـتـطـعـ أـنـ يـرـتفـعـ إـلـىـ مـسـتـوىـ الـمـسـؤـلـيـاتـ الـتـىـ تـنـتـقـلـهـ إـلـاـ إـذـ تـشـبـعـ بـعـظـمـ الـمـهـامـ الـتـىـ عـلـيـهـ أـنـ يـضـطـلـعـ بـهـ،ـ وـرـفـضـ أـنـ تـكـوـنـ أـفـكـارـهـ وـسـلـوكـهـ اـنـعـكـاسـاـ لـانـمـاطـ مـضـرـةـ وـاهـيـةـ.ـ فـالـتـقـلـيدـ الـاعـمـىـ لـاـنـوـاعـ الـسـلـوكـ الـمـسـتـورـدـ مـنـ بـيـنـاتـ اـجـتمـاعـيـةـ مـخـلـفـةـ يـشـكـلـ عـاـمـلـ تـشـبـيطـ،ـ وـانـحـرـافـ مـعـادـيـاـ لـلـقـيمـ الـوـطـنـيـةـ وـالـاشـتـراكـيـةـ فـيـ أـنـ وـاـحـدـ .ـ

وـلـاـ يـعـقـلـ لـلـشـيـبـاـنـ اـلـثـقـفـ عـلـىـ الـخـصـوـصـ أـنـ يـكـونـ مـنـقـطـعـاـ عـلـىـ الـجـماـهـيرـ،ـ الـتـىـ هـوـ نـابـعـ فـيـ أـغـلـيـتـهـ،ـ مـنـهـ،ـ وـاـنـ اـتـصـالـ الـمـسـتـمـرـ مـعـ الـجـماـهـيرـ الـشـعـبـيـةـ وـالـاحـتكـاكـ بـمـشـاـكـلـهـ الـيـوـمـيـةـ مـنـ شـائـهـماـ انـ يـجـعـلـ الشـيـبـاـنـ تـدـرـيـبـ شـكـلـ مـفـيدـ عـلـىـ مـارـسـةـ الـمـهـامـ الـسـيـاسـيـةـ وـالـاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ لـلـثـوـرـةـ.ـ وـلـهـذـاـ لـاـ يـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ

الباب الثاني الحزب والدولة

يقوم النظام الدستوري في الجزائر على واحديـةـ الحـزـبـ.

فالـحزـبـ هوـ القـوـةـ الـطـلـائـعـيـةـ لـقـيـادـةـ الشـعـبـ وـتـنظـيمـهـ مـنـ أـجـلـ تـجـسيـمـ أـهـدـافـ الـثـوـرـةـ.ـ اـنـهـ يـشـكـلـ دـلـيلـ الـثـوـرـةـ وـالـقـوـةـ الـمـسـيـرـةـ لـلـمـجـتمـعـ.ـ وـهـوـ أـداـةـ الـثـوـرـةـ فـيـ مـجاـلـاتـ الـقـيـادـةـ وـالـتـخـطـيطـ وـالـتـنـشـيـطـ،ـ وـبـهـذـهـ الصـفـةـ يـعـملـ دـوـمـاـ عـلـىـ تـعـمـيقـ الـاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ فـيـ نـطـاقـ الـتـوـجـيهـاتـ الـمـحدـدـةـ فـيـ الـمـيـنـاـقـ،ـ وـيـرـسـمـ خـطـوطـ عـمـلـ الـثـوـرـةـ الـاشـتـراكـيـةـ،ـ وـيـحدـدـ آـفـاقـهـاـ،ـ وـيـضـبـطـ الـوـسـائـلـ الـتـيـ يـجـبـ توـفـيرـهـاـ لـدـعـمـ مـوـاقـعـهـاـ وـتـأـمـينـ مـسـيـرـهـاـ إـلـىـ الـاـمـامـ .ـ

تتولى قيادة الحزب توجيه ومراتبة سياسة البلاد.

تحدد هيئات الحزب وطرائق تسييرها بواسطة القوانين الأساسية.

ومؤتمر هو الهيئة العليا للحزب، وهو يتكون من ممثلـيـ أـعـضـاءـ الـحـزـبـ الـمـنـتـخـبـينـ مـنـ طـرـفـ الـقـاعـدـةـ بـكـيـفـيـةـ دـيمـقـراـطـيـةـ.ـ وـيـصادـقـ المؤـتمرـ عـلـىـ القـوـانـينـ الـاـسـاسـيـةـ لـلـحـزـبـ الـتـيـ يـجـبـ انـ يـخـضـعـ تـسـيـيرـهـاـ لـمـبـادـيـاتـ الـمـركـزـيـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ.ـ كـمـاـ يـضـبـطـ التـوـجـيهـاتـ الـاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ،ـ وـيـرـسـمـ السـيـاسـةـ الـعـامـةـ لـلـثـوـرـةـ،ـ وـيـحدـدـ الـاهـدـافـ الـتـيـ يـجـبـ تـحـقـيقـهـاـ،ـ وـيـنـتـخـبـ قـيـادـةـ

ولذا فان بنيات واساليب العمل وكذلك المعايير التي تنظم حياة حزب جبهة التحرير الوطني ، تتحتم ان تسابر تطور الثورة وطبيعة المهام التي يجب انجازها .

I - من أجل حزب طلائعي

ان اتساع أبعاد الثورة وتنوع مهامها، وكذلك انجاز، الثورة الزراعية وتعظيم مشاركة العمال وال فلاحين في تسيير الشؤون العمومية والانتاج، وبكلمة واحدة ان التوسع في الديمقراطية الاشتراكية يفرض على الحزب أن يدعم بنياته بصورة ملائمة ، وان يتحلى مناضلوه وذوو المسؤولية فيه على الخصوص ، بمزيد من الصرامة والحزم .

فعلى الحزب ان يعدل طرائق تنظيمه، وان يكيفها حسب ما يستجد من اوضاع، وهذا يجب أن يكون نتيجة دراسة معقمة تأخذ في آن واحد بعين الاعتبار ، التجربة المكتسبة والتحولات التي طرأت ضمن المسار الشورى ، وكذلك امكانيات اخاضر ومهام المستقبل . وبعبارة أخرى، فإن الامر يتعلق هناك بتعزيز تجربتنا الثورية ، والانتقال من المحظوظين الى مناضلين . كما ان الترشيحات للهيئات المنتخبة في الدولة تقدم من طرف الحزب للاقتراع العام .

كما ان الامر يتعلق ايضا ، باستخلاص كل النتائج الايديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية المرتبطة عن الارتداد بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج . وهذا يستلزم على صعيد الحزب القيام بعمل ايديولوجي وتنظيمي خلاق تشارك فيه كل الطاقات الثورية ، اعتمادا على معارف وخبرات كل الذين يكافحون من اجل انتصار الاختيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق .

ان جبهة التحرير الوطني حزب طلائعي ، انها تنظم يضم العناصر الوعائية التي تصبو كلها الى تحقيق هدف واحد، والى مواصلة عمل واحد ، غايتها القصوى هي انتصار الاشتراكية . وستكون هذه العناصر المختارة على الخصوص ضمن صفوف العمال وال فلاحين والشباب ، موضوع انتقاء صارم .

ان القدرة على التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وانضباط هذه لتلك، مهما كانت الظروف، والانصياع فقط للانضباط الحزبي، والالتحام بالحزب وقيادته، والعمل على دعم وحدة قيادة الحزب والدولة، وممارسة النقد الذاتي، والحرص الشديد على حسن اختيار المسؤولين على كل المستويات، تلك هي أولى الشروط الواجب توفرها للانتماء الى الحزب، اذ بدونها لا يمكن لشل هذا الحزب ان يضطلع بدوره في طليعة الثورة .

الحزب . وبما ان الميثاق الوطني، باعتباره الوثيقة الايديولوجية ، والمرجع الذي يعتمد عليه الحزب ، فإن المؤتمر يستطيع أن يعمق مفاهيمه وتوجيهاته ، كما يستطيع أن يدخل عليه التسويات والتصليحات الضرورية على ضوء ما يهمليه تطور الثورة في جميع الميادين .

وفي مستوى الدولة فان العلاقات بين مختلف أجهزة السلطة ، والاحكام التي تسيرها ، تحدد بالدستور الذي سيقدم للشعب للمصادقة عليه عن طريق الاستفتاء .

يتخ亡 المجلس الوطني ورئيس الجمهورية بواسطه الاقتراع العام .

وان قيادة البلاد لمجسدة في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة . وفي هذا الاطار، تتولى قيادة الحزب توجيه السياسة العامة للبلاد .

وعلى هذا الاساس تُسند مسؤولية مراكز الحل والعقد في الدولة الى اعضاء في قيادة الحزب، بينما تُسند مناصب المسؤولية الاخرى ذات الطابع السياسي في الدولة الى مناضلين . كما ان الترشيحات للهيئات المنتخبة في الدولة تقدم من طرف الحزب للاقتراع العام .

تعمل اجهزة الحزب والدولة في اطارين منفصلين وبوسائل مختلفة ، من أجل تحقيق اهداف واحدة في نهاية الامر .

ذلك أن اختصاصات اجهزة الحزب والدولة لا يمكن أن تتدخل أو تندمج في بعضها البعض، لأن التنظيم السياسي للبلاد قائمه على التكامل في المهام بين اجهزة الحزب وأجهزة الدولة .

ومن هنا لا يجوز بأية حال من الاحوال أن يحل الحزب، محل الاجهزة الادارية ، لأن ذلك يؤدي الى تمييع المسؤولية على مستوى الادارة . كما يؤدي الى الانحراف فيما يتعلق بهم دور الحزب الذي هو ، قبل كل شيء ، سياسي ، وليس اداريا .

ويجب أن يؤثر الحزب على الادارة سواء من الداخل او ان المناضلين هم الذين يتولون مناصب المسؤولية في الادارة او بواسطة هيئاته على مختلف مستوياتها التنظيمية .

أولا - الحزب

ان التنمية السريعة للبلاد، وبناء المجتمع الاشتراكي، لا يمكن تحقيقها بكيفية تلقائية ، ولا تستطيع الاجهزة الادارية وحدتها أن تضطلع بها ، لأنهما نتاج لعمل واع تقوم به الجماهير باشراف قيادة ثورية، بل سيظل هذا العمل عديم الجدوى، اذا لم ينظم بصورة محكمة ضمن حركة سياسية واسعة النطاق، ينشطها حزب طلائعي هو حزب جبهة التحرير الوطني .

مجرد مقاييس آلية لعلاج قضية تركيبة البشرى ذات الأهمية البالغة. لأن الانحراف في الحزب يجب أن تبت فيه هيئات معينة، طبقاً لإجراءات تهدف إلى التأكيد، في كل حالة، فيما إذا كان المرشح توفر فيه كل الشروط المعنوية والسياسية لتنبؤها لا يمكن لأى أحد أن يصبح عضواً في الطبيعة الثورية.

3 - النضال الإيديولوجي للحزب

ينبغي أن يسعى العمال، وال فلاحون، والشباب الوعي، وكذلك كل العناصر الوطنية الثورية لرفع مستوى التفاهم الثقافي والإيديولوجي السياسي، إذ بهذا فقط يستطيعون القيام بدورهم كاملاً في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وفي دعم الاستقلال الوطني وضمان نجاح البناء الاشتراكي.

إن الإيديولوجية الاشتراكية ليست مذهبها متجرداً، ولا هي مجرد صيغ جوفاء، أو شعارات تتغير حسب الظروف. إنها تتطلب اعداداً نظرياً مستمراً يزداد ثراءً بالمارسة والتطبيق.

إن التجربة الثورية للجزائر، وأصالتها، وكذلك ضرورة تعميقها، كل ذلك يفرض القيام بعمل إيديولوجي مبدع يضطلع به الحزب دون كلل ولا ملل. وإن هذه الوظيفة الإيديولوجية لها أمر حيوى بالنسبة لتماسك القوى الثورية وتعزيز الوعي الاشتراكي ونشره، وتحقيق التعبئة الدائمة للشعب حول أهداف الثورة.

فعلى المناضلين والاطارات أن يستوعبوا القاعدة النظرية التي ينطلق منها تصورنا للمجتمع طبقاً لما جاء في الميثاق الوطني. وبهذا الصدد يتquin على المناضلين أن يكتسبوا تكويناً مزدوجاً على الصعيدين النظري والتطبيقي ومن هنا يصيغ اثناء مدرسة عليا للاطارات ضرورة حتمية. وهذا يستلزم التدقيق في اختيار المكونين من بين الذين تمرسوا على العمل النضالي وبرهنوا على تأييدهم التام لتوجيهات الميثاق، ويتمتعون بمستوى فكري رفيع، ويستطيعون أن يربطوا ببطء سليماً بين النظرية والتطبيق.

إن التكوين الإيديولوجي للمناضلين والاطارات لا يمكن فصله عن الحياة الديمقراطية داخل الحزب. فعلى المناضلين أن يكونوا قادرين على طرح ما يستجد من قضايا داخل خلائهم، وأمام البيانات العليا ان اقتضي الامر.

أما النقد والنقد الذاتي فهما من واجبات كل مناضل. لأن ذلك يسمح بتعزيز نضالية الحزب، وحفز نشاطاته المبدعة، وتمتين اتصاله بالجماهير. وعلى المناضل أن يكون شجاعاً في الدفاع عن آرائه، وأن لا يتتردد في الكشف عن النقائص واقتراح الحلول لها. وفيما إذا ثبت أن رأيه هو رأي الأقلية، فعليه أن ينضم إلى رأى الأغلبية. وعلى الحزب كي يضمن التماسك المطلوب بين صفوفه، أن يجمع ضمن تنظيماته بين الانضباط الصارم واسعنة الديمقراطية على أوسع نطاق وأن يسعى للتوفيق بين ما يتطلبه الشعور المرهف بمقتضيات التنظيم من جهة، وروح المبادرة التي يجب أن يتحلى بها أعضاؤه من جهة أخرى.

2 - الحزب الطائفي والمناضلون

إن الحزب، كي يستجيب لما تتطلبه المرحلة الجديدة من دعم للمكتسبات الاشتراكية ويعمل على توسيعها حتى تشمل جميع القطاعات، يجب أن يحرص قبل كل شيء على تقوية وحدته الإيديولوجية.

وهذا يستلزم أن يكون لكافة أعضاء الحزب وحدة تصور بالنسبة لكل القضايا الإنسانية للثورة وذلك حتى يعالج المناضلون المشاكل اليومية بنفس التصور والتوجيه.

كما يستلزم أيضاً أن يستند الحزب إلى قاعدة إيديولوجية وسياسية مدققة، وان يتخلص من جميع الذين يخلون بمبادئ الثورة او يسيئون إلى مثلها العليا. وعلى هذا الأساس، لا يستطيع أن يحصل على عضوية الحزب إلا أولئك الذين يكافحون باصرار من أجل انتصار الاختيار الاشتراكي المحدد في الميثاق، والذين هم مقتنعون بسلامة مبادئ جبهة التحرير الوطني، ويلتزمون بتطبيقها، وينذرون أنفسهم للنضال من أجل تحقيق مثلها العليا. فعندما يندمج المناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني، يكون قد الزم نفسه بخوض نضال لا هوادة فيه، من أجل ان تتحقق الثورة كاملة، مقتنعاً أن هذا هو أهم مثله العياء.

إن جبهة التحرير الوطني تستمد قوتها من ارتباطها المتنب بالشعب، لأن الحزب لا يستطيع تنظيم وتعبئة الجماهير ان هو لم يعزز على ثقها، وإذا كان أعضاء الحزب هم القدوة عملاً وسلوكاً، ونزاهة، واخلاصاً، فإن الحزب يمكن حينئذ من أداء رسالته على الوجه الاكملي.

ومن هنا يجب على أعضاء الحزب أن يكونوا مضربي المثل باشاعة حسهم المدنى حماساً في العمل، وأداءً للواجب، فهم ملزمون بانتهاج سيرة مثالية، وبوضع مصلحة المجتمع فوق المصلحة الشخصية. فالحزب لن يكون قوياً إلا بقدر ما يكون مناضلوه هم الأكثر اخلاصاً في الدفاع عن مصالح الشعب. وقبول الحزب لعناصر لا تتوفر فيها هذه المعايير أو ابقاراً لها في صفوفه، يؤدي إلى أضعاف سلطنته، وزعزعة ثقة الجماهير فيه والنيل من نضالية أعضائه.

وينبغي أن يحتل العمال وال فلاحون موقعاً بارزاً في صفوف جبهة التحرير الوطني، لأنهم يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان فحسب، ولكن لأن ذلك يتناسب أيضاً والدور الذي يجب أن يقوموا به، والمكانة التي تعود اليهم في المجتمع الاشتراكي.

غير أن هذا لا يعني فرض قيود خاصة على ما عاداهم من الفئات الاجتماعية غير المستغلة، فالحرفيون والتجار الصغار مثلاً، هم كذلك حلفاء طبيعيون للثورة، ويمكنهم وبالتالي أن يكونوا أعضاء كامل الحقوق في الحزب، إلا أن الحزب بحكم المسؤولية الملقاة على عاتقه في التوجيه العام للثورة لا يمكنه الركون إلى

سياسية متينة، والاخلاص التام للبلاد، هي الملامع الرئيسية للاطارات، وان النزاهة والالتزام والكفاءة هي المعايير الاساسية التي يجب توفيرها في كل اطارات الحزب او الادارة او المؤسسات الاشتراكية او المنظمات الجماهيرية .

ان توزيع الاطارات يجب أن يخضع لهام البناء الاساسية وسوف تسهر الثورة على أن يتم استعمالهم على الوجه الاكمل، وتوزيعهم حسبما تفرضه الاولويات .

وان مصلحة الثورة تقتضي ترقية جريئة للشباب القادرين على بت روح الحماسة في جميع المجالات والذين يساهمون بنظرتهم الجديدة في معالجة الامور، وينبغي أن تتم هذه الترقية للشباب المترسّين وفقاً لمبدأ التكامل الوثيق بين الاطارات المتقدمة والاطارات الناشئة، وذلك هو قانون التطور المستمر للثورة .

5- المنظمات الجماهيرية

تستجيب المنظمات الجماهيرية لأحد المتطلبات الجوهرية للثورة ، ألا وهو تعبيئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاج في بناء الاشتراكية .

والمقصود هنا هو تنظيم العمال والفلاحين والشباب والنساء على جميع المستويات، وعلى أوسع نطاق، والعمل على تعميق وعيهم بمسؤولياتهم وبالدور المتعاظم الذي يجب أن يضطلعوا به في بناء الوطن .

ويجب أن تصبح المنظمات الجماهيرية ، باشراف ومراقبة الحزب مدرسة للتربية المدنية والانضباط الوطني ولتنقين الديمقراطية الاشتراكية ، كما يجب أن تصبح أجهزة نشطة لنشر ايديولوجية جبهة التحرير الوطني، ومورداً للطاقات النضالية التي ستتشكل منبعها الرئيسي .

وعليها بجانب انشطتها الخاصة أن تقوم في نفس الوقت بأعباء أوسع نطاقاً تتصل بالتنمية الوطنية . وبالاضافة الى ما سبق عليها أن تجمع بين التوعية السياسية والايديولوجية والتهذيبية من جهة، والمهام العملية الناشئة عن الاختيارات الكبرى للبلاد ، من جهة ثانية .

وعلى الحزب أن يساهم بكل الوسائل في تقوية المنظمات الجماهيرية التي يجب أن تكون قادرة على تعبيئة أكبر عدد ممكن من المواطنين مهما كانت أعمارهم وأوضاعهم .

ان المنظمات الجماهيرية تخضع ، من حيث تسييرها الداخلي ، لقوانينها الاساسية ونظمها الخاصة التي يجب ان تتطابق خطوطها الرئيسية مع ايديولوجية الحزب وتوجيهاته . واذا كان الحزب يلعب ازاء المنظمات الجماهيرية دور الحافظ والموجه والمراقب ، فان عليه ان لا يضعف امكانيات المبادرة لديها، فضلاً على أن يحل محلها . وبناء على ذلك، يتحتم أن يتولى

ان الاستزادة من النضج السياسي للجماهير، وشحذ مداركها الثورية، بما ما يستهدفه القيام بآي عمل ايديولوجي ملموس، وهو ما يحتم رفض كل تدرج، وأخذ النقد الصحيح بين الاعتبار، والمحاذبة الصارمة لكل النعرات الجمهورية والقبلية والعشائرية والمحسوبيّة، وكل ما من شأنه تشتيت الصفوف .

4 - اطارات الحزب والدولة

تتحمل الاطارات على جميع المستويات، مسؤولية خاصة فيما يتعلق بإنجاز مهام الثورة .

ان النجاح فيما ترمي اليه من اقامة صرح اقتصادي واحد تغيرات اجتماعية لم يسبق لها مثيل، يتطلب خطاً سياسياً سليماً، ومنظوراً مستقبلياً واضحاً. الا ان النتائج المرجوة ستظل مرهونة باختيار الرجال الذين تناط بهم مهمة التنفيذ . ومن هنا فان اختيار الرجال يكتسي في المرحلة الراهنة طابعاً استراتيجياً حاسماً .

ذلك ان الاطارات اما ان تشكل عائقاً للجهود المبذولة في سبيل التنمية واما ان تكون على العكس من ذلك قوة دفع للثورة . وعلى ضوء تصرفاتهم وسلوكهم تعكم الجماهير على مدى سلامة الحركة الثورية معنوية وسياسياً . ولذا فان التعبيئة الشعبية ونجاح مهام التنمية مرهونان بما تتحلى به تلك الاطارات من خصال، ومن هنا يتحتم أن يخضع اختيارهم لغربلة مدققة مع السهر المستمر على حسن تربيتهم، لأنهم يشكلون قاعدة النشاط الناظم للحزب والدولة . ان اختيار الاطارات المؤهلة يعني الاعتماد، بالدرجة الأولى، على الالتزام، مما يتطلب توفر معايير ايديولوجية وسياسية محددة تتطابق مع اختيارات ومبادئ الميثاق الوطني، وذلك يعني، بعبارة أخرى، انتقاء المناضلين المحنكين ايديولوجياً وسياسياً، الذين يدركون ادراكاً سليماً مواطن مصلحة الدولة الاشتراكية، والخط السياسي للحزب، ويدافعون عنها بكل حماس، ويتفانون في أداء واجبهم الى درجة التضحية من أجل ترجمة مثل الثورة العليا الى واقع محسوس. وبقدر ما يكون التكوير الايديولوجي للاطارات سليماً، بقدر ما يوفق هؤلاء في ايجاد حلول للمشاكل طبقاً للاتجاه الذي ترسمه الثورة . وان اختيار الاطارات المؤهلة معناه كذلك استكشاف العناصر التي توفر فيها الكفاءات التقنية والخبرة الضرورية والدراسية العقة بأساليب تنظيم وتسخير الشؤون العامة .

ومن ناحية أخرى، فاختيار الاطارات المؤهلة يعني ترقية كل مناضل نزيه يفضل مصالح الثورة على مصلحته الشخصية ويعيش من أجله لا غير، ولا يتعاطى مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أي نشاط آخر يدر عليه مالاً .

فلا يمكن تملك مصالح مالية أو المساهمة فيها مع تحمل مسؤوليات في الحزب أو في الدولة أو الجمع بين الثروة واحتلال موقع طليعي في صنوف العمال والفلاحين للدفاع عن الثورة الاشتراكية، لأن في ذلك تناقضاً يجب ازالته بدون تحفظ، اذا ما أريد تفادى خطر نشوء انحرافات مضرة، من شأنها ان تفرغ جرحتنا الثورية من محتواها ايديولوجياً . ان امتلاك قناعات

وأتقانه، ورفع مستوى التنظيم والانتاجية، بالإضافة إلى ما يجب أن تقوم به من تنظيم العمال لحفظ تراث المجتمع والوقوف في وجه مظاهر التبذير والارتشاء والبيروقراطية.

ب - الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين

لا يمكن الاضطلاع بالمهام العديدة المنشورة الزراعية ما لم يسمم في ذلك المعنيون بالأمر بالدرجة الأولى، إلا وهم الفلاحون الذين عليهم أن يتولوا أمر إدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم، وأن ينظموا للدفاع عن مصالحهم والشهر على تطبيق الثورة الزراعية تطبيقاً سليماً وصارماً. وإن انتظامهم داخل الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين هو الذي يكفل لهم القيام بهذا الدور.

ومن حق هذه المنظمة الجماهيرية أن تحظى، على المخصوص، بمساندة الحزب والدولة، إذ عليهما أن يوفرا لها الوسائل الضرورية الكفيلة باتاحة التكوين الإيديولوجي السياسي والتقني لجماهير الفلاحين من أجل دعم الثورة الزراعية والدفاع عنها.

وعلى الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين أن يهتم بقضايا الانتاج في الارياف وان يستكشف مواطن الضعف والتقص التي قد تبرز أثناء تطبيق الثورة الزراعية، وإن يعمل بمساعدة الهيئات المعنية على الحد منها ثم إزالتها.

كما يجب عليه القيام بتنظيم حملات للشرح والتوضيح تستهدف التركيز على تحسين الانتاج وايقاظ الوعي السياسي للفلاح.

ولذا يجب أن يصبح الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين منظمة قوية حديرة بتمثيل الفلاحين وقدرة على القيام بمهمنها إزاءهم وإزاء الأمة في إطار تشيد المجتمع الجديد.

ج - الاتحاد الوطني للشباب الجزائري

يكتسى التكوين السياسي للشباب وتعنته، أهمية خاصة، ولكي تتم عملية التسييس بكيفية عقلانية، وتمكن من تحاوز الحماس العابر، فمن الضروري أن تتحقق ضمن إطار تنظيم واسع، ألا وهو الاتحاد الوطني للشباب الجزائري.

وإذا كان واجب الاتحاد الوطني للشباب الجزائري هو الإسهام في إيجاد الحلول للمشاكل الخاصة بالشباب، المتعلقة بالدراسة والتكوين المهني، والعمل، وتنمية الأنشطة الثقافية والرياضية، فإنه مع ذلك لا يشكل تنظيماً نقابياً. كما أن من واجبه أيضاً أن يؤمن التربية السياسية الضرورية للشباب وأن يسهر على جعلهم يتفتحون أكثر على الواقع الوطني، وأن يعزز الاواصر التي تربطهم بالجماهير. فال مهمه الرئيسية تمثل اذن في تأطير الشباب الجزائري ودمجه في حركة التحول الثوري للبلاد.

مناضلون من الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات ابتداء من مستويات معينة.

ومن هنا ، فعلى الحزب أن يتولى التنسيق من القاعدة حتى القمة بين هيئات مختلف المنظمات الجماهيرية في نطاق أنشطتها المشتركة ذات الطابع الوطني.

فالمنظمات الجماهيرية تشارك في حياة الأمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

أ - الاتحاد العام للعمال الجزائريين

يملك جميع العمال حق الانخراط في النقابة ، وعلى هذا الأساس يمارس الاتحاد العام للعمال الجزائريين صلاحيات تأطير العمال.

ويجب على الاتحاد العام للعمال الجزائريين، في المرحلة الراهنة من بناء الاشتراكية ، ان يسعى لتطوير الوعي السياسي والتكون الإيديولوجي للعمال. ذلك أن مسؤولية الاتحاد تعاظم في كل الميادين، خاصة ان العهد هو عهد التسيير الاشتراكي للمؤسسات، والثورة الزراعية، وانجاز الخطط الوطنية. وهكذا لم تعد النقابة، بفضل توسيع القاعدة الاقتصادية للاشتراكية، وسيلة للنضال ضد دولة مستغلة بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السلطة القائمة في نطاق دولة اشتراكية تخدم العمال والفلاحين. إذ أن البناء الاشتراكي متوقف على مستوى الوعي السياسي لدى العمال ، وبصفة خاصة ، لدى المسؤولين النقابيين . ومن هنا فعلى اتحاد العمال أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح البلاد والمجتمع ، وخاصة منها مصالح الجماهير الشعبية في جملتها ، سواء على المستوى أو البعيد . ولهذا فعليه أن يدرج أنشطته في إطار التنمية الشاملة للبلاد وأن يسهم في وضع واجزاز مخططات التنمية بما في ذلك البرامج الخاصة .

وان المسؤوليات الملقاة على كاهل العمال، داخل الحزب وال المجالس الشعبية في مختلف مستوياتها، وفي مجالس عمال المؤسسات، لتنمية العمل النقابي بعداً سياسياً ذا أهمية بالغة .

وهكذا تصبح النقابة مدرسة للاشتراكية .

وحيينما يتquin على النقابة أن تعمل على رفع المستوى السياسي والثقافي للعمال، وإن تحسن مؤهلاتهم التقنية والعلمية ، وان تهيئهم للقيام بدورهم على أكمل وجه كمسيرين مسؤولين ، وبالتالي ، فعلى النقابة ان تضطلع بتربية وتعليم وتنظيم العمال من أجل القيام بمهام البناء الاشتراكي .

وستبقى النقابة في القطاع الخاص هي المدافع القوى عن حقوق العمال ضد كل محاولة تعسف او شطط من طرف رأس المال .

اما في القطاع الاشتراكي، فستظل مهمتها متمثلة في حماية الحقوق المشروعة للعمال مع السهر على انجاح التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وتنفيذ المخططات وتطوير الانتاج

الملايين من النساء الجزائريات اللائي يشكلن طاقة هائلة للتحول في المجتمع .

وعلى الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، أن يسعى، بالاتصال مع جميع المنظمات الجماهيرية الأخرى، لجمع شمل كل النساء الجزائريات ورفع قدراتهن على التنظيم والتعبئة، وان يكون اداة هامة للنحوش بالمرأة. كما يجب ان يكون الاطار الذي تندمج فيه المرأة الجزائرية لتنال كامل حقوقها وتقوم بكافة واجباتها وتجسد بذلك مساهمتها الكاملة في المسيرة الثورية .

ويجب على الاتحاد أن يكيف عمله حسب المشاكل الخاصة التي يطرحها ادماج المرأة في الحياة العصرية. وعليه أن يدرك كل الادراك بأن ترقية المرأة ليس معناه التخل عن المثل الأخلاقية التي ما أنفك شعبنا متشبعا بها .

ومن الضروري أن يبذل جهد خاص تجاه المرأة الريفية لجعلها عنصرا واعيا لانجاح الثورة الزراعية، وقوة محركة لما يجري في الاريف من تحول اجتماعي واقتصادي وثقافي .

ولبلوغ هذه الاهداف ينبغي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات أن يقوم بعمل دائم في مجال التوعية والتربية والتكون، وأن يوازن على رفع مستوى المرأة الثقافي ووعيها السياسي، وتجديدها وفقا لواهبها وطبقا لظروفها المحلية، وذلك في نطاق المهام العملية التي تكتسي صبغة وطنية. كما يجب عليه أن يسعى باستمرار لتوسيع مجال مساهمتها الفعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد .

ثانيا - الدولة الاشتراكية

لقد استعادت الدولة الجزائرية وظيفتها التاريخية فتجسدت بذلك السيادة الوطنية المستردة بعد اختفاء دام أكثر من قرن .

وان الدولة الجزائرية المسترجعة بفضل كفاح مرير وتضحيات جسام قدمها الشعب بأكمله، لمي أولا وقبل كل شيء تعبر صادق عن الارادة الشعبية، وضمان استقلال البلاد وحرية المواطنين .

لقد استمدت الدولة الجزائرية سمتها الديمقراطية الشعبية من ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 التي أنجبتها، وكانت بذلك بعيدة كل البعد عن أي تصور اقطاعي أو بورجوازي ليبرالي للدولة .

وقد جاء بيان التاسع عشر من يونيو 1965، فاكد هذه السمة الديمقراطية للدولة الجزائرية المعاشرة للإقطاعية، ونادي بإنشاء «دولة ديمقراطية جدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والممثل العليا، وبمعنى آخر، دولة لا تزول بزوال الحكومات والافراد» .

ولقد عبر هذا البيان عن ارادة الانتقال بالبلاد من حالة الغوضى التي كانت سائدة ابان سنوات الاستقلال الاولى الى طور

وгинته ينبغي للاتحاد الوطني للشباب الجزائري أن يجند كل الشباب حول مهام البناء الوطني ، بحيث لا بد أن يشمل هذا التجنيد كافة فئات الشباب، بكيفية تسمى على الفروع الاجتماعية، لأن ذلك هو وحده الكفيل بالاستجابة لما لشبابنا من تطلع ثوري، وضمان تماسته وجلبه الى ميدان الاعمال الجريئة ذات الصبغة الوطنية .

د - المنظمة الوطنية للمجاهدين

لقد كان المجاهدون هم القوة الطلائعية في الكفاح من أجل التحرير الوطني .

وان المجاهدين الذين يعملون في صفوف الحزب وأجهزة الدولة، من أجل استمرارية الثورة وانتصار أهدافها في تحقيق الاشتراكية ، يشكلون طاقة ثورية هائلة .

ومن هنا يتحتم أن تصبح المنظمة الوطنية للمجاهدين تنظيما طلائعا قويا مستنيرا بجبهة التحرير الوطني؛ يساهم بفعالية في دعم الحزب والدولة الاشتراكية . وعلى هذـا الاساس يجب أن تضم في صفوـها كل المجاهدين الذين شاركوا فعليا في الكفاح من أجل التحرير الوطني والذين هم يواصلون النضال من أجل انتصار الاختيار الاشتراكي للبلاد .

ان المنظمة الوطنية للمجاهدين المدعومة أيضا لتطوير نشاطها في نطاق الحزب والدولة، باعتبارها مزودة ايـاهـما باكثر العناصر وعيـا والتزاما ، يتحـتم عـلـيـها أن تؤـكـد دورها بـوصـفـهاـ حـارـساـ يـسـهرـ عـلـىـ التـقـالـيدـ الثـورـيـةـ لـكـفـاحـ الشـعـبـ الجزائـريـ وـرـقـيـهـ . وهـيـ، اـذـ تـؤـمـنـ الـارـتـبـاطـ الوـثـيقـ بـيـنـ المـاضـيـ وـالـحـاضـرـ مـتـجـهـ بـهـ نحوـ الـمـسـتـقـبـلـ، عـلـيـهـاـ أـنـ تـسـعـيـ لـتـخـلـيـدـ الـمـآـثـرـ الـحـيـةـ لـلـنـضـالـ الـبـطـولـيـ مـنـ أـجـلـ التـحـرـيرـ الـوطـنـيـ، وـتـنـشـرـ خـاصـيـةـ بـيـنـ الـأـجيـالـ الـصـاعـدـةـ، رـوـحـ ثـورـةـ فـاتـحـ نـوـفـمـبرـ وـقيـمـهاـ الـخـالـدـةـ .

وهـذاـ يـسـتـلزمـ أـنـ لـاـ تـكـونـ الـمـنـظـمـةـ الـوطـنـيـةـ لـلـمـجـاهـدـيـنـ مجردـ جـمـعـيـةـ مـهـنـيـةـ بـالـمـعـنـىـ الضـيـقـ لـلـكـلـمـةـ تـهـدـفـ فـقـطـ إـلـىـ الدـفـاعـ عـنـ مـصـالـحـ أـعـضـائـهـ، وـانـ حـمـاـيـةـ الـحـقـوقـ الـخـاصـةـ بـالـمـجـاهـدـيـنـ وـأـهـلـيـهـمـ، وـصـيـانـةـ كـرـامـتـهـمـ فـيـ مجـتمـعـ هـوـ فـيـ عـنـفـوـانـ الـتـحـولـ يـعـتـبرـ وـاجـباـ وـطـنـياـ، يـدـخـلـ ضـمـنـ اـخـتـصـاصـاتـ مـؤـسـسـاتـ الـدـوـلـةـ وـجـمـيعـ الـاجـهـزـةـ السـيـاسـيـةـ بـلـلـبـلـادـ .

ه - الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات

لقد برهنت المرأة الجزائرية ، خلال حرب التحرير الوطني على استعدادها للتضحية والكفاح بشجاعة وتفان من أجل الاستقلال الوطني وتشييد مجتمع جديد، وقد دفعت ثمنا غاليا من أجل أن تكون في بلاد استكملت تحررها ، مواطنة بأتسم معنى الكلمة .

وعلى الثورة الجزائرية أن تستجيب لتطلعات كل النساء في البلاد وذلك بتوفير الشروط الضرورية لترقيتهن . وستظل للثورة دون أهدافها، إن هي لم تصمم على أن تدمج في مسیرتها

الثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة الثقافية بوصفها مهام أساسية للبناء الاشتراكي .

2 - الدولة والديمقراطية

ان الاشتراكية هي أداة الجماهير الشعبية التي تضمن لها تحقيق مطامحها .

ليست الدولة الاشتراكية كياناً غريباً عن الشعب ، فهي تستمد علتها وجودها وفاعليتها وسلطتها من ارادة الشعب ومن تقبلها أيها . ولذا ينبغي انماء روح الدولة وتعهدها لدى جميع المواطنين ، وتعيق وعيهم ب مهمتها ودورها كأداة في خدمة الجماهير .

والدولة الاشتراكية، بوصفها التعبير الصادق عن تطلعات العمال والفلاحين، والحامية للجماهير الشعبية، فإنها تمثل وسائل المساعدة في تسخير الشؤون العمومية .

ان الدولة الاشتراكية دولة ديمقراطية، لا بالنسبة لامدادها فحسب، بل بالنسبة لتسخيرها أيضاً . وان المساهمة الشيكلية للشعب العامل في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي الادارة ومراقبة الدولة، لهي ضرورة تفرضها الثورة .

ومن هنا تكون المجالس الشعبية أجهزة رئيسية لسلطة الدولة، تتجسد فيها ارادة الشعب . وهذه المجالس المؤسسة أولاً على مستوى البلديات، ثم على مستوى الولاية، وأخيراً على المستوى الوطني، تشكل هيئات توجيه وتقدير ومراقبة .

ان تحسن أشكال التمثيل الشعبي والاتقان الذي يجب أن يتحلى به عمل المجالس وتكييف صلاحياتها مع التطور العام للمجتمع يجب أن يكون الشغل الشاغل للثورة مما سيمكنها من توسيع القاعدة الديمقراطية للدولة، واعداد الشعب لأنجاز المهام الكبرى التي تتطلبها التنمية الوطنية . وبهذا الصدد يجب السهر بصفة خاصة على أن يخضع اختيار المرشحين لمقاييس صارمة تعطي الاولوية لمعايير الكفاءة، والاخلاص للمصلحة العامة، والالتزام الذي يتتأكد من خلال العمل اليومي .

ان طبيعة الديمقراطية الاشتراكية تختلف اختلافاً جوهرياً عن الديمقراطية الشكلية في البلدان الرأسمالية التي تقوم أجهزتها على التملك الخاص لوسائل الانتاج، واغتصاب السلطة واحتقارها من طرف الفئات المحظوظة المهيمنة . فالديمقراطية الاشتراكية تضمن للجماهير الشعبية ممارسة الحكم حتى تتمكن من أن تحقق بذاتها وبدون عائق، تطلعاتها المشروعة، وتدافع عن مكتسبات الثورة . وهو ما يفرض أن تكون الغلبية داخل المجالس الشعبية مؤلفة من العمال والفلاحين، مضافة اليهم عناصر ثورية محكمة .

وفي مستوى الانتاج، فإن الدولة الاشتراكية هي التي تضع قواعد الديمقراطية ليس فقط بتحقيق اشتراكية وسائل الانتاج، بل أيضاً يجعل العمال يساهمون بكيفية مباشرة

من التنظيم المحكم لمجتمع جديد يتطلب ارساء قواعد دولة تتميز بالجدية والاستقرار والقوة .

وخلال العشر سنوات الأخيرة تم ارساء قواعد لجهاز دولة شعبية تستجيب لمقاييس العقلانية والفعالية والاستقرار، وقد تمكن هذا الجهاز الذي ما فتئ يتطور ويتأصل في الديمقراطية من أن يستجيب بصفة شاملة للمهام الكبرى التي أنيطت به . وبما أن تعريف الدولة يتمثل كل شيء في غايتها الاجتماعية وفي محتواها الایديولوجي، فإن هذا المحتوى وتلك الغائية يتجليان في الجزائر من خلال التحولات الكبرى التي تشهدها البلاد .

لقد أصبحت الوسائل الرئيسية للإنتاج بين أيدي الشعب ومستمرة لفائدة الجماهير الكادحة، وبمشاركة في التسيير، وهذا بفضل التدابير الاشتراكية التي اتخذت منذ 9 يونيو ، والاستثمارات المتتجة التي حققتها الدولة . وما فتئ يتزايد وزن العمال والفلاحين بوصفهم القاعدة الوعية التي ترتكز عليها التغيرات الاجتماعية الهائلة . ومن هنا أخذ المحتوى الديمقراطي الشعبي للدولة الجزائرية يتتطور شيئاً فشيئاً الى أن صار محتوى اشتراكياً . وهذا يعني أنه قد استؤصلت شروط نمو دولة من النوع البورجوازي التي يسيطر عليها القطاع الخاص، المالك لوسائل الانتاج ، على حساب العمال، مما مكن الشعب وقيادته السياسية من اقامة دولة من نوع جديد، ألا وهي الدولة الاشتراكية .

3 - دور الدولة الاشتراكية

ان المحتوى الاجتماعي للدولة الاشتراكية قائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج التي تمثل قاعدة لتطور النظام الاشتراكي . وان ماتهدف اليه الدولة الاشتراكية هو تغيير المجتمع جذرياً حتى تضمن الانتقال الكامل من المباديء الموروثة عن التنظيم الاجتماعي السابق الى مباديء التنظيم الاشتراكي .

ان الدولة الاشتراكية، خلافاً للدولة البورجوازية، لا تقنطر على التدخلات المحدودة في الحياة الاقتصادية تاركة للمؤسسات الخاصة أمر تسخير شؤونها على هواها . بل هي تحرص على ألا يكون الاقتصاد الوطني محتكر لصالح فئة محظوظة وتضمن لكل مواطن قسطه حسب عمله، أى أن التحكم في الاقتصاد وتحويله وتوجيهه في نطاق التخطيط الاشتراكي يدخل ضمن مهامها الأساسية ، كما أن الدولة الاشتراكية تنظم الانتاج وتوزع الدخل القومي مؤكدة بذلك دورها كعامل أساسي في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية .

ولا يقتصر دور الدولة الاشتراكية على تغيير علاقات الانتاج فحسب بل يمتد كذلك الى تطوير الطاقات الانتاجية الى أقصى حد ، باعتبارها القاعدة المادية للاشتراكية . وفي هذا الاطار فإن الدولة اذ تضاعف باستمرار انتاج المواد المادية، تؤمن الرقى الاجتماعي والثقافي، وتعمر التعليم وتضمن الصحة لكل المواطنين، وتسهر دوماً على رفاهية الجميع وهي هدأ الاتجاه بالذات يجب على الدولة الاشتراكية أن تزيد من تعزيز

انه من المبادئ العليا للثورة ان لا يعلو احد على القانون . ويتحتم ان يتجسد هذا المبدأ في جميع مؤسسات الدولة والمجتمعات العمومية والمؤسسات الاشتراكية .

ان حماية المواطن هي احدي وظائف الدولة . اذ عليها ان تضمن له الامن والتمتع بشمار عمله في كامل الاطمئنان . وهذه الوظيفة تقوم بها مصالح الامن باعتبارها جهازا ضروريا للادارة القضائية التي يجب ان تسهر بدورها على حماية الثورة من كل اشكال التخريب داخليا وخارجيا ، وعمل مساهمتها في الدفاع الوطني .

ان مصالح الامن هي في خدمة الشعب والمواطن . ويجب ان تكون العلاقات بين المواطن ومصالح الامن قائمة على الارادة المشتركة في حفظ السلم واستباب الامن العمومي ، وصيانة فضائل الثورة . وان حماية حقوق المواطنين هي احدي وظائف الدولة . وأن مبدأ مساواة الجميع أمام القانون لهم مبدأ ثابت ، وهو يقتضى ضمان الممارسة الحرة للحقوق بالنسبة لجميع المواطنين الذين ينبغي ان يطمئنوا على ان حقوقهم لن تهضم ، وان باستطاعتهم استعمال الوسائل القانونية لحمايتهم ، وفرض احترام حقوقهم .

وهذا يتطلب عدالة ، ووظيفة قضائية يقظة ونزيفة وحازمة خاصة ان العهد الاستعماري البائد كان يجسد بالنسبة للمواطن الجزائري سلطان الظلم وان الثورة بالنسبة اليه هي عين العدالة .

ان تعزيز العدالة من أجل الدفاع عن مكاسب الثورة حتى تكون قادرة على تمكين كل مواطن من التمتع بالمشروع بما له من حقوق سوف يكون من الاهتمامات الدائمة للدولة . وسيعني بتحسين مستوى كفاءة الاطر القضائية عن طريق اجراء دورات تدريبية مستمرة . وينبغي أن تحدد الدولة اجراءات وتنظيمات ملائمة تضمن للقاضي سيرا طبيعيا لوظيفته ، وتحميه من أي تدخل مهما كان مصدره ، كما ستقام رقابة صارمة من شأنها اكتشاف النقصان والعيوب ، لأن الدفاع عن صلاحيات القضاة ، وكذلك الدفاع عن المتتقاضين ضد ما قد يقع فيه القاضي من انحراف ، شرطان أساسيان للعدالة .

ان القضاة مدعاون في المرحلة الراهنة من التشبيه الاشتراكي للقيام بدور هام باعتبارهم أعونا للدولة مكلفين بتنسيق وتطبيق القوانين ، ومن ثم تبدو ضرورة تكوين اطارات القضاة تكوينا ايديولوجيَا . وهذا لا يعني البتة اى تدخل من الجهاز الاداري ، او من أعون السلطة ، فيما يصدر عن القضاء من الاحكام . ان تمكين القضاة من فرصة التحكيم النزيه لهو قاعدة أساسية يجب على أجهزة العزب والدولة احترامها احتراما كاملا . كما يجب ان تتمتع الاحكام التي تصدرها العدالة باسم الشعب ، بالاحترام التام المطلق .

واذا كانت الدولة الاشتراكية تضمن حرية وحقوق المواطنين فإنها بالإضافة الى ذلك ، تحدد واجباتهم نحو المجتمع . لأن

في ايجاد الحلول لام القضايا التي تطرح في هذا المجال . وخلافا للتصور البورجوازي الذي يجعل الديمقراطية مقتصرة على الحياة السياسية دون سواها ، فإن الديمقراطية الاشتراكية تمتد الى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهي تتجمع خاصة في اقامة مجالس للعمال ذات سلطة واسعة تساهم في قسيير المؤسسات .

3 - الدولة والمواطن

ان الديمقراطية الاشتراكية تتجسد آخر الامر ، في تحرير المواطن من كل اشكال استغلال الانسان للانسان ، فهي تلغى الامتيازات وتعطى الفلاح الارض ، وتجعل من العامل مسيرا ، وتعيد توزيع الدخل القومي لصالح الجماهير الكادحة ، وتفتح لها آفاق الرقي التاريخي .

وان الدولة الجزائرية بتأسيسها للديمقراطية الاشتراكية ، تضمن الحرية الحقيقة للفرد بتحرره من الاستغلال والبطالة ، ومن غواصات المستقبل ، والمرض والفقر ، ومن قلقه على مصير ابنائه . وبهذا ، فإن الديمقراطية الاشتراكية ، تنهي الظرف الموضعية لممارسة حقيقة لحريات وحقوق المواطنين الأساسية ، التي تعرّض على نشرها بكيفية كاملة .

وان الدولة الاشتراكية تضمن مجموع الحريات العمومية ، وبخاصة حرية التعبير ، والرأي ، والتفكير ، والتنقل ، شريطة أن لا تستعمل للمساس بالثورة . وان ممارسة هذه الحقوق محددة بالقانون .

كما أن حرية المعتقد هي مبدأ أساسي للدولة .

تضمن الدولة الاشتراكية لكل المواطنين الحق في اعلام ، كاملا و موضوعي سواء بالنسبة للقضايا الوطنية او الدولية . كما تدير الدولة الاشتراكية شؤونها على أساس احترام القوانين وتنفيذها . اذ هي تهدف الى وضع القواعد المسيرة لعملية بناء المجتمع الاشتراكي ، والنص على حقوق المواطنين وواجباتهم وحرياتهم .

وذلك يقتضي بذلك جهود متواصلة لإعادة صياغة شريعاتنا وتعديلها لتتكيف وأهداف الثورة ، عن طريق سن قوانين جديدة وجعلها تتلاءم وتطور المجتمع .

ومن هنا يتحتم على أعونان الدولة ، وخاصة ممثلى السلطة ، ان يكونوا في مقدمة من يتصدى للدفاع عن القانون . وأن ممارسة السلطة داخل جهاز الدولة يجب ان تندمج في اطار الصلاحيات والمهام الواضحة المحددة بالقانون . كما ينبغي ان تكون موضوعا لمراقبة منتظمة ودائمة . فعلى أعونان الدولة أن يقوموا بوطائفهم في اطار الاحترام الصارم لحقوق المواطنين ، ومصالح الدولة . كما يجب على الدولة ان تعاقب بشدة اى شعطط في استعمال السلطة ، سواء كان خرقا أو انكارا لحقوق المواطنين .

على تطابق الاعمال التي يقوم بها الاعوان الاقتصاديون مع اهداف التنمية، وتسمح بادخال التعديلات الضرورية لتجسيم الاهداف الوطنية المرسومة .

ومن ناحية أخرى يجب أن تمتد المراقبة الى تطبيق القوانين وتوجيهات الدولة وتعليماتها تطبيقاً حقيقياً، وتسهر على احترام أصول الانضباط والشرعية، وتحارب البير وقراطية، وشتي أنواع التباطؤ الاداري .

ويجب أن تمتد المراقبة الى ما بين الادارات والمواطنين من علاقات، كما يجب أن تعمل على اصلاح مظاهر اللامبالاة والاهتمام والاحتقار حيال المواطنين، وكل ما من شأنه ان يقلّهم او يضر بهم من تباطؤ وسوء معاملة . رف هذا الميدان ينبغي ان تكون المراقبة اليقظة متواصلة لان القطيعة بين الادارة والشعب تؤدي لا محالة الى تفكك التعبئة لدى الجماهير .

ولا ينبغي للمراقبة أن تقتصر على كشف النقصانات والانحرافات وإنما يجب أن تتعدّها الى اجراء عملية تفتیش لا تهدف الى تجريم المسؤولين بقدر ما تهدف الى تحسين مستوى عملهم . وبالتالي فان الغاية المثلث للمراقبة لا تتمثل في مطاردة النقصان ولكل ما في القضاء عليها قضاء برماء، ولهذا فعل المراقبة أن تجتاز الواقع السلبية المتمثلة في مجرد المعاينة لتصل الى تطور تشخيص الداء، وهي عملية ضرورية لفضح الاجراءات الكفيلة بوضع حد نهانى للانحرافات المكتشفة، وال Giulolle دون تجدها . وهنا تكمّن مسؤوليتها الحاسمة في المجهود الوطني لأنها لا تهدف الى الردع فقط، ولكنها تهدف أيضاً الى توفير المعلومات والمقترحات التي من شأنها أن تفرض الى تحسن عام في سير الادارات والمؤسسات . وبهذا الصدد لا بد أن يكون بوسع المراقبة أن توحي بقوانين وتنظيمات جديدة .

حقاً يجب ان تسرّف المراقبة عن عقوبات صارمة ازاء مظاهر النقص والاهتمال والانحراف، ولكن يجب، لكي تتمكن من اداء دورها على الوجه الاكمل ، ان تهدف ايضاً الى التصحيح والتربية، وحتى يبلغ هدفها السياسي مداه الكامل ، يجب ان تسعى المراقبة الى تشجيع العمال الذين يساهمون بخلاصهم في رفع الانتاج و في الرقى الاجتماعي وان تسمح بترقية الاطارات الكفاءة والمتزنة .

ومن هنا يجب ان تستند المراقبة على اجهزة دائمة تكون تابعة لمختلف ادارات الدولة وتكون كلها من رجال يتصرفون بالالتزام والكفاءة والنزاهة . ومن ناحية أخرى فهي تمارس عن طريق المؤسسات الوطنية الملائمة .

ولكن مهما كانت يقظة الموظفين المكلفين بالمراقبة وكفاءتهم فلا يمكن لاجهزة الدولة وحدتها الاحاطة بمختلف مهام المراقبة المنشورة . ولكن تكون المراقبة شاملة يتّحّم ان تكون شعبية، اذ بذلك تستجيب لاحد متطلبات الديمقراطية الاشتراكية ، فهي تستلزم من المبدأ القائل: بوجوب عدم اخفاء أي شيء في دولتنا عن الجماهير ، ولا سيما اذا تعلق الامر بقضايا التسيير او التصرف في ممتلكات الشعب او اي مساس بالثروة الاقتصادية للامة .

تطور البلاد وارتفاع المستوى المعاشى للجماهير الشعبية ، يتوقفان بالدرجة الاولى على التزام كل مواطن باداء واجباته وتطوير الحس المدنى وروح التضامن الوطنى .

ان التجربة المطلقة للدولة ، واتخاذ موقف عدائى مسبق ازاء كل جهاز للدولة، مرض صبياني ناتج عن تصفية الاستعمار ويشكل تصرفًا مناهضا للثورة .

ان الدولة الاشتراكية هي أداة لتحقيق المطامع الشعبية. ولا تستطيع أن تضطلع ب مهمتها إلا عندما يساهم جميع المواطنين في بسط سلطانها . وهكذا فإن الانضباط المدنى، وتطبيق القانون، والأخلاق للصالح العام، واحترام الاملاك العمومية، تشكل واجبات لا يقتصر القيام بها على أعوان الدولة فقط، بل هي واجب مقدس على كل مواطن .

4 - المراقبة

اذا كانت الثورة تضع ثقتها في الناس، فهذا لا يمنعها أن تفكر في وضع أجهزة للمراقبة من القاعدة الى القمة، مهمتها التتحقق مما اذا كانت ممارسة المسؤولية وتنفيذ القرارات، يتلاءمان مع التوجيه العام للبلاد، ويتطابقان مع المقاييس التي ينص عليها القانون .

فما من ضعف يعتري أجهزة المراقبة الا ويكون مصدراً للشطط والاهتمام، بل للرشوة ايضاً، ويكون سبباً في خلق ظروف تساعد على تدهور الظاهرة الثورية، الامر الذي قد يؤدي في النهاية الى اختناقها ولذا فالمراجعة تشكل عنصراً أساسياً في المسيرة الثورية، وهي تعبر عن اراده الثورة في تسخير البلاد ضمن نطاق النظام والوضوح والرشاد، وفي السهر على وقايتها من النقصانات والقصور والانحرافات .

فعل المراقبة اذن، أن تضمن بالدرجة الاولى التطبيق الصارم لمبادئ الأخلاقية الاشتراكية، وعليها أيضًا ان تكتشف ما يرتكب من مخالفات ازاءها، وكذلك التلاعب بأموال الدولة واحتلاسها، وأن لا تتردد في ازال اشد العقوبات بمقتضى هذه الاعمال مهما كان مرتكبها ومهما بلغت مرأكهم في الدولة . وعليها اخيراً أن تحرص على كشف كل من تسول له نفسه استخدام وسائل الانتاج التي وضعت تحت تصرف الأجهزة الادارية والاقتصادية للدولة، وتسخيرها لأغراضه الخاصة، وأن تشدد التكير على مختلف أوجه التبذير والاسراف .

ان المطلوب من المراقبة هو الاهتمام بالظروف التي يتم فيها استخدام وتسخير الوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرف الأجهزة الادارية والاقتصادية للدولة، تمكيناً لها من القيام بالمهام المحددة لها . وعلى المراقبة أن تستكشف التنظيم السني للعمل، والاستعمال السني لطاقة الانتاج، والتضييق المفرط للتکاليف، وعدم الصرامة في العمل داخل الادارات والمؤسسات، كما عليها أن تتأكد من حسن استعمال الموارد المادية والوسائل المالية، ومن التوزيع المنطقى للاطارات، ومن مقاييس المردودية وتطبيق التقنيات الحديثة؛ وعليها أن تسهر

هنا ينبغي للامركزية أن تخول الولايات والبلديات كامل الصالحيات للنظر في كل المشاكل ذات المصلحة المحلية أو الجوية التي بإمكانها حلها، ويجب أن تشمل هذه الصالحيات الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتساهم الولايات والبلديات، بوصفها خلية قاعدية للتخطيط، في وضع وتنفيذ استراتيجية التنمية والتخطيط على المستوى الجهو، وبالاضافة الى ذلك فإن الامر كزية تسمح للمجموعات المحلية بأن تلعب دورها كسند لعمم التنمية وخاصة في نطاق سياسة التوازن الجهو.

وستهدف الامر كزية منع المجموعات كل الوسائل والمسؤولية التي تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها، كجهود مكمل لما تقوم به الامة. وبذلك تصبح هذه المجموعات هي الجهاز القاعدي للبناء الوطني الذي يرتبط نشاطه الخالق بالمشاكل الملموسة التي تعيشها الجماهير الشعبية، مما يشكل محركا قويا لعملية التنمية في البلاد.

ومن ثم فلا يكون للامر كزية معنى، الا اذا مكنت الجماهير الشعبية من تحمل مسؤولياتها في التسيير والمراقبة، وعليه فهمة الاعراب عن سياسة الامر كزية وابرازها للواقع، تعود الى المجالس الشعبية للبلديات والولايات المنتخبة عن طريق الاقتراع العام. فلها وحدها حق البت في كل الميادين المندرجة في اطار الامر كزية.

غير أن الامر كزية لا تعني بأية حال أن السلطة المركزية تخول جزءا من صالحياتها الى المجالس الشعبية دون أن تمنحها في نفس الوقت الوسائل الكافية بادائها، فهي لا تشكل مجرد عملية تحويل للمشاكل من مستوى الى مستوى آخر، بل هي عملية شاملة تخص كل من الصالحيات والوسائل. ولا يكون لها أي معنى اذا كانت المجالس الشعبية التي تملك حرية البت تفتقر الى الوسائل الضرورية لتحقيق ارادتها. ويكون في المستقبل للمجموعات المحلية والجهوية امكانيات مالية أوف. اذ هناك مشروع اصلاح لنظام الضرائب سيدخل حيز التطبيق من أجل تحويل بعض مداخيل التربية العائد سابقا الى الميزانية الوطنية، الى البلديات والولايات، وهكذا يمكن للمجالس الشعبية، بعد حصولها على الوسائل الملائمة، أن تلبى أكثر فأكثر الآمال المعلقة عليها.

وان سياسة الامر كزية تعتمد، قبل كل شيء، على الجماهير الشعبية وعقيريتها المبدعة التي لا يمكن أن تتبلور الا في العمل وممارسة المسئولية. فهي تنطوى على مضمون ديمقراطي خالص يجب توسيعه ودعمه على الدوام.

ولذا، فإنه لا يمكن معالجة هذه القضايا في نطاق مغلق، بل لابد ان تخضع باستمرار لتحرى الجماهير الشعبية، وان تسلط المعاقبة الشديدة لمفترفي المخالفات على مرأى وسمسمع من الجميع.

وتنسند المراقبة الشعبية على مؤسسات منتخبة تتوفر في أعضائها شروط الالتزام والكفاءة والنزاهة، وتمارس في اطار منظم عن طريق المجالس الشعبية على اختلاف مستوياتها او المجلس الوطني والمجالس الشعبية للولايات والمجالس الشعبية البلدية كما تمارس عن طريق مجالس العمال ضمن المؤسسات الاشتراكية.

وهكذا، فان وظيفة المراقبة تدرج في اطار التنظيم المسجم الذى ترسم به الدولة الاشتراكية، اي ان تتكامل وسائل المراقبة للحزب والدولة والمجالس المنتخبة بكيفية متناسبة من اجل وقاية المجتمع وتراثه ضد كل اشكال التجاوز والمساس بأسسه او بأهدافه، ومهما تكن طبيعة العون فان المراقبة يجب ان تجري في اطار منظم وأن تكون مصحوبة بما يترتب على ذلك من مكافأة وعقاب.

5 - سياسة الامر كزية

ان الدولة الجزائرية دولة موحدة غير ان هذا لا يمنعها ان تتحصن ضد مخاطر المركزية واستفحال ظاهر البيروقراطية.

ولقد وضعت هيكل دولتنا بكيفية تكفل لها تحقيق الاهداف المسطرة بأقصى ما يمكن من الفعالية ولا بد أن تستهدف انماط تنظيمها تحقيق التنمية السريعة للبلاد بواسطة الشعب ولفائدة. وهكذا لا يجوز للدولة أن تبرز في هيكل تكون فيه مركزية السلطات سببا في خلق جهاز ثقيل تتخض عنه بيرورقراطية تشن النشاط وتقتضي على كل روح للمبادرة لدى القاعدة بل على العكس من ذلك، يجب أن يعمل تنظيمها على ازالة العرقل الاداري وتقريب القاعدة من مراكز اتخاذ القرار، وان يعمل على تحرير مجموع العلاقات الخلاقة في كل المستويات، وتمكين الجماهير الشعبية من حل مشاكلها بنفسها. اذن فان الدولة الاشتراكية في الجزائر قد اتخذت الامر كزية أساسا لتطورها وتنظيمها.

وترتكز سياسة الامر كزية على توزيع متزن للصالحيات والمهام حسب تقسيم منطقى للمسئولية داخل اطار وحدة الدولة. فعلى البلديات والولايات حل مشاكلها الخاصة بها، وعلى السلطة المركزية البت في القضايا ذات الامنية الوطنية. ومن

الباب الثالث

المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية

العنف المضر بالمجتمع والتزمت، والافكار التعصبية الخاصة بالثقافة ونمط الحياة. فهذا البعد في الثقافة هو الذي يبعث على تضامن أكبر مع الشعوب المضطهدة التي تعانى الميز أو الاحتقار العنصري، أو تلك التي كانت مستعمرة، أو ما زالت مستغلة. وهو الذي يمكن من فهم أفضل لتاريخها ونضالها التحريري ، ومن تقدير أسلتم لمتابكل ببنائها الوطني . وهو الذي يحمل، بصفة عامة، على احترام الثقافات والحضارات المختلفة عن ثقافتنا وحضارتنا.

ان للتربية والثقافة دوراً بالغ الاممية في تطوير الشخصية الوطنية والهوية الجماعية، وفي مقاومة مجتمع متوازن لا يكون فيه المواطن مبتوراً عن أصوله ، ولا متربوكاً على هامش التقدم . والثورة الثقافية، اذ تهدف الى انجاز كل ذلك، تساهمن في ازدهار كياننا الوطني وفقاً للثقافة التقديمية المعاصرة ، وهذا يعني تأكيد ارتباطنا بتراثنا الثقافي، وثقتنا في قدرات الشعب الجزائري على التكيف مع الحاضر، والافتتاح المتزايد على العالم المعاصر .

غير أن هناك نوعاً من «الثقافة» المشبوهة الشائعة الى حد ما ، والمتصلة بمجموعة من أعمال وتصرات وعقليات يفرضها المناخ المدرسوس لأنماط الحياة والتفكير التي خلفتها السيطرة الفرنسية الطويلة. المتسمة بطابع البورجوازية الصغيرة ، وهذه الثقافة، التي ما زالت تكيف السلوك الاجتماعي في الاوساط الحضرية، ليست كما يتبادر الى الذهن، بقایا ثقافة أجنبية منتظمة ذات طابع عالمي، بل هي ضرب من مناخ أخلاقي تحدده اشباه الثقافات التحتية الهزيلة، وتصرات متولدة من التبعية الطويلة للبنية الادارية والتجارية ، والضغوط الاجتماعية للمحتل السابق. وهي مجموعة من الأدوات المبندة، والمواقف البغيضة المستوحاة من أنماط العدو الثقافيّة السطحية، طفت على جزائريين من مختلف الاوساط ، بصرف النظر عن لغة التعبير لديهم ومستواهم الفكري، بل مست حتى عناصر أمية منهم . وباختصار، فإن هذا التأثير الذي أوجده بعض الظواهر الاجتماعية العالقة بالسيطرة الاستعمارية الاستيطانية الأجنبية، والذي هو في الغالب منفصل عن ممارسة لغة المستعمر القديم قد امتد تقريراً الى جميع الناس، وخاصة في المدن . وان ثقافتنا الوطنية، مهما كانت الصيغة المعرفة عنها، ما زالت تعانى هذه التأثيرات التي يعتبر الفكر البورجوازي ، بجميع أشكاله، أهم مميزاتها .

اللغة الوطنية

ان اللغة العربية عنصر أساسى للهوية الثقافية للشعب الجزائري. ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبّر عنها . ولهذا، فإن تعليم استعمال اللغة العربية، واتقانها كوسيلة عملية خلاقة يشكلان احدى المهام الأساسية للمجتمع المرتبطة بالعمل اليدوى . كما يرمى الى محاربة النزوع الى

اولاً - الثورة الثقافية

ان الاستعمار الذى دام مائة وثلاثين سنة، ترك في الجزائر آثاراً عميقه نتيجة لسياسة التجهيل، التي اتخذ منها نظاماً للسيطرة والهيمنة ، ونتيجة للأضطرار البيطري الذى أحقها بشخصية الشعب الجزائري المتمثلة، خاصة، في لفته القومية التي كانت محظوظة ممتنة ، وفي تاريخه وثقافته اللذين ابتدلا بالجحود والازدراء .

ومن البديهي أنه لا يمكن لنورة ما أن تبلغ جميع أهدافها، اذا كانت من صنع شعب اغلبيه من الاميين، وكانت تستند الى عقليات مستتبة، وانماط من التفكير والعمل، غالباً ما تكون منافية لتلك الاهداف المنشودة او قاصرة عنها، فتؤول حينئذ الى الركود وعدم الابداع والخلق، ورفض التجدد، وهذه كلها عوامل من شأنها أن تحدث ظروفاً موضوعية تؤدي الى التأخر والتقهقر بل تساعد على بروز ثورة مضادة .

اذن فالدفع الثوري في المجال الثقافي يجب أن يساهم في رفع المستوى الفكري والتقني للجماهير ، وتغيير العقليات بقيادة خلق الشروط النفسانية والايديولوجية والسياسية دعماً للابتكار والتطور الاقتصادي والاجتماعي .

ان تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج هو الشرط الاساسي لبناء الاشتراكية ، ولكن من الضروري أن يكون ذلك مرفوقاً بتحول فكري وأخلاقي عميق ، والحق أن عملية تحويل الانسان ليست أقل ضرورة من تكيف الاخلاقيات الاشتراكية تؤمن مسيرة الثورة ما لم تكيف الاخلاقيات الاشتراكية العقليات والسلوك . وفي هذا المنظور فإن للثورة الثقافية ثلاثة أهداف يمكن من تكوين انسان جديد في مجتمع جديد :

- ١ - التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وقويتها ، وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها .

ب - الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكافلة التقنية .

ج - اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مباديء الثورة الاشتراكية كما يحددها هذا الميثاق .

وي ينبغي أن تضاف الى هذه الوظائف الأساسية للثورة الثقافية ما يلى :

٤ - أنها اداة لاكتساب الوعي الاجتماعي ، والعمل الملائم في سبيل تحويل البنية الاجتماعية البالية المجرفة .

٥ - وأنها نضال منظم ومعاً للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي للبلاد .

٦ - وأنها، أخيراً، جهد تربوي واع يرمى الى محاربة كل الاحكام المسبقة المتعلقة بالعرق او الطبقه او الجنس او المرتبة بالعمل اليدوى . كما يرمى الى محاربة النزوع الى

التربية

ليست الثورة الثقافية اذن شعارا، ولا تعبيرا عن ارادة متعددة، ولا عملا ظرفيا وليد الصدفة، بل هي مقوم رئيسى لمسيرة شاملة، ترمى الى تحويل المجتمع واصلاحه. ولذلك يجب أن نسخر لتطبيقها كل الوسائل الضرورية المتوفرة لدينا لكونها عامل حاسم في نجاح الثورة الجزائرية.

وفي هذا الاطار، يأتي، بطبيعة الحال، دور التربية التي تمثل قيمة فعالة حاسمة، كثيرة ما نهمل الحديث عنها بصفة مستقلة، ولا نتصورها الا من خلال مدرسة روتينية عديمة الفتح على الحياة، وهناك خطران يهددان الثقافة والتربية: الاول من الخارج عن طريق الوسائل الاعلامية المتاحة بالاستعمار الجديد والبورجوازية، والثانى من الداخل بسبب بعض المفاهيم المحافظة. ومن باب التناقض، أن يستمر بذلك ثوري في عنفوان التحول، مقدم على بناء مجتمع فتى مبدع، آخذ بأسباب التمدن العصرى والتشييد المحكم لمجتمع اشتراكي، أن يستمر في معاناة ناقص وآفات منهج من التفكير يتعارض مع مطامحه المشروعة، وتتولد عنه انكسارات يكون لها أسوأ الاثر على تربية أبنائه.

ان التربية الوطنية هي حجر الزاوية في اي بناء محكم، وهي المنشأ الذى لا بديل عنه للاحساس لدى الانسان وتكونه، والقطب المشع للشخصية الجزائرية، ونقطة الانطلاق لكل حياة فكرية خصبة. وتمثل، على الاخص، في الوظيفة التعليمية التي يجب تجديدها، وتصحيح مكانتها، ورفع مستوى مناهجها، وبرامجها، وكتبها المدرسية، وهى كلها وسائل وطرق تبرر وجودها، والغاية من عملها، وبصفة عامة، يجب تحديث الوسائل التربوية، ومكافحة نقص الضمير المهني لدى بعض المعلمين، ورفع مستوى تكوينهم الثقافي والتربوي، والشدد في اختيارهم عند التوظيف حتى لا ينخفض مستوى التعليم. واذا كان من المستحيل الان تمديد الدراسة الاساسية الى ان يبلغ الشبان الجزائريون سن الخدمة الوطنية، فان الدولة الاشتراكية ستتضمن التكوين المهني، او فتح مراكز لتدريب الذين لم يستطيعوا متابعة الدراسات الثانوية.

ومن الضروري تنظيم البحث التربوى الجاد في جميع المؤسسات المتخصصة للنهوض علميا بالوظيفة التعليمية، والمحوى التربوى الذى ترتكز عليه.

ثم ان التربية، لاسباب عديدة ولانها القاسم المشترك لمختلف اصناف الثقافة، تلتقي، في الاساس، مع الايديولوجية، والعلوم، والأداب، والفنون، والهوية الوطنية المسترجعة في اطار التعریف الفعال، والوعي الجزائري الوفى لتاريخه التليد، لا مجرد التعلق العاطفى بها، ولكن لاثرائها وتحديثها، وارسائها على المعرفة العقلانية الصحيحة المتصلة بالحياة.

وفي هذا المنظور ينبغي ان يكون التعليم العام موحدا، اي واحدا بالنسبة للجميع، وان يتم اصلاحه وفقا لمعايير واقعية. ان توحيد التعليم في الجزائر يقضى على الاختلافات في المحتوى، والتوجيه، والوظائف المعروضة على المخريجين ،

الايديولوجية الاشتراكية. وان الجزائر باستعادتها توازنها من خلال التعبير عن ذاتها الوطنية، بالأداة المشروعة الاصلية والمحكمة التجمیز، ستساهم في اثراء الحضارة الإنسانية بصورة أفضل، و تستفيد في نفس الوقت، عن دراية، من مكتسباتها وخبراتها .

ان الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البتة. ولا رجعة في ذلك. ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعریف بعد الآن الا فيما يتعلق بالمحوى، والوسائل، والمناهج، والمراحل والمفهوم العام للغة مدعوة للقيام بالدور الذي يجب أن يعود إليها، اذا عرف أبناؤها، بعملهم الشاق وجهدهم الإيجابي لتنميتهما، كيف يجعلون منها أداة ثقافية وعلمية تدفع مسيرة الجزائر الاشتراكية الى الامام.

واذا كانت مسيرة التعریف قد أصبحت واقعا لا رجعة فيه فان العبء الثقيل الممثل في الاحكام المسبقة الموروثة عن العهد الاستعماري، وما الحق باللغة العربية في الجزائر من تخلف، قد أدى الى عدم امكانية ايجاد حلول لهذا القضية دون توفير ظروف تستجيب لمتطلبات التوعية الرفيعة، ودون مراعاة مراحل ضرورية تستطيع وحدتها ان تتغلب على العقبات المادية والمعنوية، ومع ذلك فلا بد من بلوغ الهدف المنشود ، ليس فقط لمجرد ارضاء النفس بل لتصبح اللغة العربية، بالصرامة والتبصر وروح المسؤولية، أداة للنهوض، والإبداع، والتطور، والرقى، والبحث العلمي، والتحول الاجتماعي .

ان التعریف المرتكز على الرغبة الشعبية لم يفتني بحق، من يوم لآخر، تقدما مرموقا في الجزائر، ويسمح لقطاعات واسعة، خاصة ضمن الشباب، أن تكتشف نفسها من خلال ممارستها للغة الوطنية. وهذا يعني موضوعيا، مكبا واسع المدى، بقطع النظر عن ميزته المشروعة، ذلك أنه يشكل، عمليا، اجابة لأحد المطامع الأساسية التي كان يصبو إليها الشعب الجزائري أثناء الاحتلال الاجنبي، كما يشكل في نفس الوقت محيطا ثقافيا ونفسيا حقيقيا، من شأنه أن يساعد على اعداد جهاز الدولة ، والحزب ، والمنظمات الجماهيرية ، و مختلف الإدارات ، والشركات الوطنية والاجهزة الرسمية ، والمؤسسات الاقتصادية، لتعرب، بالفعل، أكثر فأكثر، مصالحها، وذلك بما تتخذه من تدابير ملائمة. ومن هنا، وبمساعدة مبادرات القيادة التورية الرامية الى التعجيل بالانجاز المنبهجي لهذا المشروع العظيم، يتجمس توحيد استعمال نفس اللغة في العمل ، والتعليم ، والثقافة ، وهذا هو الهدف الذى يتطابق ، ضمن أهداف أخرى ، مع استرجاع جميع المقومات التاريخية للامة الجزائرية .

ان هذه الاستعادة التامة للغة الوطنية، وتكيفها الضروري مع كل حاجيات المجتمع، لا يمنع من التشجيع الاكيد على اكتساب اللغات الأجنبية. وان مثلنا الاعلى، في هذا الصدد، هو أن نحافظ على اصالتنا كاملة مع تفتحنا على الغير، ونتمكن في نفس الوقت من لقائنا، التي تبقى لها الأولوية والصدارة، ومن لغات الثقافة التي تساعدننا على الاتصال المستمر بالخارج، اي بالعلوم ، والتقنيات العصرية، وروح الابداع بعده العالمى، الأكثر خصوبة.

بالعناية، فالعلوم الاجتماعية مثل الفلسفة، وعلم النفس، واللغات الحية، والادب المقارن، والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع هي مما يمكن لمواطن الفد ان يدرسه بالإضافة الى التكوين الذي يعتمد أساسا على العلم التجربى والتقنيات المتقدمة. لأن العلوم الإنسانية تعزز لدى المواطن الجانب العقلىنى، وتشهد روح النقد فيه، وتنمى ميله الى البحث، وتقوى الاسس الایديولوجية لقناعته الاشتراكية، وتمكنه من وسائل الاستقراء والتحليل ورد الاعتبار للتراكم الثقائى الجزايرى الشعبي والكلاسيكي الذى بقى حتى اليوم مهملاً، محترقاً ومتناقصاً. ومهمما كان نصيب الثقافة الجزائرية من العلم والتكنولوجيا لواجهة الحاجات الملحة للاقتصاد، فانها سترى وتنمى العقل الهام المتعلق بمعرفة الانسان ومحبيه الاجتماعى وابداعه الفنى المتعدد الاشكال ، وبدراسة تراث الماضي والعلاقات الحميمة بين الكائن الانساني والطبيعة.

محو الامية وتعليم الاطفال والكبار

ان القاعدة الاساسية للتغيير الثقافى تتمثل في محو الامية وتعليم التعليم. وأن محو الامية التي هي من مخلفات الاستعمار، يجب أن يتعزز في السنوات القادمة ليشمل كل المواطنين، بما فيهم الرجال والنساء ، وستوضع جميع مرافق الاستقبال في خدمة هذه العملية الوطنية الكبرى، بحيث يتمكن الشعب في مختلف الاحياء والمداشر وفي قرى الريف الصغيرة من ممارسة حقه في اكتساب المعرفة. ويجب أن لا تتم عملية محو الامية ونشر التعليم القاعدى للكبار بطريقة فوضوية ارتتجالية، بل ينبغي أن تعتمد على كل الطاقات المتوفرة، بعد تكوين العناصر الازمة تكويناً سليماً لتساهم ، بفعالية ، في تعليم الجماهير ، وفقاً لمناهج تربية مدرورة، ومضمون ملائم، وبرامج مناسبة، وهذه مهمة من المهام الجديرة بالشباب .

ويجب ان يتتجاوز التعليم المخصص للكبار في المدن والقرى مرحلة محو الامية ليصبح قادراً على تلقينهم، في أوقات فراغهم، المعرفة الأساسية الملائمة التي تنقصهم، ليتمكنوا من القيام بمسؤولياتهم كمواطنين وآباء، وأمهات، وعمال، وتعاونيين، ومنتجين صغار، وكرجال ونساء متعطشين الى المعرفة، وتوافقين الى استكمال اسباب الاتصال بالعالم المعاصر، والمرس بالقضايا الایديولوجية والتطبيقية للاشراكية ، وادرار الحقائق الوطنية .

ان مسؤولية الدولة، فيما يتعلق بتعليم الاطفال المولودين بعد الاستقلال، كاملة وكلية. ويتمثل الهدف بعد اليوم، في الانتقال الى مرحلة جديدة يسودها الاهتمام بالتنوعة. ويتquin تمديد سنوات الدراسة الازامية بتعليم «المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات». وهكذا، فإن جميع الاطفال الذين يدخلون المدرسة، بعد المصادقة على هذا الميثاق، سيستفيدون من دراسة كاملة تستمر الى شهادة التعليم الأساسي .

وفي نفس الوقت ستقام عبر البلاد شبكة من الجامعات ، والمعاهد الجامعية ومدارس التعليم الثانوى .

تلك الاختلافات التي تخلق الان فرزاً خطيراً ، وتحول دون الوحدة النوعية الضرورية، بسبب عشرة الوسائل المادية والبشرية. وإذا كانت الاصناف الثقافية الأخرى في الجزائر تفتقر الى تحسين او تغيير في بنائها ومحتها الإيديولوجي والفكري، فإن التربية تتطلب أكثر من ذلك ، اذ هي في حاجة الى صياغة جديدة شاملة، والى طرائق تربوية متقدمة، والى وحدة قوية تستبعد قيام قطاعين متباينين، والى اطراف، واختيارات، ومبادئ، ومحتويات جديدة كل الجدة.

وبهذا الصدد، وانطلاقاً من المبدأ الثابت لوحدة التعليم، وتوحيد التوجيه الایديولوجي للشباب، وحتى يكفل لجميع الجزائريين في اقرب الاجال نفس التعليم، فمن الضروري ان يدمج التعليم الإصلي والتعليم العام في تعليم عام موحد، وان يدرج النظام التعليمي في نظام واحد بنفس الروح ، ونفس البرامج، ونفس المواد ويدعم فيه تعليم مادة الدين ، سواء في مرحلة الدراسة الابتدائية او الثانوية .

ويجب، قبل كل شيء، ان يكون التعليم جزاً من برامجه واتجاهاته، وذلك بالرجوع الى المتابع الحية للتراث الشعبي التراثي ، وتمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة الجغرافية والبشرية، ومعرفة المحيط الطبيعي ، والواقع الاجتماعي ، والتجربة التاريخية والثورية لامة عريقة، قطعت مراحل صيرورتها الطويلة الصاخبة بعنبرية وحرز الى ان وصلت الى الاستقلال القائم على النظم التأسيسية ، والى الديمقراطية الاشتراكية. كما يجب ان يوجه النظام التربوي ، لا لتهيئة الفرد للقيام بوظيفة معينة فقط، بل لتمكينه، على الخصوص، من اداء دوره كمواطن واع بمتطلبات الوضع الراهن، وباهتمامات شعبه. وهكذا تجعل التربية المرتبطة بتكون نوعي سام، من المواطن الجزائري انساناً بناءً للاشراكية .

التكوين العلمي والتكنولوجي

وفي ميدان التكوين سترتكز الثورة الثقافية على التحكم في العلوم والتكنولوجيا اكثر من ارتكازها على المعرفة التقريبية ، التي ترمى الى مجرد السمعة الاجتماعية، وسيكون الانسان الجزائري غداً أكثر ميلاً الى الدقة العلمية والعقالية منه الى البلاغة والمعارف البهème البالية ، دون أهمال ما في التراث العربي الاسلامي من قيم سامية. ونتيجة لذلك لابد، ان يحتل تعليم العلوم، في المستقبل، حيزاً اوسعاً في مؤسساتنا التعليمية ، وستدخلالجزائر، بفضل البحث العلمي والعناية المتزايدة بالتكوين التقني، عهد الابداع العصري ، وتمكن من ضمان نجاح الثورة الصناعية والثورة الزراعية. ويجب ان يبسيط التحسين التقني، وان يشجع العمال على الاقبال عليه في جميع المستويات ، وان يكون جزءاً لا يتجزأ من التعليم القاعدى المنظم للكبار .

وإذا كانت العلوم والتكنولوجيا تحظيان في التعليم بشيء من الاولوية لتدارك تأخرنا فيهاً والتمشي مع متطلبات التنمية السريعة للبلاد، فإن هذا لا يعني مطلقاً افرادهما

على الموضوعية، وهكذا يتأكد الحق في اعلام جيد لشعب يقيم الدليل القاطع كل يوم على نضجه، وحسنه المدنى.

مكافحة الانحرافات

ان الثقافة الوطنية، وقد أثريت على هذا النحو انطلاقا من محورها الخاص واعتمادا عليه، ستعزز الجهود التي شرع في بذلها من أجل خلق عقلية اشتراكية لدى المواطنين، ومن ناحية أخرى، دون الاقتصار على الجانب الاقتصادي وحده، فان التحويل الاجتماعي يتضمن أن تؤمن للمواطن نوعية الحياة، والكرامة الإنسانية، وذلك بفضل التربية والقيم الفكرية والعدالة الاجتماعية والتقنيات، كما يتضمن، كذلك، ازالة المعوقات الموضوعة بكل أشكالها، التي تكرس الركود وتتنافى والمعانى الأخلاقية. ولهذا لا بد أن تقضى الثورة الثقافية في المقام الأول أو تساعد في القضاء على كل البنية الذهنية الضارة التي تعوق نمونا وتشوه أحيانا رؤيتنا للعالم.

ان هيمنة الاقطاعية التي طالما استعبدت الفلاحين قد تجاوزت اليوم الاريفات الى المدن، وان تأثيرها السىء أصبح يسيطر بوضوح على الكثير من ميادين الحياة الوطنية، وهو تأثير يبرز من خلال تشخيص السلطة واستعمالها جورا، ومن خلال احتقار الجماهير الشعبية. وينبغي ان تقضى الثورة الثقافية على اي سلوك او اي تفكير من هذا النوع حيثما وجد وخاصة في المؤسسات السياسية والاقتصادية، والادارية، وأن تحارب أيضا الاتهازية، وعدم الشعور بالمسؤولية، والوصولية، والارشاد، والديماغوجية التي تمثل حالة حادة لتفسخ القيم الثورية.

ان سلوك الموظفين، ورجال الدولة، واطارات الحزب والمنظمات الجماهيرية، والمسؤولين في المؤسسات الاشتراكية، على كل المستويات وفي كل القطاعات، يجب أن يكون في المستوى الذي يجعل المواطن يعتبرهم رجالا، هدفهم الرئيسي هو خدمة البلاد بأخلاق، ولهذا يجب أن تحارب كل التصرفات والموافق البيرقراطية بكيفية حازمة، اذا لا يمكن، بأى حال من الاحوال، ترك الاساليب البيرقراطية تطغى على المفهوم النبيل والدقيق للخدمة العمومية التي تستهدف مصلحة الجميع، وتعمل لصالح المجتمع.

مقاومة الآفات الاجتماعية

ان الثورة في الافكار لا تنفصل عن الثورة في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وان المجتمع الاشتراكى تقدره أخلاقيات يجب أن تتمثل في احترام مجموعة من المقاييس المتعلقة بالعمل، وأساليب العيش، وطرق التصرف، مثل اليقظة والدفاع المستمر عن مبادئ ومقاسب الثورة، والحفاظ على الاملاك الجماعية، واعطاء المصلحة العامة الاسبانية على المصالح الخاصة، والضمير المهني، ومحاربة النقصان والتبذير والتخييب والتعديات والتهافت على المادة وحب البذخ. ومنها أيضا الحرص على تحسين مستوى التكوين وارهاف الحسن المدنى، وشحذ روح الانضباط الجماعى. وزيادة على هذه المهام المتعددة التي يجب أن تؤديها الثورة

التجهيز الثقافي وتكوين المنشطين الثقافيين

وإذا كان تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج هو الشرط المسبق لإقامة الاشتراكية ، فإن تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج الثقافي ونشرها هو أيضا شرط لازم للثورة الثقافية، وهذا يستلزم، حسب ما يقتضيه التصور العصري والاشتراكي للثقافة، توفر أجهزة ثقافية كثيرة تساندها روح التجديد والحرص على خدمة الجماهير الشعبية وفقا للوجهة التي يقتضيها التقدم، وينشرها اعوان مكونون لهذا الفرض. ان العمل الثقافي ليس قضية تقنيات او مهارة آلية او حلقة مهنية لخلق من الوعي، بل هو نشاط يستند الى تجهيزات مناسبة، ويقيم انطلاقا من اختياراته، واتجاهاته، ومحتواه، وقدرته على تصوير الحقائق والتطلعات الوطنية . والفنانون والمنتجون الثقافيون لا يمكن ان يبلغوا الجودة في اعمالهم الا اذا كانوا مهنيين في ميدان تخصصهم، ومتقنين بالافكار التقدمية التي يدافعون عنها. ان الالتزام في هذا الميدان يجد مبراته في كل من النوعية والقناعة.

وعلى الصحافة، والاذاعة، والتلفزة، ودور الطباعة، والتأليف، ومدارس الموسيقى، والسينما، والمسرح، الى جانب الشبكة الواسعة الكثيفة من المكتبات المنتشرة في البلديات، والاحياء، ومعها الوسائل السمعية البصرية بجميع أنواعها، أن تعمل على نشر ثقافة رفيعة، مشوقة، كفيلة بالاستجابة لل حاجات الابديولوجية والجمالية، مع رفع المستوى الفكري لدى المواطن. ولهذا فإنه يجب على الاختصاصيين، والتقنيين، والنشطين، وكل الذين يمثلون تلك المؤسسات الثقافية التي يتحتم تطويرها وتحديتها، أن يحصلوا على تكوين دقيق يعصمهم من الارتجال والسطحية. فسياسة الكتاب، مثلا، يجب أن تبني على أساس الاستجابة لل حاجيات المتزايدة لدى الطلبة، والشبيبة الثقافة، والتقنيين، ورجال الثقافة، والباحثين، والعامل الذين هم في طريق التخصص، وبصفة عامة، لدى القراء العاديين الذين يشكل تزايد عددهم في كل الاوساط، ظاهرة حضارية في مجتمعنا العالى، مجتمع ما بعد الاستقلال .

وبما أن التشريع الثقافي والتربوي يولي مكانة كبيرة للقضايا الابديولوجية والجمالية والتكنولوجية، فإنه يتبع ان يكون الهدف الرئيسي الذي تجند له وسائل الاعلام كالصحافة والاذاعة والتلفزة والتأليف.

ومن المؤكد أن إنجاز المهام الوطنية الكبرى، والمساهمة الجماعية في تنمية المجتمع الجزائري وازدهاره يفرضان أن يسرخ كل ما لدينا من وسائل لاعلام المواطنين اعلاما كاما لا وتبصيرهم وتنمية دوافعهم .

ان هذا الجانب العملي الهام، في الجزائر اليوم، يجب أن يتسع في المستقبل، ويجب أن يحدد القانون، تحديدا سليما، دور الصحافة والاذاعة والتلفزة والسينما الطلاقية ومسؤولية هذه الوسائل جميعها في تربية الجماهير. على أنه ينبغي البدء بتكوين الصحفيين وتمكينهم من معرفة القضايا الوطنية والدولية، وتربيتهم على التمسك بالحقيقة، والحرص الدائم

التكوين السياسي

هنا يأتي الدور الهام للوعي السياسي الهدف الى منع كل انشطتنا واعطاء التكنولوجيا وجهة أكثر تلاؤماً مع متطلبات التنمية، والاستقلال الوطني، وتطوير الأفكار، ولهذا يتتحتم أن تندمج الثقافة بمختلف مظارها، من تكوين، وبحث، وترقية اقتصادية واجتماعية، في الجهود الأيديولوجية والعمل التربوي المتبصر وهذا بعد الذي أصبح مكمباً، يجب اثراًه باستمرار، لجعله ملائماً للواقع ومطابقاً لأحداث الحياة الوطنية والدولية، يعتبر بحق ثقافة جدية مدغومة بأيديولوجية سليمة، لأن الثقافة الأيديولوجية تعمل، بكل مثابرة وفعالية وبعيداً عن الأساليب الرتيبة والشعارات المزيفة، على تكوين الأطراف العليا للبلاد وتنشئ أفواجاً غفيرة ومؤمنة من المناضلين والعمال والمواطنين المسؤولين .

وبالاضافة الى ذلك فان الثقافة الأيديولوجية الاشتراكية لا يمكن أن تسمح منذ الآن بوجود أيديولوجيات وعادات رجعية واقطاعية وبورجوازية جديدة وغوغائية ترمي الى تكريس الاستغلال والطفيلية واحتقار العمال وتخريب الاقتصاد، والاستقلال الوطني .

ثانيا - الثورة الزراعية

ان الثورة الزراعية التي جاءت لتضع حداً لظالم تاريخية نتجت عن مناكر الاقطاعية والاستعمار، تحمل في طياتها كل آمال جماهير الفلاحين وتطلعاتهم، لأنها ترمي الى تغيير عالم الارياف، والى تحررها، والى ادماجه في المسيرة الثورية والاقتصاد الوطني الحديث .

ان استغلال الفلاحين الفقراء عبر المصوّر، ومساهمتهم الفعالة في مقاومة الاحتلال الاستعماري الفرنسي، قد اديا الى جعل مشكل الارض احدى القواعد الاساسية للحركة الوطنية الشعبية الجزائرية، وعنصرها هاماً في ابراز مضمونها الاجتماعي. وهكذا صار الكفاح من أجل التحرير الوطني مدعوماً برغبة استرجاع الارض والنهوض بالفلاحين اجتماعياً واقتصادياً. ومن المؤكد ان حرب التحرير، باعتمادها، أساساً، على الارياف، قد حطممت الاسس البالية والمعادية للمجتمع التي كانت وصفاً ملائماً لها، وبنّت قوى جديدة شعبية كانت، بفضل كفاحها ومقاساتها، سبباً في تعزيز المحتوى السياسي والإيديولوجي للثورة الجزائرية.

ان الانقلابات السياسية والاجتماعية، التي اتسمت بها هذه الفترة والفتررة التالية مباشرة للحرب، كانت سبباً في المحاولات التي استهدفت، بواسطتها، نصوص جبهة التحرير الوطني الأساسية، ايجاد جواب للتطلعات المشروعة لجماهير الفلاحين ولطول انتظارهم، ولكن الفضل، في سن قوانين ثورة زراعية حقيقة على اساس من التحليل المنطقى للمعطيات التاريخية وللواقع الذي يعيشه العالم الريفي، يعود الى السلطة الثورية، سلطة 29 يونيو 1965. وفي الفترة الراهنة، وهي فترة دعم للمكتسبات الاشتراكية وتوسيعها الى كل القطاعات، فإن المستوى الذي تم بلوغه في تطبيق

الثقافية، فان عليها أيضاً أن تقضى على الآفات الاجتماعية، مثل جنوح الكبار والشبان ، والدعارة، والسكر، والتسول، التي تسعي الى سمعة البلاد ، وتحل بأمن المواطن، وتتنافى مع الأخلاق الإسلامية والسلوك الاشتراكي .

ولكى يتم القضاء نهائياً على كل العقليات الرجعية والتصرفات السلبية والمناهضة للمجتمع، يجب أن يبذل مجهد متواصل في مجال الانقانع تسانده عدالة صارمة وعقوبات ملائمة، وهو أمر لازم لدعم التأثير العريق للثورة الثقافية على الأفكار .

وهذا المجهد سيقوم به ، وبصفة منظمة ، الحزب ، والادارات ، والمجموعات المحلية والجهوية ، والمنظمات الجماهيرية ، والمعاهد التربوية، والمؤسسات الاشتراكية .

ترقية المرأة الجزائرية

ان وضع المرأة الذي طالما أضرت به الافكار الاقطاعية والتقاليد المضادة لروح الاسلام التحررية، قد تحسن كثيراً منذ حرب التحرير ، بعدما كانت المرأة في المجتمع الجزائري محرومة من حقوقها، تلازم دركاً منعطاً وهي عرضة لسلوك تمييزى لجنسها، حظها الجهل، والاعمال الشاقة باختلاف البيئات التي كانت تعيش فيها، وبالرغم من تحسن حالها الملحوظ ، فان ترقيتها المنشرونة تتطلب المزيد من الجهود المستمرة والمبادرات الجريئة، وهي ليست مرهونة بالدور الوطنى والاجتماعى الذى أدته المرأة بجانب رفيقها الرجل، أثناء الثورة المسلحة، بل هي مطلب تستلزم روح العدالة، والانصاف، ومنطق التقدم، ومقتضيات الديمقراطية والتنمية المنسجمة السليمة للبلاد، والواجبات المطلقة التي تفرضها وضعيتها كمواطنة في جزائر حرّة ثورية اشتراكية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أمر تحسين مصير المرأة ، فإن هناك عدة اعمال من شأنها أن تغير من 'الحيط الذهني والعرفي السلى' الذي يمس حقوق المرأة المنشرونة كزوجة وكأم، كما يمس أنها المادي والمعنوى. وهكذا، فإنه يجب، فيما يخصها، منع المهر الباهظ ، واموال أولادها الصغار من طرف أزواج لا خلق لهم يتربكون الزوجات بدون موارد ولا رعاية لاطفالهم. ويجب ، كذلك ، أن يجعل حد لانتزاع الأطفال، بدون مبرر شرعي من حضانة أمهاهم وحذائهم، وأن يمنع، علاوة على ذلك الطلاق بدون سبب والذى لا يضمن للزوجة المطلقة أية منحة شرعية ، ولاعنة بما تحتاج اليه من أسباب الصحة وغيرها ، وأن يجعل حد لاستغلال العنف والعدوان التي تتعرض لها النساء ، واستغلالهن على أيدي فئة من العناصر المضرة بالمجتمع. ومهما يكن من أمر، فإن المرأة هي أجرد وأحسن محام ومدافع عن حقوقها وكرامتها، تقوم بذلك انطلاقاً من سلوكيها وأخلاقها، وارتکازاً على كفاح متواصل ضد المفاهيم اليسينة ، والاحكام المسبقة ، والنوايا الجائرة ، والمظالم والآهانات. أما الدولة التي اعترفت لها بكل حقوقها السياسية، فإنها لا تزال ملتزمة بالنهوض ب التربية المرأة الجزائرية، ومصرة على متابعة الجهد في سبيل ترقيتها الازمة .

فالطريقة الاشتراكية للانتاج التي انتجتها الثورة الزراعية ، تعيد الارض لمن يخدمها مباشرة ، وتنظم المستفيدين داخل اجهزة جماعية وميدانية للانتاج والتسخير:

ومن بين اشكال التسخير التي تقرها الثورة الزراعية، ان التعاونية تمثل نوعا من التجمع الديمقراطي، كفيلا بتحقيق وتوسيع الاشتراكية في الميدان الفلاحي، وبالفعل فانه اذا كانت معركة الانتاج من اهم الضروريات فان خلاصتها تبقى هي نجاعة الاسس التي وضعت سواء في مستوى الانتاج او في مستوى الخدمات التي يستلزمها الانتاج . وبهذا الصدد ينبغي توضيح بعض معطيات المشكل المتعلقة باختيار انواع التسخير الاشتراكي في علاقاتها بمعركة الانتاج التي هي من اهتمامات الساعة. حقا ان التعاونيات تشكل، بالنسبة لل فلاح، ضربا من التنظيم يناسب التسخير الجماعي لوسائل الانتاج، كما ان مختلف انواع التعاون تسهل التكيف المرن مع الظروف الثقافية حسب مفهومها العام والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يتميز بها الوسط الريفي. واذا كان التعاون في المجال الفلاحي قد مكن في العالم، خلال الثلاثين سنة الماضية، من الوصول الى تنمية وفعالية اقتصادية لا جدال فيها، فمن الجدير باللاحظة ان وظيفة الانتاج، داخل مجمل عملية اضفاء مزيد من القيمة عليها في القطاع التعاوني، تتطلب، لتنعم في احسن ظروف ممكنة، صياغة مناسبة من التسخير تفرضها الحقائق الاجتماعية والثقافية لحياة الانسان، فضلا على المقتضيات الاقتصادية والتقنية. ففي النظام الاشتراكي لا يحكم على شكل من اشكال التسخير الا من خلال النتائج المترتبة عليه، وان احسن شكل للتسخير لهو ذلك الذي يعود باحسن مردود في الانتاج. ومع هذا يتعمق الوصول في اقرب الاجال الى تصور موحد للمبادئ العامة لتسخير القطاع الفلاحي. وعلى مر الايام، وبمساعدة وعي الفلاحين المتزايد، وتمكنهم من التقنيات العصرية، وبفضل مناهج تنظيمية وفلالية ملائمة للبلاد، فان الثورة الزراعية التي تقترح اشكالا معينة، واحيانا متطرفة لتحقيق اشتراكية وسائل الانتاج، ستكتشف بنفسها التصحيحات الضرورية، وستتحقق مكاسب اخرى يفيد منها عالم الارياف الذي انتشله من حياة هامشية كانت كلها حيفا وقسوة. وعلى سبيل المثال، فان المجموعات الموكول اليها استصلاح الاراضي تمثل منذ الان، العمل الرائد الذي يقوم به الفلاحون في المستقبل، لاضافة اراض جديدة ومساحات مروية، لل الاقتصاد العيشي .

ليست الثورة الزراعية مجرد عملية اصلاح عقاري يقتصر على اعادة النظر في تقويم مساحات كل قطعة من الارض، او على تجديد استغلالها، وليس مجرد عملية اصلاح زراعي تحصر في تحقيق سياسة ترمي الى الحد من الممتلكات الكبرى واعادة توزيع الاراضي على الفلاحين، وانما هي فوق هذا وذاك، ومن خلال تصورها للانتاج توفر على الشروط الملائمة لتحديث تقنيات الانتاج واجراء استصلاح مركز للاراضي عن طريق تخطيط شامل للاعمال التي تتضمنها الانشطة الفلاحية

الثورة الزراعية، يجعل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا والفلاحين الفقراء من بين القوى الطلائمية للاشتراكية .

وما كان للثورة الزراعية، بعد ما استهدفت التحويل الجذري للجتماع ريفي بقى طويلا حبيس اسس اجتماعية – اقتصادية جائرة ومنحطة، ان تكتفى بمجرد توزيع للاراضي من دون ان تتمكن في نفس الوقت كافة الفلاحين من بلوغ ظروف العيش والعمل، الملائمة للمبادئ الاشتراكية ومقتضيات التقدم .

ان الثورة الزراعية بتوسيعها هيكل الانتاج والاستثمارات واستعمالها استعمالا احسن، وبتحويلها الكامل للعلاقات الاجتماعية، تستهدف :

1 – تحويل العلاقات والصلات الاجتماعية ودعمها بجهاز يتضمن اساليب جديدة للتسخير، واحداث القرى الاشتراكية .

ب – تنظيم مصالح متصلة بالانتاج، وذلك بفضل سياسة للتسويق واسعار تضمن لخصلة العمل الاجر اللائق بها .

ج – تحديث مناهج الانتاج وتقنياته، بفضل طرق جديدة للتسخير تعتمد على مساهمة حقيقة للعمال وعلى مكافحة التفتت .

وهكذا فإن الثورة الزراعية تعمل في الارياف على تحطيم الاسس المادية والماهيم المعادية للمجتمع المتمثلة في استغلال الانسان للانسان، وتجريد المالك المتفィبين مما يملكون، وكذلك كبار المالك والمربيين للمواشي الذين كانوا يتحكمون في وسائل العيش والانتاج للفلاحين والرعاة، دون ان يشاركون بأنفسهم في العمل مباشرة، ويعلمون على ابقاءهم في تبعية اقتصادية كاملة .

وقد استطاعت الثورة الزراعية بتفكيكها اوصال الملكية العقارية الكبرى وتحديدها كل المساحات الزراعية وعدد التخليل، ورؤوس الماشية، ان توزع على الفلاحين بدون ارض، وعلى الرعاة المستغلين، وسائل الانتاج التي كانوا في حاجة ماسة اليها ليعيشوا حياة كريمة، وان تعطى عملهم معناه كاملا، وان تساهم في ترقیتهم كناس احرار. وبعملها هذا تمكنث الثورة الزراعية من تحطيم قيود النظام الاقتصادي القديم القائم على التبعية والاستغلال العشائري، مع ارساء قواعد لعلاقات اجتماعية جديدة في الوسط الريفي .

وبهذا الصدد فان الثورة الزراعية تستبدل الاستغلال الاستعماري والاقطاعي بنظام اشتراكي يضع حدا لتلك الازدواجية المعهودة بين القطاع التقليدي والقطاع المتطور ، وتوجه، بكيفية خاصة، الانتاج نحو تلبية الحاجات الوطنية ، وتزيل التفيس والخضوع لنظام عشائري مستغل، وتنقض على « الخامسة » والاصناف المأهولة لها في الماء، كما انه تقضى في نفس الوقت على كل اشكال المضاربة التجارية المتعلقة بالموارد الملائمة، وذلك بتأميم هذه الموارد .

واهم شيء يتلخص في الآتي :

1 - ان تكيف جميع المصالح المساعدة للإنتاج (كتقريب المفاهيم الى الادهان، والتمويل، والتمويل، والتسويق، والتنشيط السياسي والاداري) تكيفا سريعا مع الوضع الجديد .

2 - ان تكون مساهمة الفلاحين الصغار والمستفيدين وكذا مساهمة الاتحاد الوطني لل耕耘ين الجزائريين في اتخاذ القرارات والقيام بالمراقبة على ما يجري تطبيقه من الثورة الزراعية، افضل من ذى قبل.

ان ضرورة مواصلة العمليات في مجال الثورة الزراعية وتدارك النواقص التي ظهرت اثناء التطبيق، هي التي تحدد المهام الحالية والمستقبلة.

اما النواقص التي تمس الجانب السياسي فستعالج تدريجيا بفضل اسهام وتبذلها اوسع لل耕耘ين الفقراء داخل الاتحاد الوطني لل耕耘ين، في اتخاذ القرارات وعمليات الانجاز الخاصة بالثورة الزراعية. وفيما يخص النواقص التي تمس الجانب المادي فانها الان على وشك الزوال بفضل ما اقيم وعزز من هيكل الدعم تكيف مع الوضع الجديد .

ان المشاكل الكبرى التي يتوقف عليها نجاح الثورة الزراعية تكمن في التوعية السياسية لل耕耘ين، ثم الانتاج والتسويق وتحسين دخل التعاونين الجدد وسائر الغربين .

وتتحول هذه الاهداف حول افکرتين رئيسيتين ترتبطان ارتباطا وثيقا، وتتلخصان في تعزيز القواعد المادية وهيكل الارتكاز التي يعتمد عليها الانتاج الفلاحي من جهة، والعمل على سد حاجات الغربين وجميع سكان الاريف من جهة اخرى. وعلى الثورة الزراعية ان تعمل، وجوبا، من هؤلاء الغربين الصغار والمتوسطين، حلفاء لها يستفيدون من التسويق والخدمات المبذولة لهم، وعليها ان تبعث في نفوسهم رغبة في تعاون متزايد، ويمكن ان يكون هذا التعاون في بدايته على اشكال تنظيمية بسيطة ثم تكتمل فيما بعد.

اما فيما يعود الى المهام الاجرى المتوسطة المدى، فان الزراعة لا يمكن ان تنمو دون ان ترتبط بالقطاعات الاجرى: ويجب على هذه الاخيره ان تراعي نوعية التربة، لأن التبدير في استعمال الاراضي يعتبر خسارة كبيرة بالنسبة للمجتمع باكمله لانه في حاجة الى رعاية كل الاراضي القابلة للزراعة في البلاد وتوسيع رقعتها بردها للزراعة بكيفية مستمرة .

وتندرج في اطار الاعمال المتوسطة والطويلة المدى بعض المهام، مثل مكافحة النزوح الريفي وكذلك المشكل الكبير الذي يتمثل في البنيات الاساسية الاقتصادية وكيفية تنويعها .

والزراعية تأميم موارد المياه وسياسة التشجير .

والثورة الزراعية في مناطق الرعي، هي من الضروريات الهامة ولا يقل شأنها عن أحيا ما تبقى لنا من غابات وعن توسيع مساحتها، فانها لهم صغار المربيين للمواشي، والرعاة الذين من جراء بؤسهم الشديد ومالمهم من وسائل انتاج رديئة وغير مضمونة، ومن جراء انتقامهم الى مهنة طالما منهاها الازداء في العهد القطاعي، كانوا يعيشون ظروفا اقتصادية واجتماعية وثقافية كادت تجعل منهم فئة من المنبوذين في المجتمع. والاغراض التي التزمت الثورة الزراعية بتحقيقها في السهوب والاراضي الرعوية، هي تنظيم الوظيفة الرعوية على اساسي علاقات اجتماعية - اقتصادية جديدة، واعادة الاعتبار لمكانة الرعاة في المجتمع، ورفع مستوى معيشتهم، وتحديث وسائل الانتاج لصغر المربيين، وصيانة المراهن بكيفية معقولة، والسعى المتواصل المتمرد الرامي الى تحسين وصيانة الموارد المائية المخصصة لانجاح هذه السياسة الرعوية واستصلاح اراض جديدة في السهوب .

ليست الثورة الزراعية عملا يرمي الى تحقيق العدالة الاجتماعية فقط، بل هي ايضا عمل سياسى واسع النطاف يتناول في الوقت نفسه، الغربين الذين لا ارض لهم والغربين الصغار، وفيما يخص هؤلاء الغربين الصغار فإن الثورة الزراعية قد استطاعت أن تحسن الظروف التي تم فيها ادماجهم في عملية التنمية الوطنية، واعتمدت في ذلك بصفة خاصة على ما أجرته من تطوير واحكام لسياسة التي تولتها في اعادة توزيع الدخل في الاريف وتمثل ذلك في توزيع الاراضي، وبناء القرى الزراعية الاشتراكية، وانجاز الخطط الانسانية على مستوى البلدية، والغاز الضرائب، وضمان دخل ثابت ومناسب، وحمل الغربين على ادراك ما للارض من قيمة نفسية وما يترب عليه ذلك من ضرورة استغلالها كاملة وعلى الدوام وضرورة الحفاظ عليها .

وهكذا أصبح صغار الغربين اليوم يندمجون في القطاع الاشتراكي الجديد، وهذا السبيل الذي انتهجه الثورة الجزائرية، من خلال الثورة الزراعية هو بالنسبة لها خير ما يمكنها أن تنتهجه لكسب حلفاء لها وترير غايتها في الاريف .

ان الثورة الزراعية هي التي أقامت في الاريف حياة سياسية واجتماعية مبنية على الديمقراطية كما أنها نشطت، بحركة ديناميكية، جميع الهيئات والمؤسسات الادارية والسياسية المعنية بتنمية العالم الريفي .

ان انجاز عملية ذات اهمية بالغة، مثل الثورة الزراعية، لا يتم في جميع الاحوال من دون بعض النواقص ولذلك فانها تتضمن عملا دقيقا ومتناقا لا يفرط في شيء حتى لا يبقى مكان الا وقد انتهت فيه عمليات التأمين وتوزيع الاراضي، ويكون اختيار اشكال التعاونيات اختيارا موقعا مع تدليل الصعوبات الخاصة بالاسكان في اقرب وقت .

ان الثورة الزراعية بما لها من حرکية ذاتية تبدو للوجود كأنها عامل تقوية لقدرة الفلاح على القيام بدوره السياسي والاجتماعي على أكمل وجه، وعلى أن يكون عنصرا واعيا في الثورة الاشتراكية وأحد محركات التنمية المنسجمة للبلاد. ان الثورة الجزائرية تضع تحت تصرف الفلاحين القراء الذين طالما عاشوا مهضومي الحقوق ومحروميين من العيش الكريم، كل الفرص الایجابية ليتحررها وليغيروا محیطهم الجغرافي وظروف حياتهم ويحققوا ازدهارا لشخصيتهم ويكونوا مواطنين في عالم جديد هو من صنع الثورة بفضل ما يقدمونه من عمل منتج، وما يحدوهم من تطلع الى الرقي .

وعطنا على ما سبق، فان تغيير البنية الزراعية البالية، بالإضافة الى ما بلغته الحركة التعاونية من السعة والتائير، وما أدخل فيها من تقنيات جديدة في مجال العمل، والتنظيم الاجتماعي، ومن ازالة الفروق ذات الصبغة الاستعمارية بين قطاعين اثنين : تقليدي وعصري، ازالة فعلية يجعلهما يسيران نحو مستوى واحد من الرقي، هي اعمال تدرج اليوم في الواقع الجزائري بفضل الثورة الزراعية. وزيادة على كل هذه، هناك مأثر أخرى ملموسة تتسع وتقوى على المدى المتوسط والبعيد على الرغم من الصعوبات التي تعود إلى البيئة ونقصان التجربة في البداية، وكل المعارضات والاعمال التخريبية والعادات الذهنية المتخلفة، وذلك كله يشكل مجموعة من المكاسب والوسائل الموضوعية تعمل من أجل القضاء على استغلال الإنسان للإنسان إلى الأبد، وعلى دعم الكفاح ضد البطالة والتشغيل المحدود وعلى تدارك التأخر ووقف النزوح نحو المدن، وضمان نوعية معينة من المعيشة في الارياف التي أصابها الحرام، منذ أمد بعيد، واحداث وعي سياسي في نفوس الفلاحين القراء وشعور أقوى بحقوقهم وواجباتهم، والتوصيل إلى جعل القرية الاشتراكية البوترة الحقيقة لمجتمع الفرد العامل، المتحرر من الحاجة تمكينا للجماهير الريفية من تولي ادارة شؤونها العامة في إطار مؤسسات بلدية ملائمة .

ان المجتمع الفلاحي الجزائري لا يزال يعترض طريقه الكثير من العقبات ومن أخطرها مخلفات الروح الاقطاعية، والميسل الى التبذير، والبيروقراطية، والحدق الذي يكتن له الوسطاء والسماسرة، الا أن كافة العمال الذين لهم وعي قائم وفعال بمعنى التضامن الاجتماعي، سيساعدونه في هذا المسعي العظيم على سبيل البقاء والترقية بعد كل ما أصابه من المحن المهولة التي أوشكت أكثر من مرة أن تقضى عليه. ولئن كانت الدولة تبذل الاموال الطائلة للنهوض بالزراعة وانعاشها، وتتوفر كل ما لديها لتعضيد الفلاحين وامدادهم بالساعات المادية والتقنية. فان الجهود الشخصية التي يبذلها المنتجون الصغار ومستفيدو الثورة الزراعية، وعمال القطاع الممiser ذاتيا هي التي ستتحقق، في نهاية الامر، النصر في معركة الانتاج .

ثالثا - الثورة الصناعية

ورث الشعب الجزائري من الاستعمار اقتصاداً بالي الهياكل، مبنياً على الزراعة واستغلال المواد الأولية، متوجهاً أساساً نحو

ان علاج النزوح الريفي يمكن في أقدمها على بعض الاجراءات المتعددة الاشكال، لنتتمكن من وقف انتقال احسن العمال الزراعيين الى القطاعات الأخرى، وسيتم ذلك بجعلة من التدابير كاعتمادنا سياسة عادلة وفعالة للدخل، تجعل العمال الزراعيين يتمسكون اشد التمسك بالارض وبمهنتهم الفلاحية. وتستند سياسة الدخل هذه قبل كل شيء، على ضرورة تدارك الفرق المتمثل في مستوى المعيشة بين الارياف والمدن.

اما بث روح المسؤولية في نفوس الفلاحين، وحملهم على خلق محیطهم الخاص بهم بأنفسهم، وتحصين هذه الروح بشتى الوسائل، السياسية منها، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، داخل قرى اشتراكية تناسب حاجياتهم وما تعودوه من اساليب الحياة والعمل، فستتساهم كلها في تسوية مشكل النزوح من الارياف .

وما بقى بعد ذلك سوف يتولى معالجته العمل القاضي بمحاربة الفروق الاقتصادية، والاجتماعية، القائمة بين الحضر والبادية، أي يوم تتوفر لدى الفلاح خدمات الصحية والثقافية والتجارية التي يعاني اليوم من فقدانها، وهذه احدى الوظائف الاساسية للقرى الاشتراكية .

واخيرا يجب على الثورة الزراعية ان تولى عناية اكبر في المدى القريب والمتوسط والبعيد، مهام البحث عن انساب الظروف لاستثمار الامكانيات العقارية المتوفرة في كافة ارجاء البلاد، ثم تلقين المعاونين وال فلاحين طرائق تمكنهم من تجويد واحكام تنظيم العمل، واساليب التسويق، ويجب على القطاع الزراعي، في أول مرحلة، - وهو أمر بدائي - أن يعمل رجالها في سبيل تحقيق الاستقلال الغذائي، ويعنى هذا انه سيحاول الا يتحقق الاكتفاء الذاتي المطلوب فحسب، بل ان يكون أيضا مصدرا من مصادر التراكم، ومن ثم تتضمن حاجتنا الماسة الى تحديد المقاييس والمعايير الاكثر نجاعة، والكافحة بتحسين احوال المعيشة لدى الفلاحين .

ان الثورة الزراعية، بقلبه البنية والتنظيمات القديمة، ترمي الى تغيير انسان الريف، كما تهدف الى تحقيق اشتراكية الزراعة .

وهي لن تقدم خطوة الى الامام ما لم تتوصل الى تغيير ذهنية الفلاح، والقضاء على ما في عقله من بنية بالية تتصل بالفکر والعمل ورؤيته للعالم، وبهذا صارت الثورة الزراعية اداة للتغيير الاجتماعي الذي لا ينفصل عن الثورة الثقافية الرامية الى التحويل الجذري للعقليات واساليب العيش، وكذا العلاقات الاجتماعية، ولهذا، فكل عمل من اعمال الثورة الزراعية ينصب في الوقت ذاته على كل من الشروط التقنية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ولا سيما ان الفلاح وعالم الارياف بربما كلها من عهد متجمد كأنه على هامش الزمن اذا ما قورن بالحياة الحضرية، واصبحا يشعرون بحاجة ماسة اكيدة الى تجدید جوهرى شامل للإنسان ولمحیطه الطبيعي .

وتتضح الآفاق الاشتراكية للثورة الصناعية كذلك من خلال الكيفية التي تسير بها وحدات الانتاج. فالدولة الاشتراكية التي تقوم بدفع الثورة الصناعية وانجازها، تنظم المشاركة المسؤولة للعمال في تسيير المؤسسات. وهذا جانب هام آخر من جوانب الثورة الصناعية التي تهدف إلى توفير الشعور بالمسؤولية لدى العمال، وترسي قواعد التسيير الديمقراطي لوحدات الانتاج .

وأكثر من ذلك، فإن الثورة الصناعية تحدث تغييرات عميقة في عقليات الاطارات، والعمال، والفلاحين، وكل افراد الشعب بما تؤدي إليه من رفع المستوى العام من الناحتين العلمية والتكنولوجية وما تستلزم من تفتح على الطرق العصرية في العمل والتنظيم .

وهكذا، فالثورة الصناعية تفرض ايجاد أنشطة صناعية في جميع مناطق البلاد لاستفادة كلها من التحولات الكبرى التي يحدثها في المجتمع، نظام الانتاج الصناعي .

فالامر كرية تتيح بالفعل لمجموع الشعب وخاصة سكان الاريف، الاخذ بقسط من الانتاج الصناعي الذي يغير بصفة جذرية، ملامع البلاد، بداخل مناطق الوطن كلها في عصر الحضارة الصناعية.

ان الثورة الصناعية بهذا المعنى، عامل حاسم في تنمية البلاد من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وهي بكل تأكيد لاتهدف إلى مجرد انماء قطاع اقتصادي معين. وإذا كانت الاشتراكية تقضي إلأنماء الاقتصادي، فان هذا الانماء في حد ذاته ليس هو التنمية ولا الاشتراكية من باب اولى، وهذا ما يتجلی بوضوح في بعض بلدان العالم الثالث التي ما زالت تحمل طابع التخلف بالرغم من توفرها على امكانيات صناعية هامة. فالتصنيع لامعنى له الا اذا اتاح دعم الاستقلال الوطني وتقوية الاشتراكية .

ومما يترتب على اتجاه مثل هذه السياسة هو تأكيد الاختيار الاشتراكي، باعتباره الطريق الوحيد الممكن لتحقيق التنمية. اما الاعتماد على صيغة اخرى في التصنيع تكون مماثلة للمنهج الرأسمالي الذي يسلكه المستثمر الخاص، والذي يقتصر معنى المردودية فيه، على تحصيل الربح والتنمية الفورية لرأس المال دون ادنى مراعاة لأولويات التنمية الوطنية، والذي يسعى فيه المستثمر للاستحواذ على فائض الاستثمار لفائدة الخاصة، فان ذلك يقضى بتحمل التنمية البطيئة، والتنازل نهائيا عن تدارك ما تراكم من تأخير عن الامم المتقدمة. وبدلًا من انتظار توفر الظروف الملائمة للصناعة، وانتظار تطور الانسان والوسط الاجتماعي الى الحد الذي يجعلهما مهياين للدخول في العهد الصناعي، كما تقول نظريات التنمية التي تحاول الدوائر الرأسمالية اقناع شعوب العالم الثالث باعتمادها، فان الثورة الصناعية تتطوّر على شيء من تقديم الصناعة على اعداد البيئة الصناعية الازمة لانشطة التي تحدثها. لذلك تشتمل السياسة

تصدير المواد الخام، ومتمنيا، على الاخر، بانعدام القاعدة الصناعية .

وان دعم الاستقلال وبناء الاشتراكية، وارادة التنمية الاقتصادية، تتطلب أكثر من مجرد اتجاه سياسة تصنيعية جريئة، بل تقتضي القيام بشورة صناعية حقيقة .

ولا يمكن أن تنحصر الثورة الصناعية في التصنيع وحده، لأن مفهوم التصنيع ليس مجرد وسيلة للانماء الاقتصادي، بل ان مضمونه يتوقف على الاهداف التي يرمي إلى تحقيقها لانه يندرج في مسيرة ثورية، ويكون أحد مقومات الثورة الصناعية.

ان للتصنيع في الجزائر مدلول وأبعاد ثورة حقيقة. ذلك انه مثل الثورتين الثقافية والزراعية، يجعل، ضمن اهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، وما يحيثه من انشطة، وضمن تحويل علاقات الانتاج، الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للانسان، واعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامع البلاد .

وقرئي الثورة الصناعية الى احداث تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية للبلاد، لتنتقل من اقتصاد تقليدي يعتمد، بصفة اساسية، على قطاع الخدمات، والأنشطة الزراعية، الى اقتصاد عصري تتدخل وتتكامل فيه الانشطة الانتاجية المتميزة بتكتيف المبادرات بين فروع قطاع اقتصادي واحد، او بين قطاعات اقتصادية متعددة، بحيث تؤدي الى تنمية شاملة منسجمة، وذلك بتوسيع المنهج الصناعي الى جميع القطاعات الانتاجية .

وبذلك تدرج الثورة الصناعية ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق، وابعادها السياسية، ترسى القاعدة المادية للاشتراكية، التي يقاس واقعها بالاساس الاقتصادي الذي ترتكز عليه .

ذلك أن الاختيار الاشتراكي، في الجزائر، ينبع من مفهوم الاستقلال الوطني ويستلزم الاستقلال الاقتصادي .

ويقتضي تشييد القاعدة المادية للاشتراكية انشاء صناعة متقدمة ومتعددة، تمتد الى كل الفروع. وهذه الصناعة ضرورية لسير اقتصاد عصري، متحرر من التبعية الاجنبية .

ومن ناحية اخرى فان الثورة الصناعية تدرج في عملية رفع مستوى العيش لكل مواطن. فهي ليست مجرد اسلوب للانماء الاقتصادي، وترافق رأس المال، بل انها تهدف الى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف العياتية للعمال، واعادة توزيع الدخل الفوري، من أجل ترقية الجماهير المحرومة .

ان الثورة الصناعية لا تدرج في المنظور الاشتراكي، بحكم غيابها الاجتماعية فقط، بل تدرج في هذا المنظور على الاخر بما تتيحه من توسيع وتقوية لـ «البروليتاريا» باعتبارها عنصرا اجتماعيا ثوريا .

كل دقة وحزم، كما تتطلب توفير الاطارات المجربة ويدا عاملة تزيد كفاءتها باستمرار، ان الثورة الصناعية لا تقوى ولا تتفدم اذا اكتفت البلاد بأساليب الانتاج الصناعي المتماشية مع ضعف امكانيات الانجاز والتسخير التي تميز بها حالة التخلف الموروثة عن العهد الاستعماري.

فيما واجه المصاعب والتحديات التي تثيرها نظمة الانتاج الصناعي الحديث، تتمكن الاطارات من تحصيل المعارف والتجارب الضرورية لانشاء وتشيير وحدات الانتاج، مما يؤدي الى دفع الثورة الصناعية الى الامام.

وهذا لا يقتضي ابداً، انتهاج سياسة تعتمد دائماً التكنولوجيات الاكثر تقدماً بصفة آلية وبدون ترو، بل ان المطلوب هو ان تشمل الثورة الصناعية كل الفروع التي يتالف منها، ويتميز بها، وجود صناعة عصرية، ثم تعمق في الفروع التي تنتمي بطبيعتها الى التكنولوجيا المتطرفة. ومن البدائي ا أيضاً ان تحسين المستوى التكنولوجي للعامل يتماشى مع ارتفاع مستوى انتاجيته، الذي يتحكم، الى حد بعيد، في ارتفاع دخل العامل وتحسين ظروف حياته.

وباستثناء الميادين التي لا مناص فيها من اللجوء الى ذروة التكنولوجيا، فان اعتمادها يجب ان يرتب بتحسين الانتاجية. أما التكنولوجيا المتوسطة او الاقل تعقيداً فانه ينبغي البقاء عليها في المنشآت القديمة، او استعمالها في منجزات جديدة، شريطة ان لا يحول ذلك دون تحسين مستوى التأهيل لدى العمال، وأن لا يؤدي بأجورهم الى التجميد الذي يضر بمستوى معيشتهم.

فالتكوين المهني المنظم في البلاد على أوسع نطاق، والجهود الرامية الى تحسين تأهيل العمال بصفة دائمة، تمكن هؤلاء من التكيف احسن فأحسن مع متطلبات التكنولوجيا العصرية.

ان الثورة الصناعية تخلق اثناء مسيرتها كل العوامل الكفيلة بتقويتها، وتفرز ما يلزمها من العناصر التي تضمن لها التقدم. فلا التكوين الضروري لل SKF للكفاءات الازمة لتسخير المؤسسات الكبرى، ولا الروح الخلاقة والجرأة المبدعة، ولا القدرة على التصرف، يمكن لها أن تبرز اذا لم تمنحها مسيرة الثورة الصناعية الفرص التي تتيح لها ذلك بالفعل.

وي ينبغي أن تشمل الثورة الصناعية التحكم في سلسلة متزايدة من العمليات الصناعية بتنوع فروع الصناعات الموجودة في البلاد.

وعليها أن تهدى البلاد بوسائل التنمية، وذلك بجعل الانتاج الوطني قادرًا على تلبية أهم حاجاتها من المواد الاستهلاكية والمواد التجهيزية.

ان الثورة الصناعية تهدف الى ازالة البنية الاقتصادية الاستعمارية التي تبقى بلدان العالم الثالث مصدرة للمواد الخام، ومستوردة للمنتجات الصناعية. كما ترفض بنية الاستعمار

الصناعية في استراتيجيتها، على انشطة ترمي الى اعداد الآلة وتهيئة الناس للمهام الجديدة التي تنتظرهم. وتحث هذه الاعمال في الاقتصاد اختلالا لا يليث ان يتحول الى دفعة كبيرة تصبح بدورها قوة تجر باقي قطاعات النشاط الوطني. وبهذا تؤدي الصناعة بفضل ما لها من قدرة معروفة على التكاثر في شتى المجالات الى احداث الآلة لازمة لازدهارها، حتى وإن لم يتم اعداد ظروف استقبالها في مرحلة سابقة.

على ان اختيار مثل هذه السياسة يتربّب عليه امر بالغ الاهمية، يتمثل في ان انجازها لا يمكن ان يتم الا بالاعتماد على النفس. فالعالم الرأسمالي لا يستطيع ان يساهم في سياسة ليس من شأنها ان تعود عليه بالربح المحقق، الذي ينشد في صورة فوائد ضخمة وفورية. ولا يمكنه ان يوافق على سياسة تعتمد نمطاً من التنمية يتعارض بشدة مع اساليبه في النهب والسيطرة، التي تجعل كثيراً من شعوب العالم الثالث تتعرض لاستنزاف ثرواتها، وسلب ثمرة جهودها، وتقاسي من وضعية التأخر التكنولوجي المتزايد باستمرار.

ان هذا التصور للثورة الصناعية يؤدي بنا الى تحديد اختيارنا في ميدان التصنيع وفقاً لتلك المقومات وهذه الغايات.

وللتتمكن من بلوغ هذه الغايات يجب ان ترسى الثورة الصناعية أساس صناعة قاعدية، قادرة على خلق صناعات جديدة ي يؤدي اتساعها بدورها الى احداث حركة كبيرة في تنمية الاقتصاد بصفة عامة، وتنمية الصناعة بصفة خاصة.

ان الثورة الصناعية ترمي الى تمكن البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا.

ذلك، أن العلم والتكنولوجيا هما المنطلق الاساسي لكل العمليات الانتاجية في العالم المعاصر. فالتحكم فيما، من الجانب النظري والتطبيقي، يشكل أحد المقومات الازمة لتحقيق التنمية المستقلة والعاجلة للبلاد، وركيزة لكل تغيير اقتصادي واجتماعي.

ثم ان الثورة الصناعية، من ناحية أخرى، تشكل مدرسة واسعة للتكون العلمي والتكنولوجي بفضل تعدد وتنوع وحدات الانتاج الصناعي في البلاد. فالتكوين الذي تتلقاه الاطارات في الجامعة ضروري لهم، ولكنه غير كاف للتحكم التام في العلم والتكنولوجيا بل أن عليهم، زيادة على ذلك، أن يستخدموا معارفهم في حل المشاكل التقنية الملموسة التي تتوله عن اقامة الصناعات وتشغيلها في الظروف الخاصة بالبلاد.

وبهذا الصدد، فإنه يستحسن، مع تزايد الاطارات المكونة، تشغيل الحرفيين منهم في المؤسسات والادارات بعد تخرجهم، وتوكيلهم بأعمال ميدانية ملموسة، قبل أن تستند لهم المسؤوليات، وخاصة على مستوى الادارات المركزية.

ان أهم انتاج صناعي يتم في وحدات كبيرة تستخدم التقنيات المتطورة، وتشكل مجتمعات ضخمة، وتتطلب اقامتها وادارتها

يصبح فيه تحسن ظروف الحياة واقعا ملموسا لكل فرد، في كل ركن من اركان البلاد.

ان سياسة التوازن الجهوى تندرج في اطار منظور اشتراكي لتهيئة اقاليم البلاد تهيئة محكمة وفقا لما تقتضيه التنمية في كل منطقة، وذلك عن طريق الاسراع بتحقيق استثمارات في مراكز لا توفر بالضرورة على احسن الظروف الملائمة للتنمية. وتؤدى بهذا الى توظيف استثمارات متواالية في مجال هيكل الارتكاز الاضافية التي توفر شروط الانطلاق الاقتصادي. ان الامر يتعلق بالقضاء في اكثر جهات البلاد حرمانا، على جيوب الركود، واقامة القواعد الازمة لتتطور نشيطا، يستمد طاقته من ذاته.

ان التوزيع الدقيق للاستثمارات عبر ارجاء البلاد، يجب ان يتبع من خلال استثمار موارد كل جهة. وهو ما يتطلب دمج التخطيط الجهوى ضمن التخطيط الوطنى وتوزيع الاطارات توزيعا عادلا بين مختلف جهات البلاد. كما يتطلب توزيعا متوازنا للانشطة الاقتصادية عبر البلاد وكذلك الاستخدام السليم للترابة من اجل تطوير التنمية في اطار متجانس، وتأمين الحفاظ على الاراضى الزراعية. وهذا يتلزم على الخصوص رؤية مت坦سبة لتنمية هيكل الارتكاز في البلاد، كما يتلزم تصورا عقلانيا لتنظيم المراكز العمرانية انطلاقا من تناول عصرى لقضايا العمران.

وهذه السياسة، اذ تستهدف ترقية كل فرد بدل العمل على تحقيق تطور اجمالي غير متساو، تستجيب بكيفية ملموسة للمسيرة الهدافة الى خلق ديمقراطية اشتراكية حقة. فهي مبنية على توزيع متجانس بين الجهد المبذول لتنمية منشآت الانتاج وبين توسيع شبكة التعليم والتكون المهني ونشر الثقافة. وهي بذلك تعد المواطن اعدادا كاملا للقيام بدوره الاقتصادي والاجتماعي. ان توسيع الانشطة الاقتصادية بكيفية لا ترافقا تميية ثقافية وعلمية وتقنولوجية، ستؤدى الى استغلال سكان المناطق المحرومۃ التي يقتصر دورها آئند على توفير اليد العاملة الرخيصة لعدم تخصصها.

واذن فسياسة التوازن الجهوى تخلق، في شمولية تصورها الظروف التي تكفل تنمية الجهات بواسطة سكانها، وتحول دون استفادة اشخاص قادمين من مناطق اكثر حظوة من وظائف العمل التي تخلق في المناطق الفقيرة. كما تهدف الى تصحيح قاعدة تقسيم العمل التي تقضى بأن تقدم بعض المناطق الى اليد العاملة غير المتخصصة، بينما تقدم اخرى الفنيين المؤهلين لتنظيم وتسخير الوحدات الانتاجية. وهي زيادة على ذلك تحول دون ان يتحقق انعدام المساواة في المداخل، ودون ان تتضاعف الفروق الاجتماعية، والثقافية بين مختلف الجهات، بحيث يتحقق بعضها تطورا متزايدا بينما يزداد فقر الاخرى في الامكانيات البشرية والمادية.

ومن اجل هذا، تولي سياسة التوازن الجهوى أهمية خاصة للاستثمارات الاجتماعية حتى تضمن لكل المواطنين نفس نوعية

الجديد والامبرialisية التي تحاول، بحججة توزيع عالمي جديد للعمل، أن تنقل الى بلدان العالم الثالث الصناعات التي تعتبرها البلدان المتقدمة قليلاً الفائدة على أراضيها، والتي تزيد مع ذلك الاستمرار في مراقبتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، عندما تتجه في اقامتها بالبلدان النامية. وتلك هي الميزات التي تتيح لاكثر البلدان تقدما، مواصلة سيطرتها على بلدان افريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية دعم الاستثمار الجديد.

ان الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي الاستقلال السياسي، لا يمكن تحقيقهما بصفة كاملة على مثل هذه الاسس. ومن هنا كانت الثورة الصناعية تهدف الى تحويل الموارد الطبيعية داخل البلاد نفسها، وتصديرها في شكل مواد مصنعة او نصف مصنعة.

ويجب أن تؤدي الثورة الصناعية الى دعم قدرتنا على توفير التمويل الخارجي لأن التبعية المالية تفضى الى الخضوع السياسي والسيطرة الاقتصادية. وهكذا يتجلب أن الثورة الصناعية، بانتشارها وتقدمها تمثل عملا تعزيزيا كاملا للمفرد والمجتمع، وعنصرا أساسيا للثورة الشاملة.

رابعا - التوازن الجهوى

اذا كانت الثورة الجزائرية تهدف الى ترقية الانسان وتحقيق المساواة بين كل المواطنين، فإنها لن تبلغ اهدافها المنشودة الا اذاوضعت حدا لانعدام المساواة في الفرص المتاحة لكل الجزائريين بقطع النظر عن الجهة التي يعيشون فيها. والثورة لا يمكنها ان تقبل تطورا غير متساو بين الاجراء المختلفة للبلاد. ان مبدأ المساواة وتحقيق فرص الازدهار لكل المواطنين يستلزم ان لا تقبل ابدا بأية وضعية يضطرر فيها جزء من السكان الى التزوح عن مواطن استقرارهم والبحث في اماكن أخرى عن التعليم والعمل ووسائل العيش التي افتقدوها في منطقتهم الاصلية.

ان الثورة الجزائرية قد آثرت توجيه اضخم جهود التنمية نحو المناطق الفقيرة حتى تتمكن من الارتفاع في ظرف وجيز الى مستوى المناطق الاكثر ازدهارا، وهنا يكمن مفزي التوازن الجهوى.

ان هذه السياسة مبنية على الديمقراطية الاشتراكية التي تفرض تنمية صالح الجماهير الشعبية، ومن باب اولى لفائدة الفئات الاكثر فقرا. ان سياسة التوازن الجهوى تجسم الاحتياط الاساسي للثورة الذي يتمثل في القضاء على البؤس وفي توفير حياة لائقة لكل مواطن دون ادنى تمييز وهي اذ تعبر عن التضامن الوطني، تبرز مدى الدعم الذي يطبع الروابط القائمة بين كل عناصر الامة. اتها تهدف، في مرحلة اولى، الى ضمان حياة كريمة لكل مواطن كى تتوصل في مرحلة تانية الى خلق تجانس في اساليب الحياة لكل الجزائريين. وبهذا توسم وجه مجتمع الغد، مجتمع عادل ومتطور بكيفية متساوية

والاجتماعية، والثقافية للامة حسب قواعد الفعالية ولصالح الجميع، وادماج وتكييف التحولات التي يتحققها الرقي باستمرار، والسهر على احترام مبادئ العدالة الاجتماعية التي هي قاعدة الاشتراكية، وأخيرا العمل لكي يصبح العامل سيد مصيره .

وإذا كان التملك الجماعي لوسائل الانتاج يزيل القاعدة المادية والاجتماعية لاستغلال الانسان للانسان، فعل الاشتراكية، لكي تتحقق كامل مدلولها وتستكمل المحتوى الثوري للتحولات التي تعيّر بها النظام الاجتماعي البائد، أن ترفع العمال الى مستوى المنتجين المسؤولين وأو تجعلهم مصدر المهام، وقوة تنفيذ للقرارات التي تهم مصيرهم .

وهكذا يمكن لنظام التسيير الذي ينجم عن الاختيار الاشتراكي أن يكتسي اشكالاً مختلفة، حسبما تتطلبه طبيعة ودرجة تشابك الانشطة التي تطبق عليها اشكال التسيير. ان أحد شروط النجاح لنظام التسيير الاشتراكي هو منع تفاصله الى نظام بيروقراطي يتسم باخمام روح المبادرة وبظهور اشكال أوتوقراطية للسلطة وبلورة امتيازات جديدة لا مبرر لها ومتناقضة مع الاخلاقية الاشتراكية، وفحواها .

والملاحظ انه عندما تمت استعادة الاراضي التي كان الاستعمار يستغلها، وتخلى العديد من المالكين الاجانب عن الوحدات الاقتصادية، انتظم عمال جميع القطاعات في ملائكة تسيير، وحلوا محل المستقلين المستعمرات. وقد تحولت تلك اللجان الى وحدات مسيرة ذاتية كانت هي اول شكل للتسيير الاشتراكي عرفته البلاد غداة الاستقلال .

ومع ما انجزته القيادة الثورية من عمليات كبرى لاستعادة الموارد الوطنية، وتأمين القطاعات الحيوية في مجال الاقتصاد، وانطلاق المخططات الانمائية الكبرى وتطبيق الثورة الزراعية والشروع في التسيير الاشتراكي للمؤسسات، تبلورت المؤسسة الاشتراكية باعتبارها الهيكل الذي يسير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر . وأصبحت المؤسسة الاشتراكية اليوم تعم تقريبا كل قطاعات الانشطة الوطنية، بما فيها جزء من القطاع الزراعي الاشتراكي .

وقد أخذ النظام التعاوني، الذي كان يعم جزءاً من انشطة الانتاج والخدمات الزراعية، يزداد اتساعاً مع تطبيق الثورة الزراعية. ان التعاونية تشكل وسيلة لانقاذ تلقن الفلاحين المستفيدين روح العمل الجماعي، وتعطى تضامنهم شكلاً منظماً وتيجي لهم بلوغ المستوى اللائق لاستعمال التقنيات والوسائل العصرية في الميدان الزراعي، وتمكنهم في نهاية الامر من تقوية وتعزيز روح المبادرة التي هي مطلب أساسى في حياة الزراعة. ومما لا شك فيه ان التجربة الجارية، في نطاق الثورة الزراعية وفيما يتصل بالأجهزة التنظيمية وبكيفية التسيير، ستؤثر في المستقبل على تطوير مجموع القطاع الزراعي .

ـ ان ملكية الدولة التي تتحدد كملكية للمجموعات الوطنية من خلال الدولة المنشقة عنها هي أعلى اشكال الملكية

الحياة، وذلك بفضل انشاء المستشفيات وتوسيع المنشآت الصحية وبناء المساكن وتشييد القرى، وتعيم الكهرباء ومضاعفة المواصلات الهاوية، وتنمية وسائل الاتصال، وتقريب الادارة من المواطنين، وايصال الاذاعة والتلفزة الى أقصى جهات البلاد. ان الجوانب الاجتماعية لهذه السياسة تمثلها كل مسماها وتعطيها بعداً يتتجاوز مظاهرها المادية ، اذ تعطى كرامة الانسان قيمتها الكاملة .

ان سياسة التوازن الجهوى بما تتيجه للجميع من ظروف متماثلة في المعيشة تسمح بتوزيع سليم للسكان بين مختلف أجزاء البلاد، كما تؤدى الى التخفيف من التنقلات الداخلية للسكان، وهي تنقلات تفضى، اذا لم ترافق، الى اخلاء جهات واسعة، وبالتالي الى ركودها، حيث أنها تفرغ من عناصرها الفتية او من انشط العناصر وأكثرها تفتحا. كما ينتهي عن تلك التنقلات تمركز السكان في بعض النقاط من البلاد، وتتطور مدن ضخمة حيث تتخذ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مظاهراً مفجعة. ان التجمعات السكنية الضخمة في المدن تساعد على تفكك التسيير الاجتماعي الذي ينبع الاختلال والتمزق سواء بالنسبة للأفراد أو العائلات، بحيث ان الانسان يجد نفسه وسط محيط شكل ومادي تزداد فيه متاعبه وأسباب توتركه. وزيادة على ذلك، لا يوجد مبرر اقتصادي لهذه التجمعات مادام انجازها والسهر على صيانتها وتسييرها يتطلبان تسيير اموال طائلة تحمل أعباءها الامة بكاملها .

وترمي سياسة التوازن الجهوى الى اقامة هيكل عمراني يوزع توزيعاً منسقاً على كافة مساحة البلاد وذلك باستعمال مدروس لطاقة الانسان. اذ الامر يتعلق هنا بمضاعفة المجهودات الحضرية حيث يجد الانسان وسائل اندماجه التام، وحيث تتوفر لكل فرد الظروف الكاملة لازدهاره الثقافي والاجتماعي والاقتصادي .

ان سياسة التوازن الجهوى ترتكز على البرامج الخاصة التي يتم اعدادها باتصال مباشر مع الجماهير الشعبية نفسها. وان هذه السياسة التي يجب أن تتواصل بالبرامج البلدية وبوسائل أخرى، تعبر عن ارادات التحكم في مسيرة التنمية. فهي تتطلب يقظة مستمرة لتفادي الانحرافات والفارق والتوترات التي تنتهي عن أي توسيع سريع لا يخضع للمراقبة الكاملة. وسوف تطبق كلما اختل التوازن وأدى الى تخلف اقتصادي لجهة ما بالنسبة للجهات الأخرى في البلاد .

خامساً - الاساليب الاشتراكية للتسيير

ان التملك الجماعي لوسائل الانتاج وكذلك دفع تنمية البلاد وفقاً للمنهج الاشتراكي يطرحان قضية أسلوب تسيير أملاك الامة وانشطتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وان هيكل وانماط التسيير التي يقتضيها حل هذه القضية يجب أن تستجيب بصفة لانقة لمجموعة من الاهداف تتمثل في تأمين محافظة سليمة لاموال الشعب، وضمان ائمه متواصل وعال لطاقات البلد في جميع المجالات، وتسيير الحياة الاقتصادية،

التصنيع التي قامت بها القيادة الثورية قد تضمنت كهدف لها زيادة على استرجاع الثروات الوطنية وتشييد منشآت انتاجية، تكوين القاعدة البشرية لهذا التصنيع الذي يتمثل في العمال اليدويين والاطارات الضرورية لتسخير الانشطة الجديدة. وبعبارة أخرى فإن وجود فئة عمالية واسعة تشتمل على العناصر الضرورية لتأثيرها وتتحمل أعباء المسؤوليات المتعددة الناجمة عن سير أنشطة الانتاج، كان غير ممكن الا عن طريق تطبيق التصنيع نفسه، الامر الذي جعل من الصعب تصور هيكل للتنمية الاقتصادية لا ترتكز، بادئ ذي بدء، على التدخل المباشر للدولة. وان مثل هذه المشاكل تطرح كذلك على قطاعات الانشطة الأخرى وتطلب حلولاً مماثلة.

وباعادة تنظيم الولايات والبلديات التي تمت بفضل القانونين اللذين صادقت عليهما بهذا الصدد القيادة الثورية، تعزز القطاع الاشتراكي في الجزائر بتنوع جديدين من المؤسسات: مؤسسة الولاية، ومؤسسة البلدية، بحيث أصبحت كل من الولاية والبلدية أرضية جديدة لتعزيز وتوسيع نطاق القاعدة الاقتصادية للاشتراكية في الجزائر.

وهذا النوع من المؤسسات يلبيان أساساً الاهداف التالية :

- استكمال عمل المؤسسات الوطنية بالتركيز على أنشطة التحويل التابعة للصناعة الخفيفة والمتوسطة وكذلك أنشطة الخدمات خاصة في مجال التوزيع والاشغال العمومية.

- تحقيق الامركزية الاقتصادية، وارساء التوازن الجهوي الرامي إلى منع جهات البلاد درجة معينة من الاستقلال الذاتي في ميدان وسائل التنمية والتموين العادي.

ولقد أصبحت الولايات والبلديات، بفضل تكفلها بابعاد الحلول لجزء من مشاكلها العاجلة، وبتدخلها المباشر في الانتاج وتسخير الانشطة الاقتصادية، هيكلًا مساندًا وقوية حيوية تعمل لبناء الاشتراكية.

اما في قطاع الزراعة، فان هيكل التسيير هي أقل مرکزية نظرًا لخاصيات الانشطة الفلاحية التي يصعب ان يطبق عليها نمط لتسخير موحد شديد التركيز. ان الميثاق الوطني يطرح بالنسبة للثورة الزراعية المفاهيم التي تشكل قاعدة لتطبيق المنهج الاشتراكي على تسيير الانشطة الزراعية، سواء تعلق الامر بالاراضي التي تملكها الدولة والمحصصة للقطاع الاشتراكي بما فيها التعاونيات، او تلك التي يملكها صغار الفلاحين فيما اذا ابدى هؤلاء رغبتهم في التعاون سعيًا للحصول على فعالية أفضل في مجال استعمال وسائلهم، والاستفادة من مزايا التنسيق والتضامن.

على أن الدولة تمارس دورها في التوجيه والتنسيق من خلال نشاط الادارات المختلفة والدواعين التي تجمع بين يديها الانشطة المشتركة لاضفاء القيمة والخدمات المشتركة.

وأخيراً فان المؤسسة الاشتراكية تتضمن، بحكم وجهتها، مهمة اجتماعية تهدف الى اكمال المجهود الوطني في مجال التربية

الاجتماعية، كما ان المؤسسة الاشتراكية هي البنية الملائمة لها تقوم به الدولة في بناء الاشتراكية.

ان المؤسسة الاشتراكية، باعتبارها وحدة تابعة لملكية الدولة التي تشرف عليها مباشرة، هي الاداة الاكثر ملاءمة لتجسيد اهداف الثورة في مجال تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج، اذ ان ملكية الدولة هي أعلى شكل من اشكال الملكية فانها المؤسسة الاكثر اهلية للإشراف على تسيير ممتلكات هذا المجتمع. انها بالنسبة للدرجات التنظيم الاساسي للبلاد، تحتل الدرجة التي تتأكد فيها وتجلى مصالح الامة وارادتها في مجموعة وليس مصالح وارادة محدودة لا تعمد مهمها كانت اهميتها، ان تكون جزءاً من الامة.

ان الدولة بوصفها منبثقه عن القوى الاجتماعية التي تؤيد الثورة والتي يهمها بالدرجة الاولى نجاح الاشتراكية تكتسب محتوى اشتراكي ومتاكد كتعبير عن سلطة جميع العمال على الصعيد الوطني. فبفضل نشاط الدولة من خلال تدخل ممثلتها، يمارس العمال سلطتهم على قيادة الاجهزه وانشطة البلاد في جميع المجالات وخاصة في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبهذا الصدد ينبغي الكشف والتنديد ببعض الميل التي تهدف، عن طريق محاولتها ايجاد تعارض بين فكرة الديمقراطية الاشتراكية وفكرة الدولة فيما يتعلق بتطور ثورتنا، الى التشكيك في الطابع الاشتراكي للدولتين وفي القيادة الثورية التي تقود عملية البناء الوطني وتشيد الاشتراكية.

ان نشاط الدولة نفسه، لكي يكون ناجحاً ويسير كما ينبغي وفق الخط الرئيسي للثورة، يقتضى وجود حزب طلائعى متين، متسلح بتصور نظري صحيح لهام الثورة، حزب يحدهو ايمان نورى عميق بمستقبل الامة وبعدالة قضية الاشتراكية، حزب يحسن تكيف عمله على ضوء التجارب المستخرجة من الممارسة وعلى ضوء الافكار الجديدة المنشقة عن تطور الفكر.

ولذا فمن الطبيعي ان توجد المؤسسات التي هي ملك للدولة، ضمن الهيكل التي يعتمد عليها مسار تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج الذي قادته الثورة، تلك المؤسسات التي تشكل، زيادة على ذلك، احدى الادوات المباشرة لنشاط الدولة في المجال الاقتصادي. ويعتبر الشروع في تطبيق ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، مرحلة جديدة في تنظيم المؤسسات وتعبئتها العمال في عملية تحقيق اشتراكية الاقتصاد.

والواقع انه لا يمكن تصور استغلال الثروات الباطنية أو تسيير المنشآت المنجزة بفضل موارد طائلة سخرتها الدولة الاشتراكية اذا لم تتول الدولة نفسها ادارتها المباشرة والاشراف عليها.

وبالاضافة الى ذلك، حيث لم تنشأ خلال العهد الاستعماري، الا بعض الانشطة الصناعية المحدودة والهامشية، فان سياسة

مركّزت بعد في تسيير الثروة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد عندما برزت الدولة الاشتراكية كنتيجة للمسار الثوري الذي حول قواعد المجتمع الجزائري. لذا فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسة يندرج ضمن المسار الثوري، كخطوة إلى الامام نحو تثبيت السلطة الاشتراكية، ويستحبب لأحد الاساليب المفضلة التي يمكن أن تنتهجها هيأكل التنظيم لتسيير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اطار المجتمع الاشتراكي.

وبهذا الصدد، ينبغي أن نفرق بوضوح بين مساهمة العمال المحسدة عبر التسيير الاشتراكي للمؤسسة، في اطار بناء المجتمع الاشتراكي لبلادنا من جهة، والمساهمة في التسيير التي تطالب بها، لفائدة العمال، بعض المنظمات السياسية أو النقابية في البلدان الرأسمالية من جهة ثانية. ففي الحالة الأولى تعني المساهمة تعزيز سلطة العمال التي تجسّدت في الدولة الاشتراكية، أما في الحالة الثانية، فالمساهمة لا تعني، بالنسبة للعمال، إلا انتزاع أو تحصيل قسط من السلطة التي بين أيدي ملاك خاصين لرأس المال ضمن اطار دولة ما زالت تمثل سلطة البورجوازية.

ان مساهمة العمال في اطار التسيير الاشتراكي بالجزائر، تشكّل وسيلة تؤدي، في مجال تسيير شؤون مؤسسة معينة وبواسطة مجالسها المنتخبة، إلى أشراف عمال هذه المؤسسة في التسيير مع المسيرين الذين عينتهم الدولة. على أن هؤلاء الذين يعتبرون بدورهم عمالاً يتتقاضون أجراً من نفس المؤسسة، لا يمثلون فئة متناقضة مع العمال الآخرين. وخلاصة القول، فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسات هو بمثابة بوتقة تنصهر فيها جميع الطاقات البشرية للمؤسسة، كما انه عنصر انسجام بين جميع العمال المتممّن، بصفة متنضمة، في نفس المهمة التي تتمثل في بناء الاشتراكية. أما في المجتمع الرأسمالي، فالامر على عكس ذلك، اذ ان المساهمة حتى ولو كانت واسعة الى درجة التسيير المشترك فليس لها من مدلول الا معنى توازن جديد لقوى متجابهة : العمال من جهة والملاك الخواص لرأس المال من جهة أخرى.

ولا شك ان التسيير الاشتراكي للمؤسسات لم يطبق بعد تطبيقاً تاماً، وانه من الضروري توسيع مجالات تطبيقه، في أقرب الآجال، إلى مجموع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما ينص على ذلك ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

ولا شك أيضاً في أنه قد طرأ، عند تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسة، صعوبات في الميدان تنجم في الغالب عن ضعف في تنظيم المؤسسات ونقص في نضج الاطارات المسيرة أو المسؤولين النقابيين.

لا ان هذه الصعوبات سيسهل تذليلها بالتربيّة السياسية، وبعمليات التوضيح التي يجب القيام بها ازاء مجموع العمال في كل المستويات.

ان دور التنظيم النقابي دور أساسى في القيام بالعمل السياسي الذي يجب الشروع فيه وتوجيهه باشراف الحزب.

والتكوين بما تقوم به من اسهام في حل مشاكل المحيط الاجتماعي الثقافي للقطاع الانتاجي، ورفع المستوى المهني والتكنى والثقافي للعمال.

2 - التسيير الاشتراكي للمؤسسات يجعل العمال واعين بوضعيتهم كمنتجين احرار ومسؤولين، ويمكّنهم من أداء دورهم كاملاً في بناء الاشتراكية.

لقد أصبح العمال بفضل السياسة التي سلكتها القيادة الثورية قادرین على احتلال مكانتهم التي يستحقونها في تسيير الاقتصاد وبذلك أصبحوا مؤهلين ليقدموا دعماً قوياً وواسعاً لنشاط الدولة. وهذا هو الهدف الذي ينشده التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي طبقته القيادة الثورية.

ان بناء الاشتراكية يتضمن، بالإضافة إلى تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج، أن تكون سلطة الدولة بين أيدي القوى الاجتماعية المؤمنة بالثورة الاشتراكية كما يتضمن مشاركة العمال في تسيير الاقتصاد والتزام الجماهير الكادحة في كل مراحل بناء الاشتراكية والنضال من أجل ضمان انتصارها.

ومن الطبيعي والحالة هذه أن يكتمل تنظيم هيأكل تسيير القطاعات الاقتصادية، اعتماداً على الميثاق المتعلق بالتسبيّر الاشتراكي للمؤسسات بتنصيب هيئات ووضع قوانين تسمح بمشاركة العمال مشاركة مسؤولة في التسيير تظهر في مجال اعداد واتخاذ القرارات ومراقبة تطبيقها. تلك القرارات التي تتوقف عليها وضعية العمال ومستقبلهم من خلال مصير المؤسسة التي ينتهي اليها. وبذلك يسجل ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بداية مرحلة جديدة في مجال اقامة العلاقات الاجتماعية الجديدة التي أقرّتها القيادة الثورية.

أما فيما يخص عمال القطاع الانتاجي في الزراعة فان هؤلاء يساهمون مساهمة نشيطة في تسيير وحداتهم بفضل الهيأكل التي أسست لهذا الغرض في القطاع العلاجي.

وقد أصبح التسيير الاشتراكي للمؤسسات يشكل اليوم اطاراً ملائماً لتبنيه العمال من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة اندفاعهم في معركة الانتاج، وفي عملية دعم القطاع الاشتراكي.

وهو يخلق الشروط التي تسمح لكل العمال بأن يعوا وضعيتهم كمنتجين احرار، وأن يسطّلوا بدورهم كاملاً في صنع الاشتراكية بالجزائر. وسيكتسي هذا الدور طابعاً خاصاً كلما تأكد التسيير الاشتراكي للمؤسسات من خلال مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمة، وكلما زادت جرأة الاطارات في جميع المستويات، تلك الجرأة التي تحظى بالاولوية ضمن الاهداف التي حددتها سياسة البلاد.

ان تطبيق سياسة مساهمة العمال في تسيير المؤسسة يشكل مرحلة جديدة في تعزيز ممارسة العمال سلطتهم في تسيير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. وهو لا يمثل بداية لاستيلاء العمال على التسيير لأن سلطتهم قد

ولكن بمجرد ما تتدخل الاجهزة الادارية من وجودها ذاته غاية لنشاطها فان الظاهرة البيروقراطية تحل محل التسيير الحقيقي، وتصير بالنسبة للإنتاج وسير الامور، مصلحة تحجر واختناق. وتبلغ هذه الظاهرة أوجها عندما يتأثر بها سلوك المسؤولين وكل ارباب السلطة. فأنذاك تصدر القرارات دون أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورات الانتاج والعمل كما يفرضها الواقع، بل كثيرة ما تكون هذه القرارات في تناقض مع مصلحة المؤسسة، ويمكن كذلك ان تنجم نفس الحالة، اذا صدر عن الادارة تصور خاطئ لدورها يجعلها، بدعوى التسيير الحسن تتدخل في شيء مما يفضي في النهاية الى نظام متاحر يخنق المبادرة ويقضي على روح الابداع.

ان البيروقراطية لا تشكل ظاهرة تختص بالمؤسسة والاجهزة الاقتصادية فقط.

ان جهاز الدولة على مختلف مستوياته معرض ايضاً للداء البيروقراطية ويمكن ان يكون بدوره مصدراً لعرقلة حسن سير المؤسسات والنشاط الاقتصادي. وتصف البيروقراطية داخل جهاز الدولة بتعدد الاجراءات والتنظيمات التي تتصرف احياناً بالسطحية والعجز عن تقديم أي حل للمشاكل التي يفترض فيها ان تسويتها، وتنتهي غالباً الى تناقض بعضها مع بعض، لتتشكل تداخلات معقدة تجبر المسيرين الاقتصاديين وتدخل الببلة على المواطنين. بل انها، زيادة على ذلك، قد تخلق مشاكل جديدة أشد ضرراً من تلك التي أرادت تفاديهما او تسويتها. وفعلاً فان متطلبات التنظيم والرقابة تستلزم وجود اجراءات ملائمة. لكن لا بد من التفرقة بين الاجراءات التنظيمية البالية التي يحافظ عليها لجرد رتابة التسيير، والتنظيمات الازمة لاكتفاء الرقابة الاشتراكية. وان مكافحة تعدد الاجراءات التي لا جدوى منها هي جزء من معركة التنمية لانها تسمح بتوفير وقت ثمين في بناء الامة، وتدخل في نفس الوقت بعدها هاماً على الثورة الثقافية من أجل تكوين ادارة في خدمة الشعب.

ولتفادي كل هذه المضار يصبح تدخل القاعدة عملية اتقاده، ان المجالس الشعبية ومجالس العمال داخل المؤسسات والوحدات المسيرة ذاتياً والتعاونيات تشكل ناقوس انذار يلف انتباه المسؤولين وتعتبر في نفس الوقت مركز اتجاه وعمل يوجه وسائل التصحيح.

وبهذا تفرض المجالس الشعبية ومجالس العمال نفسها كوسيلة ديمقراطية لمكافحة ظاهرة البيروقراطية، لكن من حق الهيئات المسؤولة على مختلف مستوياتها ان تبحث عن الحلول الملائمة وتطبقها لتنظل الهياكل الادارية وفية لدورها الرامي الى مساندة الانتاج وضمان سير الامور في البلاد على احسن وجه. واحسن علاج للبيروقراطية يتمثل في المهارة والسرعة اللتين يعمل بهما الجهاز الاداري للدولة وفي بناء تسيير الاقتصاد من أجل كشف وتصحيح نقائصهما وتحسين أساليبهما وفعاليتها.

وان تحسين قواعد التسيير بصورة عامة وحسن سير الديمقراطية داخل المؤسسات، سوف يساهمان ولا شك، في تحقيق النجاح الكامل للتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

على انه، بالرغم من هذه الصعوبات التي لا تعتبر، اذا قورنت بالنجاحات التي حققتها معظم المؤسسات الاشتراكية، بما فيها كبريات المؤسسات، فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسة قد تأكد بعد كاختيار عادل وحل مستقبلي.

انحزب بوصفه يضم الطليعة النضالية من بين كل فئات العمال وضمن مجموع القطاعات التي يتشكل منها نشاط البلاد، يجب ان يقوم بدور أساسى من أجل تحقيق الانسجام الضروري بين ممثل عمال المؤسسة أو الوحدة وبين زملائهم الذين أنيط بهم مهمة تمثيل الدولة الاشتراكية التي تنسجم فيها مصالح سلطة المجموعة العمالية للامة.

3 - ان تدخل القاعدة يمثل نقيف الظاهرة البيروقراطية، وان خير علاج لهذه الظاهرة هو مقدرة الدولة وهيكل التسيير على احداث تحسينات داخلية في اجهزتها.

ان تشييد الاشتراكية والاقتصاد يحمل في طياته خطراً دائماً لبروز الظاهرة البيروقراطية، مثلما هو الشأن في كل عمل يرتكز على هيكل منظمة تستدعي تدخل مراكز اصدار القرار، التابعة لسلم تصاعدي مركزي.

ان البيروقراطية تمثل تقلصاً بالنسبة للوظيفة الادارية ونظام التسيير، وبذلك فانها تشوه النظام وتبعده عن أصله او تحدث التحجر او الشلل وربما أدت إلى انحرافات تبعد عن أهداف الثورة وتخل بمفهوم الاشتراكية وروحها.

لذلك تمثل الادارة والتسيير وظيفة حيوية في حياة كل منظمة وتشمل هذه الوظيفة في نفس الوقت الهياكل التي ترتكز عليها هذه المنظمة وطريقة تسييرها. وليس الادارة والتسيير غاية في حد ذاتهما بل ماهما الا وسيلة ضبطت من أجل الوصول إلى هدف يراد تحقيقه بالعمل. وان التسيير داخل النشاطات الاقتصادية له مكانته في بداية الانتاج ونهايته. فهو الذي يضمن امداد النشاط الانتاجي نفسه بما يحتاج اليه وعليه يعتمد تنظيم تطوره التقني.

وعلى وجه العموم فان الادارة هي التي تنظم العلاقات الموجودة بين مختلف قطاعات النشاط الوطني وبذلك يصبح سلوكها ونشاطها تأثيراً مباشر على حياة الوطن. وهكذا يبدو ما للوظيفة الادارية من أولوية في الاقتصاد، فكيفية القيام بالمهام الادارية بالنسبة لآية مؤسسة اشتراكية تكون في نفس الوقت شرطاً للنجاح ودليل عليه. ولهذا ينبغي للمؤسسات الاشتراكية ان تعمل دوماً على تحسين أساليبها الادارية وان تشغل في هذا الميدان موظفين تعنى بتحسين مؤهلاتهم باستمرار. وتتجدر الاشارة الى ان النتائج التي حصلت عليهما البلدان المتقدمة وكل القطران التي نجحت في عملية التنمية، ترجع في معظمها الى فعالية ادارة شؤونها ونجاعة طرق تنظيمها.

في التأثير البشري المناسب وفي التقاليد المعروفة في ميدان تسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب متطلبات العصر، وتجابه كل المصايب المرتبطة بما في المحيط الداخلي من ضعف وبما في الخارج من أوضاع معادية في أكثر الأحيان .

ينبغي أن لا يؤدي تمرُّز الامكانيات التي ت يريد القيادة الثورية أن تحصل عليها بهدف اعطاء المؤسسات الاشتراكية الحجم الضروري للنجاح في مهمتها، إلى مرتكبة معرفة ببرق وقراطية خانقة .

ان قوة المؤسسة ترجع أساساً إلى كيفية استعمالها لوسائلها أكثر مما تعود إلى مدى حجم هذه الوسائل .

ولهذا يجب أن يحترم التنظيم الداخلي للمؤسسة وقوانين تسييرها مبدأ اللامركزية ومبدأ توزيع الصالحيات اللذين جعلت منها القيادة الثورية أساساً للتنظيم السياسي والاقتصادي للبلاد .

وبهذا الصدد فإن على الادارة والمصالح المركزية أن تتكلف بكل ما يتعلق بسياسة الانتاج والتسيير والتغطية والرافبة، وبكل ما يتصل باقامة الهياكل والوسائل الاكثر تكيفاً مع انجاز الاهداف المنوطة بالمؤسسة وكذلك كل ما يساعد على تعزيز فعاليتها ورفع كل من مستوى المردودية ومستوى انتاجية العمال .

ومن جهة أخرى يجب أن يترك قدر كبير من حرية المبادرة للوحدات والاقسام الكبرى التي تتناسب مع توزيع المهام داخل المؤسسة بحيث يمكن لها انجاز عملها دون عرقلة ودون تحمل لاعباء بيرق وقراطية لا تجدى نفعاً .

ان المؤسسة ذات الطابع الوطني تخضع للسلطة المباشرة للحكومة بواسطة الوزارة الوصية. كما تتولى الولاية الوصائية على المؤسسات الولاية، والمجلس الشعبي البلدي الوصائية على المؤسسات البلدية. وتمارس انشطة كل انواع المؤسسات، حسب طبيعتها، في اطار قواعد مضبوطة من طرف الحكومة وفقاً للصالحيات المعطاة لختلف الدوائر الوزارية .

وإذا كان من الضروري، في الوقت الذي تتحتم فيه البدء في بناء البلاد والشرع في عملية التنمية، أن تعطى الاسبانية لما من شأنه أن يمكن من بلوغ الاهداف المحددة وذلك بالسعى قبل كل شيء إلى تدليل المعيقات الصعبة الناجمة عن الوضع الذي خلفه الاستعمار. فقد حان الوقت للعمل داخل كل المؤسسات الاشتراكية، وفي مجموع الوحدات وتعاونيات القطاع الانتاجي الزراعي على احلال الصرامة في تطبيق قواعد التسيير والقيام أكثر فأكثر باعادة الاسبانية لفعالية الاقتصاد التي ترتكز على النتائج المالية للمؤسسة تمثيلاً مع تحقيق الاهداف العليا للثورة. إذ يجب عليها بصفة خاصة ان تبذل الجهد الضروري للتخفيف من تكاليف الانتاج والتوزيع، وتحسين نوعية منتوجاتها وتسويقيها باسعار تزايد قدرتها على المنافسة.

فالعمل الواعى لللإطارات والمناضلين الثوريين داخل الجهاز الإدارى للدولة، واجهة التسيير وداخل شاطئ الحزب، والمنظمات الجماهيرية، وكذلك المراقبة المعاشرة من جمهور العمال ومساهمتهم في التسيير من خلال مجالسهم داخل التعاونيات الفلاحية، وفي إطار التسيير الاشتراكي للمؤسسات تشكل كلها انشط سلاح لتفادي المخاطر الناجمة عن البيرق وقراطية والقضاء عليها.

وإذا كان من الضروري خوض معركة صارمة ضد كل شكل من اشكال البيرق وقراطية، فإنه يجب التمسك بالحذر الشديد من تلك التصرفات التي تخفي، تحت عنوان انتقاد البيرق وقراطية، نزعات ترمي إلى تقليل دور الدولة وتفضي عملياً إلى توسيع رقعة الرجعية. ولهذا يجب الاحتراز من النظريات المزيفة حول الاشتراكية التي لا تعبر في الحقيقة الا عن النزوع إلى المساواة المطلقة التي تصدر عن روح بورجوازية صغيرة، والتي برهنت تجربة بلدان عديدة على أنها تخدم القوى المحافظة، بواسطة بث الافكار التي تؤدى إلى تعميم الثورة.

ان استرجاع السيادة الوطنية وتشييد الاشتراكية والكافح ضد التخلف، وبناء اقتصاد عصري مزدهر، والتسلح بالبيضة أداء الاخطر الخارجية، كل هذا يتطلب دولة قوية تزداد قوتها باستمرار، لا دولة يراد لها أن تضمحل وهي في المرحلة الاولى من عمرها بدعوى أن الاشتراكية لا يمكن أن تسمع بازدهار الفرد وتحرر الانسان، مع وجود سليميات مركزية وأجهزة منظمة.

4 - يجب أن يخضع تسيير المؤسسات الاشتراكية أكثر فأكثر لمعايير الفعالية الاقتصادية.

ان اقامة المؤسسة الاشتراكية قد خلقت الاطار التنظيمي الملائم الذي يسمح لختلف القطاعات الاقتصادية، بما عدا القطاع الانتاجي في الزراعة الذي نظم حسب اساليب اخرى، ان تنظم هيكلها وتسفر عن كيانات تعين عليها ان تكيف مع مختلف مراحل التنمية الوطنية ومع ما تحقق من رقى في مجال التمكن من التكنولوجيا والتقنيات العصرية المتصلة بتسخير المؤسسات.

وتشمل المؤسسة الوطنية في الفالب، وعلى المستوى الوطني، كل ما يمثله القطاع الاقتصادي من فروع كما تشمل فيما تبقى من الحالات اجزاء معينة ومتجانسة من النشاط الاقتصادي مدمجة احياناً وظائف الانتاج والتسيير والتسويق والخدمات فيما بينها حتى تضمن بذلك دعم الانتاج وترسيخ فعالية الامكانيات المتوفرة بصورة افضل.

وفي ظروف بلد طبعته الضغوط المسوقة عن التخلف الاستعماري، لا يمكن بناء المجتمع الجديد وتشييد الاقتصاد الا باشراف الدولة التي ينبغي، بالضرورة، أن تتدخل لتنسيق الجهود، وتدفع وتقود العمليات التي تستهدف استدراك النقص

الاشتراكية في الجزائر ستعمل ككيان حيٍّ وفعال يستمد حيويته من نفسه ويقوم داخل الاقتصاد بوظيفة الحث والتتجدد التي هي منبع الازدهار والرقي.

5 - ان اساليب التسيير ليست قواعد جامدة :

اذا كان كل من ازالة استغلال الانسان للانسان، والتمكك الجماعي لوسائل الانتاج، وممارسة سلطة الدولة من طرف القوى الاجتماعية للثورة، ومساهمة العمال في تسيير المؤسسة والتوزيع العادل للدخل القومي، اذا كان كل هذا يمثل القواعد الاساسية للاشتراكية ويشكل المباديء الدائمة التي لا يمكن تغييرها دون المس بالطابع الاشتراكي للنظام الاجتماعي، فان هيكل التسيير، سواء في المؤسسة الاشتراكية او في التسيير الذاتي او في التعاونية، هن على العكس من ذلك قابلة، بطبعتها للاكمال وبالتالي للتطور. فهي لا تشكل قواعد غير قابلة للتتحول ومعنى هذا أنه يمكن تعديل هذه الهياكل وتحسينها، او تجويدها طبقاً للتجربة والاهداف الجديدة التي يتبعها بلوغها، ولتنمية القوى الانتاجية، ورفع درجة النضج والوعي الاجتماعي لدى العمال وما تم من تقدم ورقي على جميع الاشكال .

وبهذه الشروط يتم ضمان الانماء الاقتصادي للبلاد ومواصلة السير نحو الرقى التقني والثقافي والاجتماعي كما تومن الاستمرارية الضرورية لرفاهية الامة وازدهارها.

ومن جهة اخرى يجب ان تسم المؤسسات الاشتراكية اكثر فاكثر بالحرص الشديد على تلبية رغبات التعاملين معها وارضاء المستهلكين المستفيدين لمنتجاتها المنتفعين من خدماتها. بحيث تصبح الرغبة والحرص على تحسين نوعية منتجاتها بمثابة المؤشر المميز لقابلية كل مؤسسة اشتراكية على تحمل مهامها ازاء المواطنين. كما يجب على المؤسسات الاشتراكية ان تتبع بفكرة انها هي التي في خدمة الشعب وليس العكس، وان عليها التزامات نحو الجمهور. اذ ان ما ستقوم به من ارضاء رغبات التعاملين معها يزيد لامحالة من الاقبال على منتجاتها، الامر الذي يشكل عاماً حاسماً في استمرارية توسيعها وازدهارها.

وبعد ما تحرر مباديء التنظيم وقواعد التسيير هذه، وبقدر ما يجري تطبيقها عملياً بكيفية سليمة، باستخدام كل الموارد التقنية الحديثة في تسيير المؤسسات، فان المؤسسة

الباب الرابع الدفاع الوطني

كما أعاد الجيش تنظيم نفسه وفقاً للمهام الثورية الجديدة في نفس الوقت الذي كان يضطلع فيه بالمسؤولية الصعبة المتمثلة في تحويل بنياته ومكانه، في إطار الاهداف التي ترى يوماً بعد يوم، الا يكتفى بضمان الدفاع عن البلاد، بل كان عليه أيضاً أن يشارك في إعادة بناء الوطن، ويساهم في تعميق الاختيارات الاشتراكية .

ان جبهة التحرير الوطني وجيشه التحرير الوطني اللذين توحدهما أونت الروابط، قد استمدوا معاً عمله وجودهما من ارادة الامة الجزائرية في التحرر من النير الاستعماري، معتمدين في ذلك على الطاقات الحية للشعب بأكمله. وقد شكل جيش التحرير الوطني، الذي طبق المباديء الاستراتيجية للحرب الثورية، رئيس حربة للكفاح الذي خرج الشعب الجزائري منه منتصراً .

وهكذا، فان الجيش الوطني الشعبي، الذي يضمن استقلال البلاد وسيادتها، ويشكل عامل استقرار ووحدة وطنية، قد استند إليه بصورة دائمة المهام التالية :

وقد صهرت حرب التحرير الوعي الثوري لدى المناضلين : جنود جيش التحرير الوطني الذين نبعوا من الجماهير الشعبية ومن الفلاحين أساساً ، واستهدفت تضحياتهم، علاوة على الاستقلال، احداث التغيير الجذری في المجتمع. ومن هنا استبعد المفهوم التقليدي الذي يجعل من الجيش، مؤسسة على هامش المجتمع، بعزل الجندي عن الشعب لانه لا يمكن ان تقوم ثورة في بلدان العالم الثالث بدون جيش ملتزم بالثورة .

ان الجيش الوطني الشعبي ، سليل جيش التحرير الوطني، قد استمد منه طابعه العميق ، وهو لذلك يشكل الدرع الاساسي للدولة الاشتراكية .

- الدفاع عن سلامة التراب الوطني وحدوده الثابتة .

وقد برع الجيش الوطني الشعبي منذ سنوات الاستقلال الاولى بوصفه القوة الوحيدة المناسبة المنظمة القادرة على مواجهة المشاكل الخطيرة التي كانت تجاهلها البلاد آنذاك . ووضع الكثير من اطاراته تحت تصرف مصالح الحزب والدولة لسد الفراغ الاقتصادي والاداري السائد في تلك الفترة .

- الدفاع عن الثورة الاشتراكية .

- المساهمة في تنمية البلاد، وفي تشييد مجتمع جديد .

ومن بين المهام العسكرية التي قام بها الجيش الوطني الشعبي ، تجدر الاشارة الى نشاطه من أجل الدفاع ضد الاعتداءات التراب الوطني، ومشاركته في الكفاح ضد الصهيونية في المشرق العربي . وعلاوة على ذلك فان الجيش الوطني الشعبي ، طبقاً لاختيارات البلاد، لم يدخل وسعاً في تقديم الدعم، سواء لحركات التحرير الوطني للبلدان التي مازالت ترزح تحت نير الاستعمار، او التي تتعرض لسياسة

ويجب أن يكون الدفاع الوطني شعبيا، شاملًا ومتكملا، دائماً ومتطورا، متنامياً بانسجام مع سياسة البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

وحتى يكون تصور الدفاع الوطني تصوراً منطقياً مع روح الثورة، يجب أن يجعل من العنصر الشعبي عاملًا حاسماً في الاستراتيجية التي تعتمد على العدد والمدة وعمق المجال.

لقد كانت الفضائل العريقة للشعب الجزائري، وتعلقه الشديد بالارض والحرية، وايمانه بالاستقلال، وقدراته الثورية، أساساً لانتصاراته في حرب التحرير الوطني، ولا تزال هذه الفضائل راسخة في بلادنا. ولهذا فإن تصورنا للدفاع الوطني ينبغي أن يغترف من معين التاريخ العسكري لبلادنا، لأن حصيلة الخبرات التي تجمعت أثناء الشدائدين تشكل مرجعاً يناسب مع عquerية الشعب الجزائري. وعلى الشعب، بعد أن صار سيد مصيره، أن يتصدى لكل الاخطار والاعتداءات التي قد تهدد الاستقلال وسلامة التراب الوطني وأمن الثورة.

ويقتضي بلوغ هذا الهدف تنظيمها منطقياً محكماً لجميع القوى الشعبية. ويحيط أن الفلاحين والعمال والشباب الذين هم القوى الأساسية للثورة، يشكلون مصدرًا هائلاً للطاقة والفضائل النضالية، فإن مساهمتهم الفعلية في الدفاع الوطني تكون في مستوى الوعي الذي يكتسبونه بفضل التربية والتكونين الايديولوجي والتأطير. وهذا الاعداد هو من مهام الجيش الوطني الشعبي.

ان الدفاع الوطني الشعبي يقتضي ايجاد صيغة ناجحة لتكوين الشعب العسكري، حتى يستطيع القيام بواجبه الدفاعي بكل فعالية. أما بالنسبة للشباب بوجه خاص فإن اعدادهم العسكري يمكن أن يتم أثناء فترة الدراسة.

ان مفهوم الدفاع الوطني يجب أن يكون تعبيراً عن مقدرة الامة على تعبئة كل الطاقات الكفيلة بضمان أمن البلاد والثورة.

وتشكل الطاقة الاقتصادية مقياساً أساسياً لكل سياسة للدفاع الوطني، ذلك أن الاقتصاد، والدفاع الوطني متراوطان، اذ ان التنمية الاقتصادية للبلاد تستلزم دفاعاً وطنياً ملائماً، كما أن سياسة الدفاع ترتكز على الاقتصاد، ويجب أن تأخذه بعين الاعتبار.

لذلك يجب أن توضع كل سياسة دفاع وطني، شعبي الطابع في منظور الاندماج في جميع ميادين الحياة الاقتصادية، بحيث يحد مفهوم الدفاع الوطني امتداده العملي في كل قطاعات البلاد وخاصة القطاعات الهامة المتصلة باستراتيجية التشبييد الاشتراكى وحمايته.

وعلاوة على الاجهزة المختصة التي تقع على عاتقها مسؤولية توفير وضمان الامن الوطني، فإن على كل مواطن أن يشعر بأنه معنى بالامن، ويساهم في توفيره بالبيئة الدائمة لمصلحة البلاد.

يجب أن يكون الدفاع عن الوطن منظماً باستمرار، وأن يكون قادرًا على ضمان أمن البلاد والثورة في كل وقت، ومهما كانت الظروف، ضد أي اعتداء. ويجب أن يكون الغرض منه اعداد

التفرقة، والميز العنصري ، أو للدول الصديقة المهددة من طرف الاميرالية.

ولقد تجسد التزام الجيش الوطني الشعبي بجانب الفلاحين الفقراء وعمال الارض، في جميع الميادين. وهكذا ساهم مساهمة فعالة في تطبيق ميثاق الثورة الزراعية، وقام كذلك بأعمال كبيرة في نطاق الثورة الصناعية، وشارك في انجاح التدابير الخاصة باسترجاع التروات الوطنية. أما في نطاق الثورة الثقافية فان كثيراً من المنجزات الهامة في مجال بناء المجموعات المدرسية والجامعية قد ارتبطت باسمه. وقد ساهم في هذا الميدان بصفة خاصة بتنازله عن جزء من الممتلكات العسكرية التابعة له كالشikenات والاراضي المخصصة للاستعمال العسكري لاستخدامها في الاغراض التربوية، كما ساهم من جهة أخرى في حملات التعریب ومحو الامية، وكذا في تكوين التقنيين والاختصاصيين لخدمة الاقتصاد الوطني. وينبغي أن يضاف الى هذه الانجازات، تنفيذ عدد من العمليات الهامة مثل فرع الالغام من مناطق الحدود، وشق طريق الوحدة الافريقية، واقامة السد الاخضر ، وحماية الاراضي واستصلاحها، وبناء القرى الاشتراكية الفلاحية التي يندرج انجازها في اطار الثورة الزراعية والقضاء على الفوارق الجهوية .

ان الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني ودعمه .

وتتحدد سياسة الدفاع الوطني طبقاً لاحتيارات البلاد الايديولوجية ، والتجربة الثورية المكتسبة خلال الكفاح المسلح ، والتقدم التكنولوجي وواقع البلاد وموقعها .

ان الجزائر التي هي بلد عربي وافريقي ومتوسطي، تقع في مفرق عالمي سريع التأثير بما يحدث من صراع وتوتر بين الدول الكبرى .

وهذا الموقع الاستراتيجي للجزائر ، واحتياراتها الايديولوجية تفرض عليها مزيداً من العرص على صيانة سيادتها الوطنية ويعتمد عليها انتهاج سياسة دفاع تجعلها في مأمن من التأثيرات الخارجية . وهي بوصلتها بلداً غير منعزل، لا يمكنها أن ترضى باستراتيجية الكتل ولا أن تصبح ورقة في سياسة الدول الكبرى وما ينبع عن ذلك من قواعد وأحلاف عسكرية .

ان الجزائر تناضل من أجل السلام والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسويه المشاكل الدولية بطريق التفاوض، وتطلعها إلى اقامة علاقات ودية مع جميع بلدان العالم، والعيش في سلام داخل حدودها. وهي لا تضرر أية نوايا عدوانية أو توسعية. ومن هنا يتضح أن مفهوم الدفاع الوطني عندها يكتسي الطابع الداعي للحسن. ان المسؤوليات العليا في مجال الدفاع وتحريك القوات المسلحة هي من اختصاصات قيادة البلاد التي يرجع إليها تحديد سياسة الدفاع .

عميق، بما تتحققه من رفع لمستواهم السياسي والثقافي، وتعزيز لوعيهم الاجتماعي، ودمجهم في نشاطات التنمية.

وهي تجعل الشبيبة تعيش ظروف حياة الجماهير الشعبية، فتحس بها وتصبح أكثر تفهمًا لها، كما تضمن للشبيبة الاحتكاك المباشر بالحقائق، إذ تلمس الصناعات الموضعية التي تواجهها جهود التنمية.

وهكذا يتعرف الشباب على جميع أبعاد الثورة، بهم كل مقوماتها وانعكاساتها، ويدركون أن الثورة لا تتحقق في النظريات، وإنما تتحقق على أرض الواقع بفضل العمل اليومي، التميز بالتجدد ونكران الذات، وبذلك يتمكن الشباب من اعطاء مفهوم الثورة معناه الحقيقي ومضمونه الفعلى.

ومن هنا يتجلّى أن الخدمة الوطنية تساهُم بفعالية في نشر العقليّة الاشتراكية وتأصيلها. ولذلك فإن مفهومها وطريقه تنظيمها، يجب أن يستهدَف جعلها مدرسة حقيقة للاشتراكية، ذلك أنها تمنح الشبيبة فرصة التعرُّف على الحياة الجماعية القائمة على مساواة حقيقة في التعامل بين أعضائها، وتلقنهم روح التقدِّس لصالح الجماعة، وتمكنهم من تعزيز روح الجهد التزويدي لفائدة الترقية الشعبية. وهكذا تتبع الخدمة الوطنية للشبيبة أن ترقى إلى مستوى المسؤولية الاجتماعية، وتجعلها واعية بضرورة الانضباط الذي تلتزم به عن رضى واقتضاء، والذي يكون أساسه اتفاق الجميع على الأهداف المنشودة، ذلك الاتفاق الذي يسمو عن النزعات الفردية، ويتحول مجموعة من الناس إلى وحدة ملتَحمة حول تلك الأهداف. إن جميع هذه العوامل تجعل من الخدمة الوطنية وسيلة للتربية الثورية التي تصنِّع المناضلين الوعيين القادرين على تصور الحلول الملائمة لمزيد من التنشيط للمسيرة الثورية للبلاد.

على أن للخدمة الوطنية، بحكم مقوماتها وأهدافها، بعداً آخر يتمثل في تعزيز التضامن الوطني، الذي تجمع بين شباب ينتهيون إلى مختلف الفئات الاجتماعية، والمستويات الثقافية، يتقاسمون نفس الحياة، ويمارسون نفس العمل، وهي تخلق لديهم روح التضامن والمساواة وتعزز شعورهم بالواجب في نطاق المشاركة في الدفاع الوطني وجهود التنمية، وهكذا تكسب الشباب، عن طريق ممارسة العمل، السواعي بوحدة تطلعاتهم مع العمال وال فلاحيين، وارادة المساعدة في بناء مجتمع، يمكن فيه لجميع المواطنين أن يعيشوا حياة كريمة محترمة، وأن يتوفّر لهم تكافؤ الفرص في الترقية الاجتماعية.

إن الخدمة الوطنية هي منظمة ترقية ثقافية واجتماعية للشباب الذين ينتهيون إلى فئات محرومة من الشعب وان دروس محو الأمية المخصصة للمجندين الاميين، سواء في التكتن أو في الورشات وكذلك دروس التكوين المهني التي تتزايد أهميتها في تكوين الشباب المجندين الذين لا مهنة لهم، تعطي كلها بعداً آخر للخدمة الوطنية كمؤسسة لترقية الشبيبة. وهكذا تكون مهمة الخدمة الوطنية هي تهيئة أحسن الظروف لادماج المجندين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ليكونوا، وبفعالية متزايدة، بناء الجزائر الجديدة.

الامة وتبنيتها لتكون متأهبة، في حالة الحرب، للقيام بواجب الدفاع، والتحوير السريع لجميع الطاقات البشرية والمادية، واستعمالها، وحمايتها، بكيفية فعالة.

ويجب أن يتتطور الدفاع الوطني باستمرار ليتكيف مع تطور التقنيات الحديثة، فالتقدم التكنولوجي يضيف باستمرار إلى وسائل الدفاع التقليدية، وسائل حديثة تقلب أحياناً مجموع المشاكل الاستراتيجية بصفة جذرية. ومن هنا فإن أحدى المهام الأساسية لجيشه تتمثل في العمل باستمرار على رفع مستوى التكنولوجى، وزيادة طاقات المقاومة لدى الامة باسرها.

فعل الدفاع الوطني أن يستجيب لمتطلبات الأوضاع الاستثنائية، ولظروف الحماية المستمرة للثورة. وتكتسي هذه الحماية أهميتها القصوى في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر تحولات عميقة في جميع الميادين.

ولقد شرعت البلاد في إنجاز عدد من المشاريع التي تهدف إلى تحقيق الاختيارات السياسية والاقتصادية للامة. وقد ضربت الثورة الجزائرية في الصميم، صالح جميع الذين حاولوا، وما زالوا يحاولون، في الداخل أو في الخارج، الاستحواذ على التروات الوطنية، أو توجيهها لفائدة خاصة على حساب الجماهير الشعبية. ثم ان الجزائر تقوم على الصعيد الدولي بعمل يجعلها، من بين بلدان العالم الثالث، في طبعة الكفاح ضد الإمبريالية. ولذلك يتعين عليها لا تهون بحال من الاحوال، من خطر التهديدات الكامنة أو المعلنة لقوى العدوان، المتشبّثة ببقاء نظام السيطرة على الشعب، واستغلال الإنسان للإنسان، وتفرض هذه التهديدات تنظيم دفاع وطني قوى يكون الجيش الوطني الشعبي محوراً له.

وإذا كان من واجب العمال وال فلاحيين والشبيبة الدفاع عن الثورة وضمان أمنها، فإن الجيش الوطني الشعبي يجب أن يظل هو الدرع الحصين الذي تحظى عليه كل محاولات الإمبريالية، وخلفائها واعوانها.

لا ان هذا الدور لا يقتصر على مهمة الحماية وحدها، فالجيش الوطني الشعبي يشكل أيضاً عنصراً محركاً لتقدير الثورة والتشييد الاشتراكي: فهو مشارك في جميع ميادين بناء المجتمع الجديد. وتشكل طاقته الهائلة عنصراً هاماً في ترقية الثورة الثقافية، والثورة الزراعية، والثورة الصناعية، وفي إطار إعادة بناء البلاد، وتحقيق التقدم الاجتماعي، فإن الجيش الوطني الشعبي كان دائمًا في طبعة خدمة إنجازات الوطنية، وذلك في معظم القطاعات. فمهام التنمية الكبرى التي يقوم بها تجعل منه مؤسسة تامة الاندماج في الحركة الشاملة للثورة.

* * *

ان الخدمة الوطنية بتكونيتها العسكرية للشبان المجندين، تشكل قاعدة للدفاع الوطني الشعبي، كما أنها ترمي إلى تحقيق أهداف لا تفصل عن المسيرة الثورية للتشييد الاشتراكي. فالخدمة الوطنية، زيادة على كونها تسمع للشبان باكتساب تكوين عسكري، توفر على بعد اقتصادي واجتماعي

ان الخدمة الوطنية تدرج في اطار الدفاع الوطني. ويجب ان تتم في اطار الجيش الوطني الشعبي، وان تسمح لكل الشباب باكتساب تكوين عسكري يجعلهم قادرين ، في كل لحظة ، ان يكونوا الحماة المسلحون للثورة، وللاستقلال ، وسلامة التراب الوطني. وهكذا يمكن ان يتحقق بالتدريج، عبر الدفعات المتتالية، الهدف السياسي المتمثل في اعداد جميع المواطنين للدفاع الوطني، الذي يجب ان يكون قضية الشعب بآكمته .

ومن أهم الاهداف التي أسننت للخدمة الوطنية، كامتداد لمهام الدفاع الوطني، تعزيز الشبيبة من أجل انجاز مهام التنمية الكبرى، وخاصة في صالح المناطق الاكثر حرمانا بالبلاد. وهي مدعوة لأن تقدم مساهمة متزايدة الامامية في مجهود البناء العام للوطن ، والنضال من أجل معو القوارق الجوية، وانجاح الثورة بجميع مقوماتها. وسيشكل الطريق الصحراوي انجازا هاما له من بعد وطني وافريقي. كما ان السد الأخضر الذي سيغطي آلاف الكيلومترات المربعة ، ستنجم عنه ظروف حياة جديدة ، بل سيساهم في تغيير وجه جزائر المستقبل .

فالخدمة الوطنية، اذن، هي مؤسسة رئيسية في المسيرة الثورية، ومقوم اساسى للتضامن والوحدة الوطنية حول اهداف مشتركة ترمى الى بناء مجتمع اكثر عدالة وازدهارا. انها واجب نحو الشعب والثورة، يندمج فيه الدفاع والتنمية ايما اندماج .

ان الخدمة الالوية سوف توجه اكثرا فاكثرا لمثل هذه المهام. وسيقوم الشبان بانجازها بحماس متزايد، لا سيما انهم سيكونون مقتنيين بان علمهم هذا يسامح بصورة حاسمة في تحسين حياة الجماهير الشعبية، وفي تنمية البلاد وتقدم الثورة .

الباب الخامس السياسة الخارجية

اليسيطرة على ارجاء المعمورة. وهكذا صار العالم الثالث الموقعي المفضل الذي تندلع فيه وتحدم كبريات الحروب في العالم المعاصر.

ان احدى الميزات الرئيسية لهذا العصر تكمن في التناقض الجوهرى بين قوات العدوان الامبرىالي من جهة، وحركة تحرير شعوب العالم الثالث، من جهة اخرى.

ان الجزائر لمقتبطة بما اجز من تقدم بفضل الانفراج الدولى الذى تعتبره عتصرا رئيسيا في تطور العالم نحو الرقى والسلام على انها لا يمكن أن تقبل بأن يعطى هذا الانفراج تفسيرا ضيقا، بحيث يقتصر على البلدان المتطرفة دون بقية العالم، اي الاغلبية الساحقة من البشرية ، التي يسلمنها الى مخالب الاستغلال وانعدام الامن وويلات العروب .

ربما كان التعايش السلمي الذي لا يكتنف جميع الشعوب، خطيرا ولا مستقبلا له، لانه لا فائدة من التحدث عن الانفراج اذا قضى على التوتر والصراع في بعض المناطق الجغرافية، لينبعشا على اشدتها في مناطق اخرى. ان السلم كل لا يتجزأ. ويجب ان تكون شاملة لاقتصار على علاقات «الكبار» فيما بينهم ، بل تشمل ايضا علاقتهم مع البلدان الصغيرة.

ولا يمكن أن يكون أمن الشعوب، واقامة سلام دائم على الاسس الديمقراطية ناتجين عن مشاورات تتم بين دول كبرى، تعكس توازننا ظرفيا في ميزان القوى. كما ان علاج القضايا الدولية الراهنة لا يمكن ان يكون حكرا على دوائر مغلقة، تملئ فيها بعض الدول ارادتها على مجموع العالم. بل انه

ان سياسة الجزائر الخارجية مرآة لسياساتها الداخلية، وهي تستهدف اساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وتورته، مع السهر على مقتضيات الامن والدفاع عن السيادة الوطنية. فاختيارنا لمجتمع اشتراكي مبني على الاستقلال الوطني، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين المواطنين، والنهوض بالانسان، ومكافحة التخلف، هو الذي يحدد تصورنا لسياستنا الخارجية. فالجزائر تسعى للدعم التضامن في الكفاح ضد الامبرالية والاستعمار، قد يمه وجديده. ولهذا فان جهودها تدرج في اطار الدعم غير المشروط لشعوب المكافحة في سبيل تحريرها الوطني، واحترام حقها في تقرير مصيرها واستقلالها. وتواصل الجزائر كفاحها المستميت لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وعلاقات دولية تضمن لكل الدول حق المساهمة في تسوية المشاكل الكبرى المطروحة في هذا العصر.

ان تعاظم القوى الاشتراكية والديمقراطية في العالم، والنمو المتزايد لحركات التحرير الوطني قد وفر اظروفا تاريخية مساعدة لقضايا الاستقلال الوطني والتحرر الاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم الثالث.

ان تقهقر الحرب الاردة، وما تحقق من التقدم في مجال الانفراج الدولي بحكم «التوازن النووي» بالذات، لم يؤدريا الى تحقيق السلام والامن الجمیع.

ان آسيا ، وافريقيا وامريكا اللاتينية ، هي الآن المواطن التي تحرى على أديمها العروب. والمؤامرات والانقلابات التي تدب من الخارج، وهي التي يدور فيها الصراع العنيف الرامي

في منظمة البلدان المصدرة للبتروöl وتشكيل هيئات البلدان المنتجة للمواد الاولية، واستعادة كثير من البلدان لثرواتها الوطنية، تبرز كلها بوضوح ان الانطلاقة التحريرية للعالم الثالث، قد أصبحت قوة جباره تغير، على مر الايام، اكثر فأكثر، طبيعة العلاقات الدولية.

والجزائر باعتبارها بلدان من بلدان العالم الثالث، متضامنة مع كل شعوب آسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية، من اجل تحررها السياسي ودعم استقلالها ونموها الاقتصادي والاجتماعي: وهى، في حدود ما لديها من الامكانيات، لن تدخل وسعاً في تقديم المساعدة الفعلية للذين يكافحون في سبيل حريةهم، وستأخذ كل المبادرات الكفيلة بتجنيد قوى القارات الثلاث من اجل التضامن في الكفاح، حول غابات مشتركة، لفرض حقوق شعوبها وضمان احترامها.

ان وسائل الضغط الضخمة والتنوعة التي تسخرها الامبرالية لاخضاع الدول المستعمرة سابقاً، خدمة لصالحها، بل لاستراتيجيتها، تحتم الاقدام على وضع خطة حمل ملائمة ومتضامنة بغية احباط جميع محاولات السيطرة.

ان تضامن الجزائر مع بلدان العالم الثالث في كفاحها التحرري، نابع من المثل العليا للثورة الجزائرية، المتجسدة في الحرية والاستقلال ومناهضة الامبرالية. وهو يشكل أحد المؤومات الرئيسية لسياستنا الخارجية كما أنه امتداد لاختيارنا المتمثل في عدم الانحياز.

ان حركة عدم الانحياز: التي هي وليدة الشعور بما تقسم به العلاقات الدولية من نواقص واختلال في التوازن، تزداد قوتها يوماً بعد يوم، وهي بالإضافة إلى التزامها بقضية العدل والسلام تتيح للبلدان الصغيرة تحمل نصيبها من المسؤولية في تدبير الشؤون الدولية.

ان عدم الانحياز هو التعبير عن ارادتنا في الاستقلال العام عن كل قوة أجنبية، وهو يجسد اصرار الثورة على أن تكون حررة من كل القيود الخارجية، وان تقرر سياستها الداخلية والخارجية وفقاً لصالح شعبنا، ومثله العليا التي توجه نشاطه على المستوى الدولي. وتشكل سياسة عدم الانحياز قاعدة صلبة لعمل تضامني تخوضه، ضد أي تسلط اجنبي، كل بلدان العالم الثالث، التي تعبر عن ارادتها في النضال من اجل استقلالها التام، وحريتها السياسية، والدفاع عن مصالحها الاقتصادية.

ان منظمة الامم المتحدة، تمثل، بالنسبة للبلدان غير المعاذلة، اطاراً ملائماً تساهم ضمته، في تقوية اسباب الامن في العالم، وفي اقامة التوازن العادل الذي يفتقر اليه نظام العلاقات الدولية.

ان عدم الانحياز خط سياسي دائم تلتزم به الجزائر، وهي سياسة تمثل، على المستوى الخارجي، أصدق تعبير عن سياسة الاستقلال الوطني.

يستلزم تنظيمياً ديمقراطياً للعلاقات الدولية، ويفترض توفر اراده حقيقة في اجراء تغيير عادل على العلاقات القائمة بين البلدان المصنعة وبلدان العالم الثالث.

ان كفاح بلدان افريقيا، وآسيا وامريكا اللاتينية، من اجل تحررها السياسي قد وجد، في السنوات الاخيرة امتداده الطبيعي في معركة التحرر الاقتصادي. ولقد تولد عن الحركة الواسعة لتحرير بلدان العالم الثالث، تناقض خطير بين البلدان المتخلفة والبلدان المصنعة التي تبدل كل ما في وسعها من اجل البقاء على النظام الحالى للاقتصاد الدولى.

ان خوض المعركة من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد في الوقت الراهن هو احدى المهام الاساسية في كفاح الشعوب من اجل استقلالها وتحررها الاقتصادي والاجتماعي، ويبرهن تاريخ السنوات الاخيرة، ان الانتصار في هذا الكفاح يتوقف على ممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية. لافتاتم الوارد الوطنية مع وسائل استغلالها، هو الشرط الضروري لكل تنمية مستقلة وكل كفاح جاد ضد الاستعمار الجديد؛ ذلك انه يتبع الاستفادة العادلة من خيرات البلاد، ويمكن من اقامة القواعد السليمة لعملية التنمية المستقلة.

ان الكفاح الذى تخوضه بلدان العالم الثالث من اجل استعادة ثرواتها الوطنية يفضى، حتماً، الى خوض المعركة من اجل التحكم في الاسعار، وان جدلية الكفاح تبرهن دائماً انه لا يمكن ان تكمل هذه المعركة بالنجاح، الا اذا كان هناك تضامن في العمل على مستوى العالم، ينتظم جميع بلدان التي تتعرض للاستغلال.

وبصرف النظر عن اختلاف الانظمة السياسية بين بلدان العالم الثالث فانها تشعر، امام خطورة المشاكل التي تواجهها، بضرورة تنظيم صفوفها، وتوحيد جهودها، لتكوين جهة مشتركة ضد سياسة الاستقلال والنهب التي تعانيها. لقد أصبح العالم الثالث يدرك مدى قوته، وبعى مدى قدرته على نيل النصر الذي يسعى لتحقيقه، بفضل التضامن في الكفاح. وتلك ظاهرة سياسية جديدة تكتسي اهمية قصوى.

ان الانتصارات التي حققتها شعوب العالم الثالث على الامبرالية والاستغلال وعلى الصراع من اجل التفوّد، تشكل أحد العناصر الحاسمة في تطور العلاقات الدولية، وقد شهدت السنوات الاخيرة تحصل بلدان افريقيا وآسيا، وامريكا اللاتينية، على انتصارات فاصلة في كفاحها العادل من اجل الاستقلال الوطني، والتحرر الاقتصادي والاجتماعي.

فالانتصارات التي احرزت عليها شعوب الهند الصينية، واستقلال الشعوب الافريقية التي كانت تحت الاحتلال البرتغالي، والتقدم الكبير الذي حققه الشعوب العربية، والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، في مكافحة الصهيونية، والتدابير التورية التي اتخذتها الدول الاعضاء

ونتصرف فيها حسب مشيئتنا، ولكن القضية تحصر أساساً في الاختيار وفي الارادة السياسية .

ومن البديهي أن هذه الارادة يجب أن تتجه نحو أهداف ملموسة تعكس مصالح الجماهير الشعبية، وتكون مجموعة من المحاور تبلور حولها التطلعات الوحدوية .

وعلى الرغم من الفروق السياسية واختلاف التصورات، فإنه يجب تجاوز بعض الاحوال الظرفية وارسال اسس وضعية لارجعة فيها، بإنشاء شبكة من المشاريع المشتركة في جميع الميادين، وتهيئة الاسباب لتدخل المصالح، وتعزيز هذا الدخول باستمرار .

ومن جهة أخرى فإن الوطن العربي يتبوأ منزلة مرموقة ضمن مجموعة الشعوب الإسلامية، بحيث أن أيام مبادرة مناسبة ومندرجة في المجرى التاريخي لتحرير الشعوب تكسب البلدان العربية مزايداً من التضامن الفعال، وتبرهن في نفس الوقت وزن البلدان الإسلامية ضمن العالم الثالث وفي المحافل الدولية.

أن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي: وسيؤدي تحقيق وحدته إلى دعم التيار الوحدوي في الوطن العربي والى التعجيل بقيام الوحدة العربية.

فعلى مستوى الدول يثبتت تجربة السنوات الأخيرة أن تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية، وتنمية التعاون المبني على تبادل المصالح، واحترام الظروف الخاصة بكل بلد، تشكل في المرحلة الراهنة وسيلة للتقدم على درب تشييد المغرب العربي.

وبغض النظر عن مصالح الدول، فإنه يجب أن نعمل على بناء مغرب الشعوب: لأن سكان هذه المجموعة الواسعة يشكلون أساساً واحدة، بحكم لغتهم ودينهم وحضارتهم، وانماط تفكيرهم، وتاريخهم ونظرتهم إلى المستقبل. ويشهد التاريخ الحديث أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق بالاتفاقيات التي تبرم على مستوى القمة، وإنما تتحقق في مستوى القاعدة، بالتضامن بين الجماهير الشعبية ونضالها المشترك حول نفس الأهداف.

ولن تتحقق وحدة المغرب العربي بصفة مؤكدة ودائمة إلا إذا ساهمت في إنجازها الجماهير الشعبية، وفي طليعتها العمال والفلاحون والشبان وكل العناصر الوطنية الصادقة. وبما أن الوحدة العربية لا يمكن أن تكون لها غاية أخرى غير رفاهية الشعوب، فإنه يتحتم أن تهدف قبل شيء إلى تحرير الجماهير المحرومة المستعلة. وإن ما يجب أن نناضل من أجله، حينئذ، هو وحدة تحريرية تعمل للقضاء على البوس، وعلى اللامساواة بين الناس، ووحدة تستطيع أن تغمر شعوب المنطقة في حركة تاريخية واحدة، وتجندها في سبيل تحقيق ما تصبو إليه من مغرب عربي موحد، قوى، مزدهر، وتقدمي: إن مثل هذا التصور للوحدة يستبعد كل الأشكال التي تكون في صالح أقليات محظوظة تتحدى منها فرصة المصاعفة أرباحها

ان الجزائر، التي هي من بلدان العالم الثالث ومن بلدان عدم الانحياز، جزء لا يتجزأ من الوطن العربي. ومن هنا، فإن الاعمال التي تقوم بها تدخل في نطاق الكفاح الموحد، والمصير المشترك الذي تلتقي فيه مع سائر الشعوب العربية، وهي تولي أهمية خاصة لتمتين عرى الأخوة معها .

ان قضية تحرير فلسطين تعيش في وجданنا، ويشكل تحريرها الشغل الشاغل لاهتماماتنا. وإن التزامنا التام مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى، التي احتلت أراضيها، لهو بالنسبةلين أكثر من ما تمثله ضرورة التضامن. أنه يدخل في صلب العمل من أجل تحررنا بالذات. ولهذا، فإن التزامنا التزام مطلق يتضمن قبول كل التضحيات بما في ذلك التضحية بالنفس .

ان الجزائر تعمل جادة في سبيل الوحدة العربية، وتؤمن بامكانيّة تحقيقها، لأنها أصبحت، في عهد التجمعات الكبرى، مطلباً مستعجلًا لرقى الشعوب العربية. وبدل تاريخ السنوات الأخيرة على أن الأحداث تتطور لصالح هذه الوحدة. وقد مضى الوقت الذي كانت تبدو فيه مجرد وهم .

وبهذا الصدد، فإن الجامعة العربية تمثل إطاراً مناسباً للتعاون بين الدول الأعضاء، وهي تعمل منذ نشأتها لدعم أسس التضامن العربي الثقافي والاقتصادي والتجاري. غير أن إعادة النظر في مياثاها وتجديده هيكلها هو العلاج الوحيد الذي يمكن أن يتيح لها التكيف مع ما تقتضيه الوضع الدولي الراهن، وإدراك دورها بفاعلية أكثر لتحقيق تطلعات الشعوب العربية نحو الوحدة والتقدم .

على أن دوام الوحدة يفرض أن لا تكون هذه مجرد ثمرة لاتفاقيات بين الحكومات، فضلاً على أن تكون نتيجة لوضع طرفيّة مؤقتة. ذلك أن مثل هذا التناول للوحدة، بدل أن يجعل بتحقيقها، يؤجّلها ويتسبّب في خيبات آمال خطيرة. وعلى هذا الأساس فإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاختيارات السياسية التي تستلزمها على مستوى الجماهير، هي التي تصبح العامل الحاسم لتحقيق هذه المهمة التاريخية .

ان مفهوم الوحدة يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للمصيري العربي. ومن هنا يتعمّن أن تحلل التجارب التي تمت في هذا الميدان بصفة موضوعية، بغية الوصول إلى تصور سليم وجريء يتبع الفرصة، بينما تهيأ الظروف، لتطبيق صيغ وحدوية تكاميلية أو اندماجية ، كفيلة بأن تستجيب للمطامع المنشورة والمعينة للشعوب العربية .

ان إمام الوطن العربي فرصة تاريخية لتحقيق أهدافه، فهو يملك القدرات الضرورية التي تتيح له أن يصبح من أكثر المناطق ازدهاراً اقتصادياً، مما يجعله قوة سياسية محترمة. ومن واجبه أن يشرع في إحداث تغييرات اقتصادية، وثقافية، وتكنولوجية كبيرة، وتكوين الإطارات التي يحتاج إليها، وخلق الظروف الموضوعية لتحرره الشامل: إذ أن المشكّل لم يسبق مطروحاً من حيث الوسائل، منه أن أصبحنا نتحمّل في مواردنا

ان وحدة الشعوب تدرج في المنظور التاريخي للمغرب العربي، وتاتي نتيجة طبيعية لحركة تنمية افطاراتنا، وتفرض نفسها بحكم منطق الاحداث.

ان تضامن القارة الافريقية مع البلدان العربية في كفاحها ضد الصهيونية، وكذلك تضامن العرب في الكفاح ضد الاستعمار والتمييز العنصري، قد انصرها كلاهما اثناء النضال والشائد، وارتکرا على تقدير سليم لوحدتنا الاساسية في اهداف الكفاح، وهو ما ينبغي دعمه بالاعمال المشتركة سواء كانت سياسية او اقتصادية. فالحفاظ على هذا التضامن شيء ضروري لكي يتمكن الجميع من السير الحديث على درب الاستقلال والتقدم. فالقارة الافريقية والوطن العربي متداخلان، لا على المستوى الجغرافي فحسب، بل كذلك من حيث وحدة مصالحهما الكبرى.

والجزائر بصفتها بلدا افريقيا، تدرج سياستها الخارجية في نطاق التضامن الافريقي، من أجل التحرر السياسي للنفارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يكون التحرر الكامل لافريقيا جزءا من كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله وكرامته. ويعنى هذا، بالنسبة اليها، التزاما ايجابيا الى جانب الشعوب الافريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصري، كما يعنى الوقوف الى جانب البلدان الافريقية التي تكافح في سبيل تعميتها وتحررها من تسلط الاستعمار الجديد.

ان الجزائر تتبنى كل القضايا الافريقية العادلة، وتقف دائما في طليعة الكفاح من أجل انتصارها. وليس الاتجاه الافريقي لسياستنا اختيارا ظرفيا، وانما هو نابع من انتمائنا لافريقيا، واحساسنا بالكرامة الافريقية، وضرورة التضامن النضالي بين جميع شعوب القارة.

ثم ان الجزائر تكافح بلا تحفظ من أجل تحقيق الوحدة الافريقية، وهي تويد كل التدابير الواقعية الكفيلة بدفعها الى الامام، وكل المبادرات القادرة على تعبئة الشعوب الافريقية من أجل تحقيق الاهداف المشتركة.

ان الوحدة الافريقية لم تعد ضربا من الاساطير. ذلك أنها فرضت نفسها بصفة متزايدة، بما اقامته من منظقات نضالية، تتحول بصفة منهجية الى واقع ملموس. إن افريقيا تمثل الآن في العالم قوة سياسية هائلة بفضل الاحساس الوحدوي الذي يعم جميع اقطارها. وينبغي ان نعمل، في السنوات القادمة على توفير المزيد من الدعم لهذه القوة بتضمين مشاعر الوحدة والتضامن الافريقي مزيدا من الفعالية، يتجسد على الاخص في اقامة الروابط الاقتصادية المتينة بين مختلف بلدان القارة.

وتمثل منظمة الوحدة الافريقية الاطار اللازم لتنسيق السياسات الافريقية. ولقد برهنت هذه المنظمة على قدرتها بالفعل، واتاحت تسجيل الكثير من الانتصارات التي اضيفت الى رصيد قارتنا. ويتquin علينا تعزيزها والقضاء على كل المحاوالت الرامية الى احداث الانقسام بين صفوفها، ودعم روح التضامن فيها واتخاذها أداة مفضلة لتحقيق وحدة قارتنا.

على حساب العمال، وهذا التصور يعني بالدرجة الاولى، وحدة ديمقراطية، لأنها ترمي الى جمع كل مقدراتنا، ليستفيد منها كل مواطن في المغرب العربي، وخاصة الجماهير المحرومة. وفي هذا السياق يتضح ان الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي لا يمكن تحقيقه ما بقيت في هذه المنطقة تصورات وهياكل اقتصادية واجتماعية مبنية، لا على اساس صالح الحقيقة للجماهير الشعبية، ولكن على اساس خدمة الرأسمالية الدولية، وكثمة من المستغلين.

ان وحدة المغرب العربي المنطلقة من فكرة تحرير الجماهير المستغله وخدمة صالح الشعب، تتطوى من الناحية العملية على عدد من المتضييات التي ترتب عليها تغيرات عميقة في بنيات البلدان التي يتكون منها كيان المغرب العربي.

وسيصبح حينئذ بالامكان، وخاصة في الميدان الاقتصادي، انتهاج سياسة من اجل تحقيق تنمية منسجمة، وستؤدي هذه السياسة حتما، بارتكازها على صالح الجماهير الشعبية، الى اتفاق الجميع على ضرورة التخلص من الاستغلال الرأسمالي وضمان التحرر والاستقلال الاقتصادي، والنهوض بسياسة التقدم الاجتماعي التي تهدف، على الاخص، الى تحسين ظروف العيشة للمفاسد التي عانت اكثر من غيرها ويلات الاستغلال. وبذلك يمكن الوصول بسهولة الى جملة بلاد المغرب العربي كلها مجالا اقتصاديا واحدا، تطبق فيه سياسة تنمية وتصنيع تخضع لمؤشرات توجيهية لاتترك فرصة لاختلال التوازن بين الجهات المختلفة. وعندئذ تنتقل البضائع التي تنتجهها كل القطاعات الاقتصادية بحرية كاملة، داخل السوق المفربية كلها، بقطع النظر عن المكان الذي انتجت فيه. وهكذا لا تتعرض السلع التي تم انتاجها بواسائل وطنية بحتة، لمنافسة المتوجات الاجنبية التي تدخل السوق تحت عنوان صناعات محلية مزعومة، تمثل في الغالب ستارا تستخدمه الشركات الامبرialisية للسيطرة على اسواق البلدان النامية. وسيتم القضاء على التفاوت في اجر العمال الذي ينعكس على الفروق في الاسعار ويؤدي الى وضعيات مجحفة في المبادرات. ولن يكون التوسع الاقتصادي الذي يرتكز على سوق مكونة من الجماهير، اداة لتحقيق الارباح الطائلة لصالح الاحتكارات الاجنبية، والبقاء على هيمنة الفئات الداخلية من أصحاب الامتيازات.

وعندئذ يكون التوسع الاقتصادي في كل اقطار المغرب العربي لصالح الشعوب وحدها، ويصبح مصدرها لتراثها يخدم سياسة متوجهة نحو تحسين احوال الجماهير الشعبية، والنهوض بها دوما نحو التقدم تلك هي الشروط الموضوعية لاندماج اقتصادي يخدم صالح الحقيقة للشعوب ويستجيب لططلعاتها المشتركة نحو التضامن والعدالة الاجتماعية. وهكذا يتجلی ان مفهوم الاندماج الاقتصادي المغربي لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم وحدة الشعوب.

التعاون الجهوى بدقة، واقامة اطار من التضامن مع التيارات التقديمية الموجودة في أوربا الغربية، والتي تأكّدت مواقفها المعادية للأمبريالية.

ان التقدّم الهائل للاقتصاد العالمي، والازدهار المستمر للثورة العلمية والتكنولوجية، وتعاظم حركات التحرر الوطني والاجتماعي، تؤدي كلها وبشكل متصل، إلى خلق اوضاع جديدة، وانماط حديثة في التفكير، واحتلال في التوازن لم يسبق له مثيل، وتطورات هي في تغيير مستمر.

وهذا العالم هو الذي يجب ان ندرج فيه اعمالنا، ونتصوّر فيه الاشكال الجديدة للكفاح، فحيث كان الجمود والركود السياسي يبدوان امراً نهائياً، تتبع العوائد فجأة واشتتد سرعتها بفعل انتفاضات الشعوب التي لا تتردد في بذل كل التضحيات لفرض المستقبل الذي ترتب عليه.

ومن البديهي أن أصحاب الامتيازات الذين طالما نهبوا الثروات العالمية لخدمة مصالحهم، لن يلقو السلاح بسهولة. ويجب ألا نتوقع توقف مناوراتهم، ذلك أنهم مستخدمون كل ما لديهم من وسائل الضغط لمحاولة استرجاع جزء مما فقدوه.

وهكذا يتبيّن أن الجزائر تخوض كفاحاً طويلاً ممتدّ الاشكال، يتطلّب ارادة صلبة، ونفاذ بصيرة. ويتعيّن أن يشمل هذا الكفاح المجالين الخارجي والداخلي لأنهما أصبحا متلازمين في عصرنا هذا، بحيث أن مضاعفة جهودنا في أحدهما لا تكون ناجحة إلا إذا رافقتها جهود متواصلة في المجال الآخر. إن محور الصراع لا يمكن فقط في صالح الاقتصادية التي تتوقف عليها تنمية البلاد، وإنما يتعداها إلى حقنا في الوجود بالذات. إن معنى ونتائج جهودنا تتجاوز، إلى حد بعيد، اطار مصالحنا الوطنية ورقعتنا الجغرافية، ذلك إننا بكفاحنا نساهم في شق الطريق أمام عالم الغد، عالم الكرامة المستعادة والحرية والرخاء.

ان الجزائر بلد يطمح إلى السلام، وهي ترغب في تطوير علاقات الصداقة مع جميع البلدان في العالم. وسوف تسعى إلى المحافظة على العلاقات الودية المتمثّلة مع البلدان المتقدمة صناعياً على أساس احترام السيادة، وتوافق المصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

اما مع البلدان الاشتراكية فإن سياسة التعاون ما فتئت تنمو وتوسّع في جميع الميادين. وستعطي تطوير الجزائر السريعة هذه السياسة، امكانيات جديدة باستمرار، لاسيما وهي تطلق من الكفاح المشترك ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والأمبريالية، وستعمل الجزائر في المستقبل على زيادة دعم علاقاتها مع البلدان الاشتراكية على أساس من الصداقة وتوافق المصالح.

وفي مجال أوسع ستواصل الجزائر بكل حزم نشاطها من أجل تعزيز أواصر التضامن بين القوى التقديمية لبلدان العالم الثالث، والقوى الديمقراطية في البلدان الغربية، وكل القوى الاشتراكية في العالم.

ويتعيّن القيام بمجهود مطرد لإيجاد الظروف التي يتحقق بفضلها تعاون دولي نشيط، مبني على تضافر الغايات التي تسعى إلى بلوغها مختلف الاتجاهات التقديمية في مجال التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وباستطاعة البلدان الاشتراكية، المهيأة لذلك بوجه خاص، أن تساهم كلياً وكيفياً في النهوض بهذه المهمة.

اما أوروبا فيمكن اعطاء التعاون حجماً أكبر إذا تأكّدت نزعة بعض البلدان الأوروبية إلى اقامة علاقات من نوع جديد، خالية من الطرائق والممارسات التي كانت متّبعة في عهد مضى. وبهذه الروح فإن التعاون مع أوروبا يمكن أن يفتح آفاقاً مشرّفة تتجاوز الإطار الثنائي، وتكتسب بعداً أوسع. وفي هذا المنظور فإن العمل في نطاق البحر المتوسط يقتضي تحديد أهداف

الباب السادس

الاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية

أولاً - التنمية قاعدة ومطلب للاستقلال الاقتصادي ولرقي الاجتماعي

ان مسيرة الثورة في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية تؤدي حتماً إلى بناء مجتمع يرتكز على المبادئ الاشتراكية. ولهذا تتمثل خطوط العمل الرئيسية للثورة في الاسراع بترقية الانسان الجزائري إلى مستوى توفر فيه الشروط المطابقة لمعايير الحياة العصرية، كما تمثل في تكين الجزائر، باعتبارها أمّة، من قاعدة اقتصادية متحركة من التخلف الذي أورثها أيام النظام الاستعماري، وبالتالي فإن تصورنا للتنمية يستند إلى فكرة أساسية، وهي عدم الفصل بين التنمية وتصورنا للاشتراكية كما حدده الميثاق الوطني، سواء من حيث الغائية

الاجتماعية والسياسية، أم من حيث الاستراتيجية الواجب اعتمادها لتحديد أهداف التنمية بدقة و توفير الطرق والوسائل الكفيلة بإنجازها. وبعبارة أخرى فإن التنمية في الجزائر هي أولاً وأساساً اضطلاع، بصورة منسجمة وفي إطار سياسة مخططة، بالأنشطة الضرورية لتحقيق الأهداف التاريخية التي ترمي إليها الاشتراكية في الجزائر.

ان المطلوب في آخر الامر هو تحويل المثل العليا للثورة من حالة المفاهيم والصيغ النظرية إلى الواقع اليومي الملموس، الذي يحدد شيئاً فشيئاً الملامح الحية للجزائر الاشتراكية الجديدة. وبهذا الصدد، فإن عمل القيادة السياسية في ميدان التنمية ينصب، بطبيعة الحال، على التخطيط الوطني وفقاً لكل العوامل

في كل الميادين للتخلص من حالة التخلف، كما ستحدد مدى الرقي الذي يجب تحقيقه لبلوغ مستوى من المعيشة يكفل الاستجابة السليمة لحاجات الإنسان.

أما في الجزائر فان مفهوم التنمية ينصرف إلى أنها عملية تمكن الثورة من بلوغ غاياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذا التصور الذي وضعته الثورة الجزائرية للتنمية يعني ان الاستقلال السياسي هو مجرد مرحلة في تطور المسيرة الثورية. وتمثل السلطة السياسية، في منظور الاستراتيجية الشورية، الموقع الذي تنطلق منه العمليات الرامية الى السيطرة على الرسائل الأخرى الازمة لواصلة الثورة والى تحديد المراحل الجديدة والمعاقبة، التي يجب أن تقضي الى الاستقلال الحقيقي وعلى بلوغ أهداف الثورة كاملة.

ان الاستقلال الحقيقي يستلزم الاستقلال الاقتصادي المركب أساسا على استعادة الثروات الطبيعية، وعلى تملك وسائل الانتاج الكبرى، وتوزن المبادرات الخارجية، والاستقلال المالي للدولة، واحداث سوق وطنية مع التحكم في التكنولوجيا. وبعبارة اوضح فالمسألة تتعلق بانتهاج تنمية تشمل جميع جوانب الحياة الوطنية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. وتستند اساسا الى الارادة الشعبية، وضرورة اعتماد الامة على نفسها أولا، لتوفير شروط الاستقلال الفعلى، السياسي والاقتصادي.

ان أرباب النظام الامبرىمالى العالمى لم يتخلوا أبدا عن اطماعهم في ثروات الشعوب التي كانت ضحية لاستغلالهم. ذلك ان الاستقلال الذى اضطروا الى الاعتراف به، نتيجة لذبح الوطنى التحريرى الذى خاضته الشعوب المضطهدة، لا ينبتى أن يكون في نظرهم الا استبدال شكل السيطرة بشكل آخر. ولهذا فإنه من ي sisir ادراك السبب الذى يجعل بلدانا أخرى، غير التي يعنيها الامر، تتغفل على قضية التنمية وتجند لها النظريات والاستراتيجيات، وتسخر لها حسدا من الوسائل المختلفة بغية تحويل سياسة العالم الثالث الانمائية عن مراميها، وتوجيهها نحو ما يخدم مصالح البلدان الامبرىالية. ان ما يجري من الجدال حول مختلف انطroc الذى يمكن سلوكها لتحقيق التنمية، ليس فى واقع الامر الا تعبيرا عن الهجمة النفسانية التي تهدف الى تصييل مقاصد الاقتصاديين في العالم الثالث، لينحرقوا عن السبيل السوى في ميدان التنمية، وليقتصروا على انشطة اقتصادية واجتماعية لا تقوى على النيل من اسس النظام الاقتصادي القائم على خدمةصالح الامبرىالية دون سواها.

ان البلدان التي جعلت من مسألة المحافظة على النظام الامبرىالى العالمى احدى الغايات الكبرى لسياساتها، تناهض اليوم بشدة فكرة اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد، يكون مبنينا على المبادئ والاقتراحات التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء دورتها الاستثنائية السادسة المنعقدة في افريل 1974، والتي خصصت للمواد الاولية وقضايا التنمية

الموضوعية المتصلة بالواقع. على أن هذا لا يمنع أن تبقى نظرة القيادة السياسية، في هذا الميدان وفي غيره، موجهة نحو الأفاق الواسعة والاهداف العظمى التي استهدفتها تطلعات شعبنا منذ أمد بعيد وطيلة كفاحه من أجل الاستقلال والاشتراكية.

ان هذا التصور للتنمية، الذي يستلزم دعم الاستقلال الوطني، يرمى أساسا الى ترقية الجماهير الشعبية وتمكينها من التمتع بعزاها التقى المادى والاجتماعى والثقافى، حتى يتخلص مجتمعنا من جميع ما علق به من أسباب التخلف، ويكون الانسان الجزائري في مأمن من الضائقات المادية ومن غواائل الدهر، ويتتمكن من تفتح جميع مواهبه وتحقيق تطلعاته ضمن قيمة الاصلية وروحانيته الاسلامية.

وان الثورات الثقافية والزراعية والصناعية هي التي تحدد المبادىء والخطوط الكبرى التي تضبط المحتوى العملى الاهداف الاشتراكية من حيث اتاحة كل فرص التفتح للانسان الجزائري.

وهكذا، فان التنمية في منظور ثورتنا ليست الا استراتيجية وضعت لتجديد الاتجاهات والوسائل الازمة للمساهمة في تسييد الاشتراكية، وضبط الاهداف الملموسة التي هي علامات بارزة على درب هذا التشييد. وهذه الاستراتيجية تتضمن ايضا القضاء على الفوارق والتنافضات المتبقية في مجتمعنا واقتصادنا، والتي هي عبارة عن روابط خلفها الاستغلال الاستعماري، ونتائج نظم اجتماعية موروثة عن الماضي، وقد بات من الحتمى ان تؤدى التغيرات المترتبة عن التطور الثورى الى القضاء على هذه المخلفات لضمان الانتصار النهائي للاشتراكية.

ولئن كانت تيارات الاستقلال السياسي والتحرر الوطنى هي التي طبعت الحياة الدولية وكيفت مواقف الشعوب طوال العقود التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، فإنه يبدو ان مفاهيم التنمية والتحرر الاقتصادي هي التي ستؤثر، خلال الرابع الأخير من القرن الحالى، في العلاقات القائمة بين الدول، او بين مجموعات الدول، كما تؤثر في ظروف الحياة السياسية داخل كل بلد وبخاصة في بلدان العالم الثالث.

وان المحتوى الذى يعطى هذه المفاهيم، والطريق والناهج المستمدة لتطبيقها هي التي تحدد أكثر فأكثر الموقف السياسي على الصعيد الخارجى، وتصنف انظمة الحكم والابيديو لو جيات على الصعيد الداخلى.

والواقع ان مدار الصراع حول مفاهيم التنمية والتحرر الاقتصادي، يصعب ادراكه اذا ما طرح بمعزل عن سياقه السياسي والتاريخي.

٢ - لا يمكن الفصل بين مفهومي التنمية والتحرر الاقتصادي

ان مدى التنمية يجب أن يتناسب في واقع الامر، مع حجم التأثير المترافق في جميع الميادين لدى الشعوب التي تعرصت للسيطرة الاستعمارية او التي عانت الاستقلال الامبرىالى. فالتنمية بالنسبة لهذه الشعوب تعبر عن الجهد الواجب بذلها لتدارك تخلفها، وتحدد طبيعة التغيرات التي ينبغي القيام بها

للمحافظة على النظافة البدنية والمنزلية والوصول الى الاستفادة بمزايا الاعلام والثقافة .

وفي هذا السياق فان ازدياد الطلب على المساكن الجديدة الائقة للتخلص من الاكواخ والبيوت الفقيرية قد ترتب عنه اشتداد الحاجة الى مواد البناء بدرجة لم تكن معروفة ائم الهد الاستعماري . كما ان ادخال التقنيات الحديثة في الزراعة ادى الى مضاعفة الطلب على الاسمنت والآلات الزراعية .

3 - ان الثورة تعيد للعمل مكانته باعتباره قيمة تضمن مستقبل الاقتصاد الوطني واذدواره وسلامته

ان التنمية التي تحدّثها الثورات الثقافية والزراعية والصناعية هي التي تتبع للفئات الشعبية، التي كانت حبيسة البوس والظلم والخمول، أن تسترد وظائفها باعتبارها طاقات منتجة حية، وتستعيد موقعها في الدوائر الاقتصادية النشطة . وهكذا تصبح هذه الفئات بحكم دورها المزدوج في الانتاج والاستهلاك، القاعدة المتينة التي ينطلق منها التصنيع وترتّكز عليها التنمية . وان الانتقال الى نمط عصري منعيشة تكثّر فيه الحاجات وتتنوع - مما يتفضّل توفر موارد مالية متعددة - هو أمر يدفع الناس الى تجاوز اقتصاد التعيس، وبالتالي الى البحث عن عمل يدر عليهم دخلاً منتظماً ويصرفهم عن حياة التعلّف، ذلك أن اختتاف أفة تصاحب البوس هي بكل تأكيد، عقلية من ينتظرون مساعدة الغير، وما يتربّل عليهم من احتراف البطالة . فالثورة بآلياتها لفضيلة الجهد المبذول، إنما تعزّز أوتّق القيم وأيقاماً لازدهار الاقتصاد وسلامته، الا وهي العمل، لا من حيث هو حق وواجب فقط، ولكن أيضاً من حيث هو فضيلة اخلاقية لها نصيب في تكوين شخصية الإنسان وكرامته . ان الثورات والتراكم، والقدرة الخلاقة التي يوفرها العمل، هي التي تمنع الحرية أقوى مبرراتها وامتن قواعدها على مستوى الفرد وعلى مستوى الامة .

ثانياً - وسائل التنمية المستقلة

٤ - العمل على ايجاد وتطوير الموارد التي توفر التراكم .

ان السياسة التي تنتهجها الجزائر في مختلف الميادين، تستلزم اقتناص الوسائل الازمة للتنمية، وفي نفس الوقت توفير شروط الاستقلال الاقتصادي . وتعتمد هذه السياسة أساساً على توفر موارد التراكم والتحكم فيها .

ولهذا يجب العمل باستمرار، على مضاعفة الوسائل الكفيلة بزيادة المدخلات للحصول على رؤوس أموال متزايدة لتمويل المشاريع الانسانية وتفطير تكاليف الخدمات الاجتماعية والثقافية الارامية الى تحسين الظروف المعيشية للجماهير .

وهكذا يصبح ايجاد الوسائل الكفيلة بزيادة المدخلات وترابط الموارد المالية الضخمة هدفاً رئيسياً، له الاولوية في السياسة الاقتصادية للثورة . وما يعطى هذا الهدف أولويته المطلقة هو أن الجزائر لا تستطيع أن تقول الا على نفسها عندما يتعلق الامر بتطبيق مبادئ الثورة .

وهكذا فإن سياسة التنمية في الجزائر مبنية على العمل من أجل الاستقلال الاقتصادي ودعمه، الامر الذي يستلزم القيام بعمل متواصل لتجنب الوقوع تحت اية سيطرة مهما كان شكلها قد يزيد النظام الامبريالي العالمي فرضها على حياة الامة او على مستقبلها .

2 - ان التنمية في الجزائر كل متكامل، سواء من حيث منهجها او من حيث غائيتها

ان الفكرة الرئيسية التي ترتكز عليها سياسة التنمية في الجزائر تتلخص في اعتبار التنمية كلاً متكاملًا، اي مجموعة انشطة تتناول كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وتنظمها روابط مترابطة في حركة موحدة المنهج والغاية . ويعنى هذا، بعبارة أخرى، ان سياسة التنمية، سواء على صعيد الوسائل المستخدمة، او على صعيد الاهداف المنشودة، يجب ان تحرص على ضمان الانسجام في العلاقات التي لا بد ان تكون بين التغيرات والتطورات ، التي تحدث داخل كل قطاعات الحياة الوطنية . وهكذا ترتكز سياسة التنمية على اقامة العلاقات الوثيقة التي تؤدي الى ربط المنجذبات الصناعية او البرامج المطبقة في مختلف قطاعات التعليم بعمليات تجديد بنيات الزراعة، واعادة تنظيم التجارة، وتطوير هيأكل الارتكاز، ومنشآت الاسكان، وتنظيم البلديات والولايات . الخ ...

ان السعى لترقية الانسان يمثل الهدف الرئيسي الذي تتوجه عليهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فجميع الاصناف ذات الصبغة الاقتصادية البحتة، لا سيما في مجال الزراعة والصناعة، تساهم، بصفة قوية، في التهوض بالانسان، بالإضافة الى مهامها في ميدان الانتاج .

وهذا التصور للتنمية من شأنه أن يوفر الظروف الازمة لبناء ودعم اقتصاد وطني مستقل، متكامل، يحقق توازنـه الذاتي وينشط من داخله العلاقات بين مختلف قطاعاته وينعش المبادرات بين جميع فروعه .

ثم ان الاهداف المرسومة للثورة الثقافية والثورة الزراعية لرفع مستوى معيشة الجماهير، وتفعيل انماط حياتها، قد ثبتت سلامتها اذ بدأ الاقتصاد يعني بالفعل ثمار هذه السياسة .

فالمواد التي كانت تعد من خصصيات استهلاك سكان المدن، بل الفئات التي تتمتع من بينهم بدخل محترم، بدأت اليوم تعم تصبيع من مواد الاستهلاك الجماهيري . وان تزايد الطلب على المواد الغذائية كالسكر والحليب والسميد، والغاز والمنسوجات ومواد التنظيف والاجهزـة الكهربـانية المنـزلـية، والآلات السمعية البصرية، ليس الا نتيجة مباشرة للجهود المبذولة لإنقاذ الجماهـير الشعبـية من البوس والجهـل، وجعلـها تتـطلع الى نـمـط منـمـعيشـة يستـدعـي تـقدـية أـكـثر تـوازنـاً، والتـخلـص إـلـى حد ما منـمـتابـعـة المنـزلـية، والتـخلـص بـروحـ الاقتصادـ، واستـخدـامـ ما هو ضـرـوريـ .

د - ان الانشطة الخاصة بالخدمات يمكن ان تشكل ايضا بتنوعها واتساعها، وسيلة معتبرة لتنمية مقدرة البلد على التراكم.

٢ - ضمان توازن المبادلات مع الخارج

ان الاستقلال الاقتصادي لا يقتصر على الاستقلال من حيث هو، بل يتركز اساسا على قدرة البلد في مواجهة مدفوعاته الخارجية، وخاصة اذا كان ينتمي الى البلدان النامية. ذلك ان الارصدة المتوفرة من العملات القابلة للتحويل تكتسي اهمية خاصة في سياسة البلد. ومن هنا يعتبر ضبط توازن المدفوعات مقياسا لمعرفة مدى الصرامة المتبعة في تسيير الاقتصاد، كما ان مبلغ الاحتياطي من العملة الصعبة يعتبر دليلا للتعرف على درجة الاحساس بالتأثيرات الخارجية ومدى المقدرة على الصمود امامها.

والواقع أن ميزان المدفوعات ليس الا مرآة لتوازن المبادلات مع الخارج، وهذه بدورها ليست الا انعكاسا لبنية ووضعية الانتاج الداخلي، على صعيد العلاقات القائمة مع السوق الدولية.

ولا بد ان يخضع السعي الى تحقيق وضعية مناسبة ودائمة فيما يخص المدفوعات الخارجية، لقواعد واهداف تقرر ضمن الخطة الوطنية، وهذا يستلزم ميزانا تجاريا متوازنا او راجحا، يمكن الحصول عليه عن طريق الانشطة التالية :

١ - تحديث الزراعة والتوسع فيها، وتصنيعها ايضا مما يمكن من تخفيض المستوردات واتاحة الاستعمال الافضل لما يتتوفر لدى البلد من العملة الصعبة.

ان تغذية السكان بما تنتجه البلاد، وتنمية الزروعات الموجهة للتحويل الصناعي واللازمة للاقتصاد، تمنحان الزراعة دورا حاسما في مجال تخفيض مستورداتنا وخلق الظروف الكفيلة بضمان الاستقلال الاقتصادي.

اما التصنيع، وهو الذي يتطلب انطلاقه وانجازه موارد هائلة من العملات الصعبة، فإنه يرسى القواعد التي تؤدي على المدى البعيد الى تحرير البلد من التبعية للخارج . فالتصنيع، بما يتحققه من تفطية متزايدة لاحتياجات البلد من مواد الاستهلاك والاستثمار انطلاقا من الانتاج الوطني نفسه، يؤدي الى تخفيض الاستيراد، بحيث يقتصر عمليا على بعض انواع التجهيزات، وبعض المواد الاولية ومجموعة من المنتوجات المصنعة ونصف المصنعة، التي لا يمكن الحصول عليها داخل الوطن.

ب - رفع قيمة الماد المصدرة وتنويعها بفضل التصنيع وتحديث الزراعة.

وان الثروات المعدنية تعد بالنسبة للجزائر، كما هو الحال جميع البلدان التي ابتليت بالاستغلال الاستعماري، مصدرها حيويا يكسبها في الامد القريب القدرة على التراكم بما يتلاءم وال حاجيات التي تقضي بها اختياراتها الانمائية. أما في الامد بعيد فان عمل الانسان بفضل التقدم الناتج عن التنمية ورفع المستوى التكنولوجي للمواطنين، هو الذي سيكون المنبع الاساسي لخلق الثروات في البلد، ومن ثم خلق القاعدة الأساسية للتراكم.

ان مصادر التراكم التي يجب العمل على تنميتها، في الطرف الراهن لتطورنا، هي :

١ - الثروات المعدنية ، وبالدرجة الاولى المحروقات .

ان الموارد الطبيعية وتسخير طاقتها التراكمية هي أمور أساسية في مرحلة الانطلاق .

وعليه فان نشاط الدولة في هذا الميدان يرمي أساسا الى دفع عجلة الانتاج والعمل المتواصل على مضاعفة حجم الاحتياطي المعروف. ذلك أنه اذا كان الانتاج الفعلى يتحكم في مستوى العائدات المحققة، فإن مقدار الاحتياطي المؤكد يشكل ضمانا للمستقبل، لانه يزيد من قدرة البلد على الوفاء بديونها ومن الثقة التي تتمتع بها في الاسواق المالية، فيتيح لها الحصول على القروض الضرورية لانجاز مشاريعها الانمائية. وان الزيادة في حجم الاحتياطي المعدني للبلد تستلزم تنشيط عمليات التنقيب عن الثروات الجوفية سواء كانت في المناطق الترابية او في المناطق البحرية .

ب - الصناعة تمثل هي الاخرى مصدراما للتراكم. على أن هذا المصدر يستلزم فترة من النضج والاكمال لتحقيق جدواه. ويقدر ما يتعزز تنظيم المؤسسات الاشتراكية وتزداد فاعليتها بتعين اختصار المدة التي يتطلبها نضج الاستثمارات وانتقالها الى مرحلة المردود الاقتصادي كما يتعين تكييفها مع الاجال التي تقضيها تنمية البلد.

ج - ان الزراعة التي تشكل، مع الثروات المعدنية والصناعات التحويلية، قاعدة القطاع الانتاجي، تمثل مصدراما للتراكم له أهمية خاصة لكونه ثروة مستمرة لا يهددها الاستنفاد المحتوم مثل الثروات المعدنية، ولا تكون عرضة للتقادم الذي تتعرض له الصناعة التي يتطلبها ملائحة التقدم التقني على الدوام. ان الزراعة، وهي تمثل في القطاع الانتاجي القسم الذي يمارس فيه، ولمدة طويلة، عدد كبير من السكان، عملا يزداد قيمة، تكون مصدرا رئيسيا للتراكم ولا سيما عندما تعطى كل الاستثمارات التي خصصت لتوسيع الزراعة وتحديثها أكمل نتائجها. واذا كانت الثروات المعدنية والصناعات تقوم بدور اساسي في تراكم العملة الصعبة فإن الزراعة تحتفظ بدور حاسم في تكوين الادخار الداخلي. وهي اذن احدى قواعد النمو الاقتصادي في البلاد، وعامل ذو أهمية كبرى في التقدم الاجتماعي .

الظروف الممكنة، والعمل في المجال الدولي على ايجاد صيغ جديدة للتعاون، تتبع الحفاظ على مبادرات المبيعات من المنتوجات الأساسية، وتحسينها.

٣ - ضمان الاستقلال المالي للدولة من أجل دعم التحرير الاقتصادي للجزائر، بصفة نهائية :

أ - ان الاستقلال المالي للدولة هو الذي يكفل تأمين الشغل واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فالاستقلال المالي للدولة، أى قدرة البلاد على تمويل مشاريعها الانمائية بمواردها الخاصة هو الذي يستكمل تحرر الاقتصاد الجزائري ويدعمه بصفة نهائية .

ثم ان الاستقلال المالي للدولة يظل أحسن ضامن لتأمين التشغيل لجميع العاملين، ولهذا فان المساعي الرامية لزيادة مصادر الدخل المالي لتحقيق هذا الاستقلال شأنها شأن العملات الأخرى الموجهة أساسا لاحاديث وظائف جديدة للشيفل، ليست في حقيقتها الا عناصر تشكل كلها لا يتجزأ، وسياسة انعافية جديرة بهذا الاسم، ومنتهية من مباديء الثورة .

وقد يقال ان رؤوس الاموال التي صرفت في المعدات الخاصة بتصدير الغاز الطبيعي، وانتاج النقط، واستثمار المواد الطبيعية بصفة عامة، كان يمكن ان تقام بها صناعات تحدث عندها أكبر من مناصب التشغيل، ولكن هذه النظرة تنطوي على تناول خاطئ لقضية التنمية. ذلك ان المشكل يمكن في توفير وسائل التمويل الضرورية لاحاديث مناصب للشغل على مستوى واسع، فالعائدات المالية التي تنجو عن استغلال الثروات الطبيعية، هي التي تسمح بانهاب سياسة تكفل احداث مناصب للشغل على اوسع نطاق، وتعزز في نفس الوقت الاستقلال الاقتصادي للبلاد .

ب - ان الممارسة الفعلية للسلطة النقدية، التي هي خير دليل على مدى ما بلغته الدولة من الاستقلال المالي، ترتكز أساسا على وجود الصناعات القاعدية التي هي مصدر كل الثروات .

ان انشاء العملة هو من صلاحيات السيادة الوطنية. لكن ممارسة هذه الصلاحية لا تكتسي معناها الحقيقي الا اذا استندت الى اقتصاد قوى تتجلى قوته في قدرته على خلق الثروة اي قدرته على الانتاج. ولهذا السبب نجد، في الملابس العالمية، ان البلدان التي تملك الاقتصاد اكثر تطورا وازدهارا، هي التي تحتل احسن الواقع في مجال النقد الدولي، والذى يفسر هذا الوضع هو ان النقد الداخلي يمثل السندي الاساسي لسير الاقتصاد في هذه البلدان التي لا تحتل المبادلات مع الخارج، الا حيزا ضئيلا نسبيا، فى تكوين دخلها القومى .

وعلى النقيض من ذلك فان بلدان العالم الثالث هى التي تعانى أكثر من غيرها من نقص رؤوس الاموال، لأن حالة التخلف التي تطبع اقتصادياتها، تتميز بقدرة انتاجية جد محدودة .

ان المنتوجات الزراعية الفنية التي تميز بها الزراعة المتطورة، شأنها شأن الانتاج الصناعي الرفيع، توفر مزية تصدير قائلة القيمة، وتلك احدى علامات النجاح في التنمية:

واذا كان استغلال المواد الاولية يشكل رفما لقيمة الثروة الطبيعية، فان استثمار المحاصيل الزراعية الفنية، والمنتوجات الصناعية هو الذي يرفع مباشرة حاصل جهد الانسان وذاته، وهما يمثلان في جوهرهما مصدرا لإينضب. ومن هنا فان تحديد الزراعة والتصنيع بهما المستقبل اذ يتخدان من الانساني منطلقا للنمو والازدهار الاقتصادي.

ثـ ان تحديد الزراعة، وتنمية الصناعة يؤديان الى تنمية الانتاج الوطني الذى يحدد بدوره تنوعا اكثرا في بنية الصادرات الوطنية .

اقمن المعروف ان ضعف اقتصاد البلدان النامية ينجر غالبا عن كون مداخيلها من العملة الصعبة لا تأتيها الا من قائمة محدودة للصادرات تقتصر في كثير من الاحيان على منتوج واحد او منتجات لها مقدار ضئيل من القيمة المضافة ولا سيما في القطاع الزراعي .

وهكذا يظهر ان تجديد بنية الصادرات في اتجاه تنمية اوسع لا يطفى فيه منتوج واحد، يمثل هدفا رئيسيا للسياسة الاقتصادية الجزائرية على الامد البعيد. وهذا التنويع يجعل الاقتصاد الجزائري أقل تأثرا بالتضليلات الناتجة عن الملابسات الدولية، وبالتالي فهو يتماشى مع دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد .

ج - انشاء وسائل وطنية في قطاعات النقل البحري والجوى وباقى الخدمات الاخرى، يتبع تحقيق أرباح هامة من العملات الصعبة .

ان النفقات الخاصة بنقل وتأمين البضائع المستوردة تكلف الاقتصاد مبالغ ضخمة من العملة الصعبة، بينما يكون فقدان الوسائل الوطنية في هذا الميدان سببا لحرمان البلاد من العائدات الهامة التي يمكن ان تكسبها بالمساهمة الواسعة في نقل البضائع التي تصدرها.

ان استعمال الوسائل الوطنية الملائمة في مجال النقل والتأمين يساهم، الى جانب التقليل من الاستيراد، في تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد .

د - ان رفع اسعار المنتوجات الأساسية عامل رئيسي لتحسين حدود التبادل مع الخارج .

ان الزيادة في اسعار المنتوجات الأساسية، ولا سيما المعدنية منها، تشكل بالنسبة للجزائر عامل رئيسيا في عملية تحسين حدود التبادل مع الخارج. وهذا الهدف الذى يندرج ضمن منظور الخطوط العريضة لسياسةنا الخارجية، يمكن بلوغه من خلال النشاط الرامي لوضع صادراتنا في احسن

فunden تظهر جلية آثار المجهودات التي بذلتها الامة في مجال التراكم من أجل تمويل التنمية، ويسير النمو المطرد للدخل الوطني البني على التزايد في مقدرة الانتاج، وعلى التحسن المستمر لفاعلية كل الاقتصاد، هو الشرط الاساسي للتزايد الموارد المالية للأمة.

4 - جعل السوق الوطنية اضمن قاعدة للتنمية الاقتصادية :

1 - ان السوق الوطنية هي التي تحمل الاقتصاد في مامن من تقلبات الملابسات الدولية، وتمكن من دعم عدم انتقال الصناعة الوطنية وتغيير الانتقال الى مرحلة تصدير المواد المصنعة.

وبالرغم من أن السوق الدولية قد تتيح امكانيات هامة ومفيدة لتصريف الانتاج، الا أنها تظل خاضعة لتقلبات لا تملك البلاد التحكم فيها، من شأنها والحاله هذه ان تسبب في انكاسات مضرية بسير الاقتصاد الوطني.

ولهذا السبب يجب أن تسير الاعمال الرامية الى اعداد السوق الوطنية، توسيعاً وتنشيطاً، جنباً الى جنب مع السياسة الخاصة بتطوير التصنيع. وقد بدأ ضيق السوق الوطنية، هذه الشروع في المخطط الاول للتنمية، بثبات عائق لانطلاقه التصنيع. ذلك ان السوق الداخلية التي جرى تدیرها على اساس احصائيات النشاط الاقتصادي الابيق، ظهرت دون المستوى الانتاجي الذي يعتبره اقتصاديون البلدان المتقدمة حداً ادنى لتحقيق مردود الصناعات التي كانت مقررة في اطار ذلك المخطط.

وبفضل الجهد المختلفة التي بذلتها القيادة الثورية لتعجيل النهوض بمستوى الحياة لدى الجماهير الشعبية، فإن طاقة الاستهلاك لدى السوق الوطنية قد توسيع بكيفية هائلة بحيث ان تسويق الانتاج المواقع من وراء تنفيذ مخططات التنمية، لم يعد هو شغلنا الشاغل عند وضع مشاريع التنمية.

وهكذا كان اهداف المخطط، مهما بدت طموحة من خلال الارقام، لا تقاد في الوقت الراهن تبلغ المستوى الضروري لتلبية احتياجات البلاد من المنتجات الصناعية، بفضل التزايد السريع والمطرد للطلب الداخلي. فالنمو الحيثي للسوق الوطنية يتوجه للصناعات الناشئة في بلادنا قاعدة انطلاق تجعلها في مأمن من التقلبات والازمات التي تلازم السوق الخارجية. وفي الوقت الذي تواجه فيه الصناعة الجزائرية ما يطره انطلاقها من مشاكل عديدة بفعل حربان بلادنا من البيئة الصناعية الملائمة نتيجة الاستغلال الاستعماري، فإن هذه الصناعة قد أصبحت تتمتع بمنافذ مضمونة، وفي الوقت نفسه، تمنع الاقتصاد ميزة الحصول على تموين داخلي.

وبهذا تجد الصناعة لدى السوق الوطنية الدعم الضروري للتغلب على المشكلات المرافقة لانطلاقها، واستكمال نضجها، وعليها ان تستفيد من هذا الدعم لتجويد منتوجاتها، وخلق

ان السيادة التي تتمتع بها هذه البلدان من حيث المبدأ، في المجال النقدي، هي في الواقع صلاحيات ذات مدى عمل محدود، ولو سميت الواقع المزيف الذي تعيشه بلدان العالم الثالث في المنظمات النقدية الدولية الا ان يكأسا لها الواقع.

ان وجود زراعة مزدهرة ترتكز على مستوى رفيع من الانساجية، تشكل نقطة ارتکاز قوية للعملة الوطنية.

ولكن قوة الاقتصاد العصري تكمن أساساً في الصناعة، والصناعات الأساسية التي تحول المواد الأولية، وتصنع أدوات التجهيز هي التي تتحكم، ضمین الانتاج الصناعي، في مستوى التنمية، لأنها هي التي تمثل منبع الثروات، وهذه الصناعات هي التي توفر في الواقع أهم التموينات الأساسية اللازمة لانشطة التحويل ومتغير مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية. وبفضل هذه الصناعات الأساسية على الأخص يستفيد الاقتصاد الوطني من آثار الاستثمارات الموظفة في البلاد. ولهذا يتيسر حينئذ تحطيم وتحديد حجم هذه الاستثمارات بالاعتماد إلى حد كبير على التمويل الداخلي، مما يخفف من العبء على التمويلات الخارجية. وبما أن الانتاج الزراعي يوفر، من جهة أخرى، القسط الأكبر مما هو ضروري لتغذية السكان، فإن العملة الوطنية تستطيع أن تحافظ إلى أقصى حد على القدرة الشرائية المنوطة بقيمتها.

وهكذا يكتسب النقد الداخلي معناه كاملاً باعتباره عامل حاسم في حركة النمو، إذ انه يمكن الحصول، داخل الاقتصاد الوطني نفسه، على المواد والخدمات اللازمة لعمليات التنمية وضرورات الحياة اليومية، وبذلك يساهم التمويل الداخلي بتصنيب وافر في تنفيذ مخططات الاستثمار وبذلك أيضاً تملك السلطة السياسية حرية أكبر في عملها عندما تحدد السرعة التي تريد أن تسير بها الحياة الاقتصادية للبلاد، وتمتلك في نفس الوقت المقادير الفعالة عند مكافحة ظواهر التضخم. لأن وجود طاقة وطنية للاقتاج تمكن، ضمن تفاعل الدواليب الاقتصادية الداخلية، من تخفيض عبء الاستيرادات وما تتطوى عليه تأثيرات التضخم المالي، ومن هنا فإن السياسة النقدية تكتسب معناها الكامل. اذ تكون أداة حقيقة في يد السلطة، تسير بواسطتها شؤون النشاط الاقتصادي.

واذ يجد النقد ضمانه المؤكدة في الانتاج، فإن ممارسة السلطة النقدية تصبح وظيفة توقف على مستوى التنمية الذي يرتبط هو الآخر بمكانة الزراعة في الاقتصاد، وبدرجة التصنيع في هذا الاقتصاد.

ان نجاح التصنيع الشامل المكثف المرتكز على وجود الصناعات الأساسية وعلى التحكم في التكنولوجيا، هو الشرط الذي تتحقق عليه أهمية الإضطلاع الكسامل بممارسة الصلاحيات الأساسية للسيادة الوطنية المتمثلة في احداث النقد.

فيفضل المجهودات التي تبذل لرفع مستوى معيشة الجماهير ولا سيما في المناطق الريفية عن طريق نشاطات الثورة الزراعية والثورة الثقافية، والبرامج الخاصة، والانتشار الواسع لحركة التصنيع في مجموع الوطن، يتحوال وجود هذا العدد الضخم من السكان تدريجيا إلى قاعدة تضمن ازدهار الاقتصاد اعتمادا على التربية، وتنشيط الحياة الاجتماعية والسير بالجماهير في طريق التقدم.

5 - توسيع العلاقات الاقتصادية الخارجية وتنويعها بما يجعلها أداة كفاح ضد التبعية للخارج، وعامل لتوطيد الاستقلال الوطني وانجاح سياسة تنمية مستقلة .

إذا أردنا أن نضمن النجاح لآلية سياسة تبني على متابعة تنمية مستقلة ترمي إلى تشييد الاشتراكية فلا بد، في ممارسة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، من البحث عن جميع العوامل الملائمة التي تصنون حرية تحرك البلاد وتتجنبها مخاطر السيطرة التي ربما تصدر عن قوى اقتصادية خارجية .

ولا بد أن يعتمد هذا البحث أساسا على تنوع أطراف التعامل الخارجي باستمرار، وعلى مجهود يرمي دوما إلى الحصول أو الحفاظ على التوازن في المبادرات وعمليات التعاون مع الخارج، كما يجب أن تعتمد على تمتين علاقتنا مع الأقطار الصديقة على أساس احترام قاعدة التعامل بالمثل .

ثالثا - ان السياسة الاشتراكية للتنمية تستلزم تحكم الدولة في دواليب الاقتصاد، كما تستلزم تعبيئة مكثفة للأدخار

إ - استعادة الثروات الوطنية وتملك الدولة لوسائل الانتاج :

أ - المؤسسة الرأسمالية تتعارض مع مقتضيات التنمية والاستقلال الاقتصادي .

ان هدف الاستفادة من الثروات الطبيعية للبلاد وتجيئه الانتاج طبقا لمقتضيات التنمية والاستقلال الاقتصادي يطرح على الفور مشكلة التعارض مع المصالح الرأسمالية .

ان المؤسسة الرأسمالية اذ تسعى وراء الربح، وتعتمد معيار المعدلات التي تقيس سرعة تجدد رأس المال وتكتافره، لا تستطيع أن تؤيد سياسة تحرص على الكيف، والجوانب الإنسانية حرصها على المردود المالي. ان اثر استثمار ما على رقى الإنسان وعلى ابعاد منطقية ما من البلاد أو تنشيطها اقتصاديا، وكذلك اثره على تحسين الظروف العامة لسير الاقتصاد الوطني، هي معطيات لا تقرأ لها المؤسسة الرأسمالية حسابا عند تقييمها اية عملية استثمار، ولا تنظر اليها الا باعتبارها عاملات سلبية لا يشجع على الاستثمار .

وعلى عكس ذلك فان المؤسسة الرأسمالية لن تتردد في الاقدام على كل عملية مربحة، اى كل عملية تتوصل بها لابتزاز خيرات البلاد، او الاستحواذ على ثمار جهود عمالها .

الظروف التي تمكنتها من دخول المنافسة لتحتل موقعها من السوق الدولية، وذلك في نطاق ما يبذل من الجهد لتغدو صادرات البلاد، والانتقال بالجزائر من مرحلة تصدير المواد الأولية إلى مرحلة تصدير المنتجات المصنعة .

وفي انتظار بلوغ هذا الهدف على أوسع نطاق ممكن في المجال التجاري الدولي، يجب أن تنجح الصناعة الوطنية في النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ومنافسة منتجات بلدان أخرى. وأن وجود سوق داخلية واسعة، سيؤدي إلى أن يبقى نصيب الانتاج الصناعي المصدر في المستقبل هامشيا، بالقياس إلى الحجم الإجمالي لهذا الانتاج، في نفس الوقت الذي يحتل فيه تصدير المواد المصنعة نسبة ملحوظة ضمن قائمة ما تصدره البلاد إلى الخارج، اذ ان الجزء الأكبر من انتاج المواد المصنعة يظل مخصصا لتلبية الطلب الداخلي، اي ان تصريفه يتم في سوق مضمونة تخضع للسيادة الوطنية. وهكذا تتضاد نتائج كل من التطوير السريع للسوق الداخلية وتنوع الصادرات ورفع قيمتها، على تعزيز وترسيخ الاستقلال الاقتصادي للجزائر.

ب - ضرورة تنمية السوق الوطنية عن طريق رفع مستوى حياة الجماهير، بغية تحويل آثار التزايد السكاني إلى عامل من عوامل النمو الاقتصادي ..

ان تنمية السوق الداخلية وتنظيمها يرتكزان أونق الارتباط بمشكلة التزايد الديموغرافي الذي تعرفه البلاد .

والمطلوب هو العمل على أن لا يقضى النمو الديموغرافي على نتائج النمو الاقتصادي وأن لا يؤذل السباق الذي يبدو قائما بين هذين النوعين من النمو إلى تجعيد مسيرة التقدم، أو تدهور الظروف المعيشية للجماهير .

ويعني هذا بعبارة أخرى، أنه ما دام من المتعذر في السوق الراهن العمل بفعالية على الحد من سرعة التزايد الديموغرافي، فينبغي تحويل نتائج هذا التزايد، بحيث يصبح عامل من عوامل التنمية الاقتصادية .

وبهذه الطريقة اختارت الجزائر أن تسوي تسوية ايجابية مشكلة التزايد السكاني، فهي بدلا من تبذير الجهد في محاولة التخفيف من حدة هذه المشكلة، ببذل مساع لا طائل تحتها للتخفيف من نسبة المواليد، قد ارتأت أن تجعل منهم منتجين بأتم معنى الكلمة، في إطار مجتمع نشيط يقوم بالعمل الجاد، وان توفر لهذا المجتمع البنية الملائمة لاستخدام هذا المدد الضخم واستثمار جهوده .

ان هذه الطريقة بما تتيحه من المحافظة على فرص التقدم بواسطة رفع مستوى الحياة، كفيلة بتوفير الظروف الموضوعية التي ستؤدي في النهاية إلى تخفيف نسبة التزايد السكاني إلى الحد الذي يتناسب فيه مع المحافظة على معدل سريع في التقدم .

ولكن الثورة الجزائرية لا يمكنها ان تأخذ بالمفهوم القاضي بتحمل الدولة متابعة الاستثمارات الثقيلة التي لا توقي اكلها عاجلا، ولا تصبح مجذبة الا على المدى البعيد، وتحتى بشكل كامل للقطاع الخاص عن كل المعاملات التي تدر مردودا معتبرا وربحا وفيرا. لأن مثل هذا التصور يأتى مطابقا لمقاييس رأسمالية الدولة التي تعنى، وسائل وموارد الامة لزيادة ارباح المؤسسات الخاصة.

وبالتالى، فان المدى البعيد الذى يتلائم مع حجم المشاكل التي تطرحها التنمية، لا يتفق دائما مع مشاغل رأس المال الخاص، لأن هذا الاخير، اذ يستبد به البحث عن تأمين استثماره قبل كل شيء، يسعى عادة الى تجنب المخاطر او التقليل منها، ويحاول استعادة ما قدمه من رساميل باسرع ما يمكن مع العمل على تضخيم ارباحه الى اقصى حد، انه لا يشق في المستقبل الذى يتراهى له مليئا بالتغييرات التى يخشىها من طرف الثورة.

ثم ان التحكم فى الموارد الطبيعية يكتسى طابعا استراتيجيا من حيث كونه الوسيلة الوحيدة التي تمكن من تعبيء امكانيات التراكم فى هذا القطاع لفائدة التنمية.

ومن هنا فان استرجاع الثروات الوطنية، والاشراف المباشر عليها، والتحكم فى وسائل الانتاج، وتدخل الدولة فى عملية انجاز الاستثمارات الانشائية تشكل احد المعاور التي تدور حولها سياسة التنمية المطبقة فى الميدان الاقتصادي، وقد يكتسى هذا التدخل احيانا شكل احتكار الدولة لنشاط معين.

ان هذا الاحتكار باستثناء حالات خاصة لا يستلزم بالضرورة، منح مؤسسة وحيدة حق الامتياز بهذا النشاط، لأن الامر يتعلق فقط باستبعاد القطاع الخاص من ذلك النشاط، مع السهر على ابقاء مرؤنة تسيير مرضية داخل القطاع الاشتراكي، وقد يدعى الامر الى تشجيع نوع من التنافس فى هذا القطاع.

اما التعاون مع المؤسسات الاجنبية فيجب ان يتم على اساس تبادل المنافع واحترام الاختيارات الوطنية.

ب - ان تأميم الثروات الوطنية عملية تحرر ذات مغزى سياسي عظيم.

ان استعادة الثروات الوطنية والارضى، والمؤسسات الصناعية، والاملاك الشاغرة كان عاما رئيسيا في خدمة التحرر الاقتصادي وبالتالي في دعم استقلال الامة.

فاستعادة الثروات الطبيعية، ووسط الرقابة على الاقتصاد يشكلان عملا تحرريا ذا مغزى سياسي عظيم، ومثل هذا العمل لا يمكن ان يصدر الا عن قرار من القيادة الثورية التي تحمل مسؤولية تحقيق الاهداف التي يعتبر تجسيدها علة لوجود الثورة.

فالمؤسسة الرأسمالية التي تعمل، غالبا، متسترة « بمجهولة الاسم » تتلخص وظيفتها الاساسية في مضاعفة رأس المال، عن طريق الاستحواذ على نتاج استثمار الموارد الطبيعية، وتحويل عائدات البلد لفائدة لها، وتملك فائض القيمة الذي تحقق بعرق العمال الذين تستغلهم. ورأس المال هذا اذ يتضاعف باستمرار، يصبح أساسا لقوة اقتصادية لا تثبت أن تتحول الى قوة سياسية تطمع الى السيطرة على المجتمع والتحكم في الدولة. وان دور المؤسسة الرأسمالية، يبدو من منظور التنمية سليما الى أبعد الحدود. لأن المؤسسة الرأسمالية بدل أن تعيد توظيف الاموال التي تدرها أنشطتها، داخل البلد نفسه، وتساهم وبالتالي في دعم التراكم الوطني، تسعى على العكس من ذلك الى تحويل فوائدها نحو الخارج مما يجعل منها وسيلة لجر الثروة الوطنية نحو عوالم أخرى.

فالمؤسسة الرأسمالية ليست نعمة على البلد الذي تعمل فيه، او مصدر غنى له، بل هي على تقىض ذلك سبب من أسباب افقاره واضعاف اقتصاده.

وعلى هذا فان مجرد المنطق يدعو، بالإضافة الى مقتضيات الاختيار الاشتراكي، الى ضرورة استبعاد المؤسسة الرأسمالية من مجال تنظيم الاقتصاد الوطني.

اما فيما يتعلق برأس المال الوطنى الخاص، فيجب التذكير بأن هناك فرقا بين المؤسسة الرأسمالية التي تمثل اقصى اشكال الملكية الخاصة المستفلة، وبين المستثمر الخاص الفرد او المؤسسة الخاصة التي يكون حجمها متواضعا ولو كانت ذات طابع جماعي. واذا كانت الانشطة الخاصة التي تمارس بصفة فردية من أنواع الملكية الخاصة غير المستغلة التي حددها الميثاق الوطني، والتي أدمجت في نظامنا الاجتماعي الجديد، فان المؤسسة الخاصة ذات الحجم المتواضع، مقبولة في المرحلة الحالية من تطور مجتمعنا، اذا كانت ميادين نشاطها لا تعرقل بناء الاشتراكية. على ان هذه الانشطة تخضع لقواعد ملائمة تصدرها الدولة بهدف مواجهة كل ما من شأنه ان يعرقل تطور النظام الاشتراكي. وينبغي ان توجه هذه الانشطة توجيهها في تنويع المنتوجات الوطنية وزيادة حجمها وتوفير افرص العمل. ان الامر يتعلق بالسماح للمبادرة الخاصة ان تمارس نشاطها في اتجاه مفيد اجتماعيا، وباتاحة الفرصة لمقاولى القطاع الخاص ان يحصلوا، مقابل اعمالهم، على تعويضات معقولة ومرضية، مع تمكنهم في نفس الوقت من تفعيل تكاليفهم وواجباتهم القانونية والاجتماعية.

لكن ينبغي الحيلولة دون تجمع وسائل الانتاج الصغيرة والمؤسسات المتواضعة الحجم في يد شخص واحد، وبالاحرى اذا كانت هذه الوسائل أو المؤسسات كبيرة، لأن مثل هذا العمل ليس الا تجيئا ذا طابع رأسمالي. ومن ناحية اخرى يجب على الدولة ان تحرص - داخل بعض قطاعات الاقتصاد - على ان لا يتغلب مجموع الانشطة الخاصة ، حتى اذا كانت مكونة من مؤسسات حرفية او مؤسسات متواضعة ، على القطاع الاشتراكي، سواء بالنسبة لحجم المبيعات او بالنسبة للتشغيل.

فهما يقومان بدور رئيسي في تكوين واستعمال الموارد المالية التي يتحققها نشاط القطاع الانتاجي، ثم ان التسيير المخطط لهذه المبادرات يتبع توجيه الاستهلاك والبنيانية في تمويل التنمية، ومن هنا فان القطاع التجارى يمثل وسيلة ذات أهمية استراتيجية لتجهيز السياسة الاقتصادية ومراقبتها.

فسيطرة الدولة على التجارة الخارجية وتجارة الجملة لازمة وحتمية لتأمين النظام الانتاجي وتبني سياسة تنمية قائمة على الاشتراكية.

وتأمين التجارة الخارجية، يشكل زيادة على ذلك عامساً فعالاً لحماية الانتاج الوطني.

ومن جهة أخرى، فان دخول السوق الوطنية، عند البحث عن شركاء اجانب لإنجاز برامج الاستثمار، ولا سيما في المجالات التي يوجد فيها نوع من احتكار التكنولوجيا، يجب أن يبقى من احتكار الدولة وحدها، وبهذا يكون في يد الدولة أداة صالحة وفعالة للتفاوض مع المجموعات الأجنبية وحملها، في مقابل السماح لها ببيع منتوجاتها بالجزائر، على المساهمة في إنجاز المشاريع الصناعية الجزائرية وثوقير الشروط لتحويل التكنولوجيا الفعلية، ان هذه المزية التي توفرها التحكم في التجارة الخارجية لا توجد في حالة ترك الحرية للشركات الأجنبية كى تعرض مباشرة منتوجاتها وخدماتها على المستعملين الجزائريين، اذ ان التعامل في هذه الحالة لا يأخذ بعين الاعتبار الاصالح العاجلة الذاتية للمستعمل، ولا يغير ادنى اهتمام لمجموع قضايا البلاد.

ثم ان إنجاز عمليات الاستيراد عن طريق مؤسسات الدولة يمكنها من قوة تدعم عمليات التصدير لاته يفتح امامها اسواقاً جديدة نظراً الى ان التجار الاجانب الذين تهمهم السوق الوطنية يضطرون الى التعاقد من اجل شراء المتوجبات الجزائرية.

وفي النهاية يتعين استكمال تأمين تجارة الجملة في احسن الظروف، وصيانة نطاع الانتاج والمستعملين والمستهلكين من كل التدخلات ذات الطابع التغليبي.

ان المؤسسات الاشتراكية وكذلك مؤسسات الولاية والبلدية يمكنها - الى حد كبير - القيام بدور رئيسي في تنظيم توزيع منطقى ومحكم، عبر التراب الوطنى كله، للمجموع المواد الضرورية لسير الاقتصاد والحياة اليومية للسكان.

وبهذا الصدد فعل المؤسسات الاشتراكية التي اعطتها الدولة احتكاراً معيناً، بالاخص في مجال الاستيراد، ان لا تترك أي مجال لتدخل القطاع الخاص، واستغلال التوسيط لديها من اجل أن يحول احتكار الدولة لفائدة.

ويجب عليها خاصة ان تضمن التموين الكافى والمنتظم للوحدات الإنتاجية و مختلف الجهات التي تتدخل في النشاط الاقتصادي للبلاد. وعليها، في هذا المضمار، ان تسهر على

ان التأمين في الجزائر قد أتى، من الناحية العملية، ارتقاء العمال والاطارات الوطنية بسرعة الى مستوى المسؤولية الاقتصادية الحقيقة، وهو لهذا يعتبر رمزاً لانتقالهم الى طور الرشد على الصعيد الاقتصادي. فالتأمين هو، الذى مكن تجميع العمال أن يعوا دورهم في القيام بوظيفتهم كمنتجين مسؤولين، وهو الذى فتح للاطارات سبيل التحكم في التسيير، اذ فرض عليهم مهام جديدة تستلزم التخل بروح المبادرة والجسمن، كما وضع المسيرين وجهاً لوجه أمام مصاعب السوق الخارجية، والأنشطة المعدة التي تحتم عليهم مسيرة ركب التقدم التقنى والاقتصادى.

ان الاعمال العديدة التى قامت بها القيادة الثورية، والتى استولت الدولة بفضلها على مقاليد التصرف فى الاقتصاد، وفرضت مراقبتها على مختلف فروع القطاع الانتاجي، وخاصة منها، التأمينات التى استهدفت الثروات الوطنية، والاراضى، والمؤسسات الصناعية، و«الاملاك الشاغرة»، وكذلك احتكار الدولة للجهاز النقدى والمصرفى، والتجارة الخارجية، وتجارة الجملة، ومختلف أنشطة الخدمات، ان هذه الاعمال كلها أدت الى التحول الاساسى الذى تسبب فى تغيير علاقات الانتاج الاجتماعية داخل اقتصادنا، وكانت بمثابة مرحلة تمييزية ضرورية لقيام صيغة اشتراكية للمؤسسات الذى يقتضى الشروع فيه استيلاء الدولة على الانشطة التى ينطبق عليها.

ومن المعلوم ان مواجهة الثورة للنظام الرأسمالى لم تتم حقاً الا عند قيامها بالتأمين وبالاستيلاء على مجموع دوليب التصرف فى الاقتصاد، الشىء الذى مكنتها من فرض الاختيار الاشتراكى كصيغة لتنظيم أمتنا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

والواقع ان الاختيار الذى أقدمت عليه الثورة مراهنة فى ذلك بمصيرها، والذى مكنتها من القضاء على القاعدة المادية للرأسمالية، يشكل مرحلة تاريخية فى كفاحنا من أجل تأسيس الاشتراكية.

ولا يصح بحال من الاحوال الخلط بين التأمين واستيلاء الدولة على مقاليد التصرف فى الاقتصاد من جهة، وتأسيس رأسمالية الدولة من جهة أخرى. اذ لا يمكن لهذه أن توجد في بلد تمارس فيه السلطة من طرفقوى الاجتماعية المؤمنة بالاشراكية، وتستعمل فيه ثمار التنمية والنشاط الاقتصادي لصالح الجماهير الشعبية.

وهذا ما يجعل التأمين يفرض نفسه بجدارة كعامل ذى أبعاد سياسية هامة.

2 - ان تأمين التجارة الخارجية وتجارة الجملة شرط لا بد منه لتحقيق اشتراكية الاقتصاد وهو يتماشى جنباً لجنب مع تأمين القطاع الانتاجي.

ان المبادرات مع الخارج والتسويق بصفة عامة مسألتان من تبظيان مباشرة بمشكلة رفع قيمة الانتاج وتمويل الاقتصاد.

وفرض احترام ما وضع من النسب لتسخير التنمية والمحافظة على ما حدد من المعايير لتوزيع الدخل . وينبغي ايضا ان يحول هذا النشاط دون اخلال نظام الخدمات والتوزيع بالنتائج التي تحصل عليها القطاعات الانتاجية، وبتحقيق التراكم الوطني والمحافظة على القدرة الشرائية للجماهير الشعبية، وهذا لا يحول دون ان تمنع انشطة الخدمات والتوزيع نصيبا ضروريها وعادلا من الارباح، يضمن سيرها على الوجه الاكمل وتوصي بها الملائم لما حدد من أهداف في اطار التخطيط .

وفي النهاية فان نشاط الدولة في ما يخص المواد الأساسية ومواد الاستهلاك العادي للجماهير الشعبية او المواد الضرورية لسير الاقتصاد، يجب ان يرمي الى تحديد اسعار موحدة لها عبر التراب الوطني كله، حتى يكون سكان الجهات البعيدة عن السواحل والمدن الكبرى متساوين مع سكان المدن، وفقا لسياستنا الدائمة الرامية الى اقامة توازن جهوي وتوزيع عادل لثمرات التنمية وتكليفها .

5 - ان انطلاق سياسة التنمية يتوقف على تأمين المصادر وشركات التأمين والنقل ومختلف الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية كما يتوقف عليه تحقيق اشتراكية الاقتصاد .

ان المصادر وشركات التأمين، مثلها مثل سائر المرافق التي تتولى جمع المدخرات، تشكل احدى الادوات الاساسية التي تعتمد عليها الدولة لادارة الاقتصاد ومراقبته وتنفيذ سياستها في جميع مجالات النشاط الوطني .

والمصارف وشركات التأمين التي تتعاون على جمع الموارد المالية، وظيفة أخرى تمثل في تأمين استخدام هذه الموارد لتمويل الاستثمارات. ومن هنا فهي تشكل حقا أدوات تدخل لا يسع الدولة الا ان ت hvorزها وتحكم فيها. وان التحكم في المسالك المالية من خلال السيطرة على المصارف والتأمينات، أمر يمثل زيادة على ذلك، شرطا مسبقا ضروريا لانطلاق سياسة التنمية. ولهذا السبب أقدمت الدولة منذ عام 1966 على احتكار هذه الانشطة .

وبالاضافة الى ما سلف، فان تأمين هذه الانشطة يشكل مقوما أساسيا في تحقيق اشتراكية الاقتصاد .

ان وسائل النقل تحتل مكانة حامضة باعتبارها قاعدة لامداد سير الاقتصاد بما يحتاج اليه، وتشكل في نفس الوقت نشاطا وافر الرابع ضمن هذا الاقتصاد. ولذلك ادرج قطاع النقل ضمن احتكار الدولة، وهذا في اطار ارساء الهياكل الضرورية التي تمثل نقطة ارتكاز لتنمية البلاد وتجسم اشتراكية الاقتصاد .

وبالاضافة الى الدور المستند الى المؤسسات الوطنية في ممارسة هذا الاحتياط، فان مؤسسات الولايات والبلديات مدعوة الى أن تضطلع بقسط متزايد في مجال النقل، مما يؤدى بخاصة الى الاسهام في تسوية مشكل تنقل الاشخاص وتوزيع السلع عبر التراب الوطني .

توفير الواد وازالة اسباب فقدانها التي تضر بالاقتصاد وتحدث تأثيرا سلبيا في الحياة اليومية للمواطنين .

3 - ان تجارة التجزئة على العكس من ذلك، لا تشکل احتكارا تمارسه الدولة بل أنها تبقى مفتوحة لنشاط القطاع الخاص .

ان تجارة التجزئة باستثناء محلات الكبرى وشبكات التوزيع التابعة للمؤسسات الاشتراكية، تقع في نهاية سلسلة التوزيع بالجملة المسير من قبل المؤسسات الاشتراكية، وهي تتشكل بهذا امتدادا ضروريا لها. ولنكن كان التموين بالجملة عنصرا اساسيا بالنسبة للتوزيع، فإن تجارة التجزئة هي التي تكون تلك الشبكة من التغيرات التي تمكن المواطن من الحصول على المواد الضرورية وتجعلها في متناوله، وخاصة في الجهات النائية التي يصعب الوصول اليها. فالتجار الصغار الذين يعانون بمحاذاتهم في تجارة التجزئة، وسيحتفظون بها في المستقبل.

ولكن على الدولة ان تتدخل في تجارة التجزئة عن طريق محلات التجارية الكبرى التي يرمي نشاطها الى ضمان توسيع التوزيع وانسجامه ولاسيما في التجمعات الحضرية في نفس الوقت الذي تنشأ فيه مراكز نموذجية للبيع في مجموع ارض الوطن، من اجل التأثير على تحديد الاسعار ومحاربة المضاربة، ومواجهة فقدان بعض الواد، ولا سيما تلك التي قد يقدم القطاع الخاص على افتعال الازمة فيها للحصول على مزيد من الارباح.

ويجب على الولايات والبلديات ايضا ان تختلي، بواسطة مؤسساتها التجارية الخاصة، مكانا يتسع باستمرار ضمن انشطة التوزيع ولا سيما بالمناطق التي تعاني نقصا في هذا الميدان .

4 - ان تطبيق سياسة لاسعار مندمجة في العمل التخططي لل الاقتصاد، يشكل اداة لتنظيم العلاقات القائمة بين مختلف قطاعات النشاط الوطني، ويمثل وسيلة لتوزيع الدخل الوطني، ويسمح بمكافحة ظواهر التضخم، ويضمن المحافظة على القدرة الشرائية للجماهير الشعبية .

ان الاسعار تدل على الصلات التي تربط بين مختلف فروع الاقتصاد، بل قد تعكس أحيانا ميزان القوى الذي يمكن أن تتصف به العلاقات بين تلك الفروع، ولا يتصور في نظام اشتراكي يعتمد التخطيط، ان يخضع تحديد الاسعار لتقلبات العرض والطلب. ولهذا لا بد ان تكون سياسة الاسعار عاما اساسيا لنشاط السلطة السياسية في ادارة الاقتصاد، وتنظيم توازنه، وانعاش نموه. وهذا النشاط الذي يجب ان يخضع للمبادئ التي تحدد الاولويات الوطنية، يستلزم بذل جهد متواصل يرمي للتخفيف من التكاليف،

على مستوى ادارات الدولة أو على مستوى مجموع الميئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يقتضى أيضاً اعطاء الأولوية فيما يخص الاستيراد، للمواد الضرورية لاستهلاك الجماهير الشعبية ولتنمية البلاد. وهذا يستلزم على الخصوص أن يطبق الت清澈 على جميع المواطنين دون تمييز، وأن يهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على استهلاك الكماليات؛ حتى يتغلب الاستهلاك الجماعي على الاستهلاك الفردي. ولهذا فإن الاستقلال المالي للبلاد، والمحافظة على الثقة في الدولة وفي قدرتها على الوفاء بدينونها، سيظلان من أوكد الواجبات في تسيير السياسة الاقتصادية.

وان طابع الت澈 على الذي اتسمت به مرحلة بناء الاشتراكية والنهوض بالامة والذي كان بالامس القاعدة الذهبية للمجاهدين من أجل التحرير، سيبقى احدى الفضائل الاساسية للشعب الجزائري واحدى القيم الخلقدية التي تصنف عظمة الثورة الجزائرية .

رابعاً - يجب أن يجسد التخطيط محتوى السياسة الثورية وتطبيقاتها

ان وضع سياسة ائمانية تشمل جميع مظاهر الحياة الوطنية، يعني الاقرار بضرورة العمل في إطار تنسيق شامل لتنظيم التعاون بين سائر القطاعات، وتوفير الموارد وتسخير الوسائل التي تتناسب والاهداف المحددة، وبال مقابل تكيف هذه الاهداف مع الامكانيات المتوفرة. ووسيلة تحقيق مثل التنسيق تتمثل في التخطيط .

1 - ان التخطيط يشكل الاداة التي تتيح تنظيم العمل لإنجاز اهداف الاشتراكية .

الواقع ان التخطيط ينبعق مباشرة من الاختيار الاشتراكي. ففي الاقتصاد الالبيروالي يشكل البحث عن الرابع ورفعه الى الحد الاقصى، حافز النشاط الاقتصادي والمحرك الاساسي للنمو في آن واحد. أما الاقتصاد الاشتراكي فهو يقتضي على العكس من ذلك تدخل السلطة السياسية أولاً من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الاعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقدير استخدام مجموع الوسائل التي تملکها الامة في الاتجاه الذي يتطلبه انجاز أهداف الثورة حسب الاولويات المطابقة لمقتضيات البناء الاشتراكي. ومن بين هذه المتطلبات يتأتى بطبيعة الحال التراكم ودفع النمو في اتجاه تلبية مطامح الجماهير الشعبية، ورقي الامة وتنميتها .

ان هذا التصور للتخطيط يستلزم ارادة سياسية حازمة تقوم على وعي عميق بأهداف التشيد الاشتراكي، وعلى نظرية استراتيجية سديدة للشروط الالزمة لضمان تقدم مستمر للثورة على جميع الجهات. وهو يقتضي أيضاً تقديم سلیماً للمراحل المتلاحقة التي يجب أن يقطعها النشاط، ومعرفة صحيحة لطاقات البلاد، اعتماداً على جرد دقيق للموارد الوطنية. يكون مطابقاً للواقع باستمرار .

واستكملاً لتحقيق اشتراكية وسائل النقل فإن احتكار الدولة قد شمل أيضاً انشطة الخدمات المتعلقة، على الاخص، بانجاز عمليات التبادل مع الخارج، وذلك حتى تتمكن الدولة من التحكم الكامل في مجموع التجارة الخارجية .

6 - تبعية الادخار .

ان بناء الاشتراكية وتنمية البلاد في جميع الميادين تتطلب وسائل مالية ضخمة يجب أن تستمدها الامة من مواردها الخاصة بانتهاءج سياسة تخصص قدرها كبيراً من الدخل القومي للادخار، وتعبيه، هنا الادخار نفسه تعبيه مكثفة .

ولهذا فإن النظام الجبائي الذي أدخلت عليه كثيير من التعديلات منذ الاستقلال، ستلحقه تغيرات جديدة تحمل منه أداة ملائمة للاسهام العسادل في المجهود الذي تبذله البلاد للاضطلاع ببعض التنمية والاستجابة ل حاجيات المجتمع .

وسيجعل هذا التغيير من تحصيل الضرائب قناة لجمع المدخرات، دون أن يكون سبباً لارتفاع الاسعار وذلك لتجنب اختلال التوازن الاقتصادي .

ومن مهام الجبائية أيضاً ادخال التصحيحات الضرورية لتوازن المائدات وابعاد جانب هام من الدخل القومي عن الاستهلاك والتبذير. وهكذا تجنب الجبائية تحويل الموارد لفائدة اصحاب الدخل المرتفع وتحول دون تجمع رأس المال الخاص .

كما سيمت تشجيع الادخار الفردي، والعمل في نفس الوقت على دراسة وتطبيق الصيغ الملائمة لجعل مدخرات المجموعات الاجتماعية في خدمة التنمية .

7 - الت澈 مطلب ضروري لبلوغ اهداف الثورة .

ان الجهود التي يجب بذلها لبلوغ اهداف الثورة ما تزال ضخمة. وان الجزائر تخصص في الوقت الراهن 40% من دخلها القومي لتمويل تنميتها، وهذا يمثل حداً استثنائياً في العالم. وتحتاج مواصلة مجهود كهذا استبعاد سياسة السهولة، كما تتطلب استمرار البلاد في مراعاة قواعد الت澈 التي فرضتها على نفسها حتى اليوم. ذلك ان انجاح التنمية في بلادنا ما زال في حاجة الى تحمل تضحيات هامة، والتغلب على كثيير من العقبات التي ما تزال قائمة. غير ان هذا الت澈 لا يتنافي مع ضرورة السعي الى زيادة الرخاء الاجتماعي، وذلك بالعمل خاصة على رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية التي طالما عانت الاستغلال والحرمان. ولكي يكون هذا الرخاء أمراً مضموناً لا مجرد حلم عابر، فان الامة في حاجة الى مراقبة استعمال مواردها لتوزيعها حسب مقتضيات تنميتها وتحصيصها قبل كل شيء، لتحقيق شروط التقدم. ولذا يتحتم الاستمرار في تجنب النفقات التي لا فائدة منها، واعطاء الاولوية دائماً للاهداف التي ترمي الى رفع مستوى معيشة الجماهير المحرومـة. ان الت澈 يقتضي بصفة خاصة مكافحة التبذير على اختلاف اشكاله، سواء

3 - يجب أن يعتمد التخطيط على الفنون والطرق العلمية. ان التخطيط يتطلب جهداً كبيراً في التفكير والاستنباط لاكتشاف واستثمار الامكانيات الجديدة، وجعل الوسائل المستخدمة أكثر فعالية وأوسع اثرًا، والاحتياط للصعوبات وتجنب المخاطر وتتأمين نجاح العمل في نهاية الامر.

وهو يتضمن كذلك العناية بتربيه القائمين بالعمليات الاقتصادية وشحذ حساسيتهم ازاء كل ما يتصل باستثمار المعلومات اللازمة لضبط المعطيات الأساسية للتخطيط، لأنها تشكل مادة لاغنى عنها لتفكير وعمل المخطط والمدير معاً. ان جمع المعلومات واستغلالها وتقليلها بين الأجهزة المعنية تفترض وجود أجهزة فعالة للإحصاء والتعداد. الا ان هذه الأجهزة لا يمكن ان تقوم بالمهام الملقاة على ماتقها على الوجه المطلوب، الا اذا كان كل عامل في الجهاز الاداري والاقتصادي التابع للدولة، وكل فئة، او مجموعة تدرك قيمة المعلومات، وتسرع على جمعها وتبليغها بصفة منتظمة الى الجهة المختصة وتحرص على تحري صحتها.

وبعبارة اخرى، فان التخطيط الذي يمكن من تسيير دفة الاقتصاد فيوضوح، ويوفر بالتالي الوسيلة الكفيلة باجتناب العقبات، وتحسين الامكانيات الجديدة. يجب ان يكون شغل الامة جماء ولا يجوز ان يعتبر مهمة تلقى على عاتق الأجهزة المختصة وحدها.

خامساً - ان تشفييل المواطنين القادرين على العمل يجب أن يواكب تطبيق سياسة عادلة وفعالة في ميدان الأجور، وتنظيم الحماية الاجتماعية للعمال، والتوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها

1 - ان تشفييل كل المواطنين القادرين على العمل ضروري لبناء البلاد ومطلب من مطالب الاشتراكية .

ان كل مواطن سليم قادر على العمل يعتبر، في الاقتصاد الاشتراكي، جزءاً من القوى المنتجة في البلاد، اي ثروة يعد رفع قيمتها من مستلزمات التنمية، تماماً كما هو الشأن بالنسبة للارض، والثروات الطبيعية والامكانيات الأخرى التي تملكها الامة. وبهذا المعنى تكون وضعية العامل الذي لا يقوم بأى نشاط خسارة لل الاقتصاد.

ومن جهة اخرى فان الحق في اخذ نصيب من الدخل القومي مرتبط في المجتمع الاشتراكي، بواجب القيام بالعمل، ويعني هذا ان العدل في توزيع الدخل القومي يمر قبل كل شيء بالمساهمة في المجهود الوطني اي في العمل.

ولهذا كله أخذت الثورة على نفسها بضمانت العمل للجنسين، ومنح كل انسان الفرصة لتحسين طاقاته ومؤهلاته الى أقصى حد، حتى تضمن لكل اسرة اسباب معيشتها، وتستشعر الثروات البشرية الطائلة الموجودة في بلادنا، لفائدة التنمية، وهذا يعني القيام بتوظيف جماعي مكثف للعمل، وهو ما يقتضي المشاركة الواعية من قبل الانفراد والجماعات في المجهود الذي تتطلبها التنمية.

ومن هنا فان التخطيط يكتسب طابعاً زاماً. ويقتضي بالتالي متابعة النشاطات الجارية من خلال مختلف مؤسسات الدولة حتى تحرر الاهداف التي سطرتها القيادة السياسية. ويشكل التخطيط ايضاً الاداة التي تسمح للقيادة السياسية، بتحديد الآجال التي تلامع وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وهذا يتضمن، على الخصوص، الاضطلاع بمراقبة تنفيذ الخطة، ومجازاة المسؤولين في جميع المستويات على تحقيق الاهداف التي رسّمتها حسب النتائج المحصلة سلباً أو ايجاباً. كما تجب مجازاة كل من كانوا بحكم وظيفتهم، مكلفين، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بتوفير الظروف الازمة لانجاح خطط التنمية التي قررتها القيادة السياسية .

ولكي يقوم التخطيط بالدور المسند اليه، كاملاً، في بناء الاشتراكية وفي اتجاه الرقي السريع للشعب الجزائري، فلا بد أن يكونتناوله للقضايا مبنياً على الافكار التي تسترشد بها الثورة لتغيير المجتمع والانسان. وبعبارة أخرى، فان التخطيط ليس مجرد وسيلة تقنية للتوقع والبرمجة، بل انه قبل كل شيء تعبير عن سياسة معينة وتطبيق لها. ان سياسة التنمية في الجزائر تميز، من جميع الوجوه، بكونها تصدر عن الایران بمصير الثورة، والثقة المعقودة على حرکية الجزائريين وطاقتهم المبدعة، ولهذا فالمطلوب هو ان يجعل التخطيط سياسة التنمية متشبعة بروح الثورة وقوتها دون ان يتخل عن الصرامة التي يجب ان تتحلى بها مناهجه.

2 - يجب ان ينطبق التخطيط، على كافة دواوين الدولة ويتخذ صبغة ديمقراطية جلية ويصبح شغل الامة الشاغل.

ولكي يكون التخطيط قادراً على القيام بدوره، والنجاح فيه، يجب ان يطبق على كافة دواوين الدولة مع مراعاة اهتمامات جميع الخلايا الحية في الامة وتطوراتها. وهذا الامر يحتم ان يفرض التخطيط نفسه، فكرة وتطبيقاً، لا على مستوى الادارات المركزية فحسب، بل على مستوى المجموعات المحلية، وخاصة البلديات، والمؤسسات، حتى يشمل مستوى الوحيدة فيها. كما ينبغي ان يشمل التخطيط ايضاً القطاع الخاص. وهذا يستلزم قبل كل شيء، وزيادة على ما تقدم ان تكون الخطوط الاساسية في التخطيط، مثل الاهداف والبرامج التي تتشكل منها المخططات، موضوع مناقشة وصياغة تساهم فيها، مساهمة فعالة، المجالس الشعبية على جميع المستويات، وكذلك مجالس العمال والمؤسسات الاشتراكية .

وبهذه الطريقة يساهم التخطيط في تعميق وائرات الديمقراطية الاشتراكية بقدر ما يشكل، عبر التنظيمات التي تمثل الجماهير، اداة مفضلة للتعبير عن الحاجيات الملموسة التي تتطلب الاستجابة على الصعيد الاجتماعي او على صعيد التنمية بصفة عامة. وهكذا تتمكن الدولة الاشتراكية من توجيه نشاطها الاقتصادي، على سبيل الاولوية ، لإنجاز الافضليات التي عبر عنها السكان.

وتوفر أمن الاسرة، وتدخل التحسينات الازمة على الاعمال التي يباشرها النساء، حتى يكون عمل المرأة أحد عناصر الانسجام العائلي والاجتماعي. ومع هذا فإن التشغيل الكامل يعني انتهاج سياسة متواصلة لأحداث مناصب الشغل وتكون العمال، لأن المطلوب ليس فقط توفير العمل للأفواج الجديدة من العمال التي يقذف بها التزايد السكاني، واعداد هؤلاء العمال للنهوض بهمأهم في الانتاج، بل ان المطلوب كذلك هو الاستجابة لافتراضيات الانتاجية، التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض من السواعد يجب إعادة تشغيلها، واستعمالها من جديد بصفة أنيجع.

4 - تنوع انماط الشغل، ورفع مستوىها بما يمكن من توفير الاعمال الملائمة للجيال الجديدة .

ان نمو البلاد يؤدي الى ظهور نمط جديد من العمل يتطلب مستوى معيناً من المعارف التقنية والفكرية ويتبع الفرض الملائم لتشغيل الاجيال التي ولدت بعد الاستقلال. هذه الاجيال التي لا تستطيع بحكم ما منحت من التعليم والتلوكين، ان تقنع بالاموال التقليدية، بل انها تطالب بتنوع اكبر دقة من العمل لا توفر أساسا، الا في الانتاج الصناعي والاشغال الزراعية المعاصرة، وانشطة الخدمات المتصلة بهما.

ان اقامة المنشآت الصناعية في الاريف ورفع المستوى التقني للزراعة، وايصال الوسائل والأنشطة الازمة لبث انماط الحياة المعاصرة الى الريف، سيكون من نتائجها تغيير ظروف المعيشة داخل المناطق التي ظلت على هامش التقدم، وارتفاع الهجرة الى المدن، والقضاء على اسباب الاغتراب بعثا عن نوع رفيع من العمل وسعيا وراء مستوى من العيش يواكب العصر.

ان رصد مبالغ ضخمة لتكوين الانسان في نطاق الثورة الثقافية دون السعي، في نفس الوقت، وفي موازاة مجهود التلوكين، الى توفير مناصب عمل داخل البلاد تتلاءم مع التخصص الذي اعد له العمال، يعني بالنسبة للجزائر احد امررين : اما ان تحكم على نفسها بمواجهة ازمة اجتماعية وأخلاقية حادة، واما ان تقصر دورها على تزويد البلدان المتقدمة بالاطارات والعمال الاكفاء وتجعل هذه البلدان تهتم الموارد الطائلة التي ضخت بها الجزائر في سبيل تعليم شبابها وتلوكينه .

وهكذا فإن مختلف الاعمال التي تقوم بها الثورة لتنمية البلاد، كيما كان تنوعها، وبصرف النظر عن اختلاف طبيعتها الذي يجعلها متميزة في الظاهر، تحتفظ في واقع الامر بترتبط وثيق فيما بينها.

5 - مشكل الاغتراب .

ان الاغتراب ظاهرة افرزها الواقع الاستعماري، وهو من اخطر المشاكل التي خلفها الاستعمار بلادنا. ان العمال المغتربين يعانون بالإضافة الى محننة الغربة انواع التمييز

2 - ان تشغيل مجموع المواطنين القادرين على العمل يجعل من قضية احداث مناصب الشغل غرضا اساسيا للتنمية .

والمطلوب بهذا الصدد هو انتهاج سياسة مكثفة وعلى اوسع نطاق لاحاد مناصب الشغل من أجل :

- القضاء على البطالة، والعمل الجزئي، بتوفير الشغل للمواطنين .

- اعداد منفذ للعمال الوافدين من الاريف الذين يترشحون للشغل في جميع قطاعات النشاط الوطني، نتيجة التقدم الذي ادخلته الثورة في المناطق الاقروية .

- اعطاء القيمة الحقيقية لكل ما للامة من طلاقات منتجة .

ان انجاز المشاريع والاعمال المدرجة في اطار خطط التنمية، وتطبيق عمليات الثورة الزراعية، وتوسيع الزراعة وتحديثها، وتشغيل وحدات صناعية جديدة، بدون انقطاع تقريبا، ومضاعفة اشتغال هيكل الارتكاز، والزيادة الكبيرة للانشطة ذات الطابع الاجتماعي والثقافي، ستؤدي كلها الى احداث مناصب شغل يتزايد عددها على الدوام ولا سيما في السنوات القليلة القادمة. وبهذا يصبح تشغيل المواطنين القادرين على العمل حقيقة واقعة تتجسد كل يوم اكثر فاكتثر .

3 - ان التشغيل الكامل يستلزم انتهاج سياسة ثابتة لتكوين العمال ، ورفع مستوى انتاجهم .

هكذا تستوعب عملية بناء البلاد وسير اقتصادها كل المراثرين القادرين على الانتاج. ومن هنا فإن قضية المستقبل لن تمثل في ضمان العمل للجميع فقط، بل مستتملا، على الاخر، في تطبيق مبدأ الزامية العمل الذي هو فرض على كل مواطن يؤدي لتشييد البلاد وضمان الانتاج .

ولهذا يجب بذلك جهد جهيد في مجالات التنظيم والتوجيه والتلوكين لمحمل مختلف فئات العمال على الاستعداد للمهام التي تنتظرهم وضمان تعبئة منطقة شاملة لكافة القوى العاملة المتوفرة بين المواطنين. ذلك ان المشكل الذي بدأت تواجهه الجزائر ليس هو القضاء على البطالة، ولكن الاستخدام الكامل للقادرين على العمل في البلاد، حتى يمكن تجنب الاقتصاد الضغوط التي قد تجتمع عن النقص في اليد العاملة .

ان التعبئة المكثفة لكل المواطنين القادرين على العمل في ميدان الانتاج تطرح قضية تشغيل المرأة. فالنساء يمثلن نصف السكان القادرين على العمل، ويشكلن احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد لا يعني تعطيلها الا ضعفا في الاقتصاد وتأخرا في التطور الاجتماعي. على ان ادخال المرأة الجزائرية الى دوائر الانتاج يجب أن يراعي ما يقتضيه دورها كزوجة، وكربة اسرة في بناء ودعم العائلة التي تشكل الخلية الاساسية للامة. ولذا يجب ان تشجع الدولة المرأة على شغل المناصب التي تناسب استعداداتها وكفاءاتها وتنشر بالتالي من مراكز التدريب المهني المتخصص في اعمال المرأة كما يجب ان يحاط تشغيل المرأة بقوانين صارمة تحفظ الامومة،

الشخصى، حرا في اختيار الوضع الذى يبدو له أكثر تلاؤما مع مصالحه وذوقه. وهذا يفسر ما نلاحظه أحيانا داخل المؤسسات الاشتراكية من اساليب لجلب الاطارات والعمال المؤهلين، تحمل نفس الطابع الذى تتسم به المناهج المتبعه عادة في الاقتصاديات الليبرالية.

وان اتساع القطاع الاشتراكي الذى أصبح اليوم هو المسيطر على الاقتصاد الوطنى، يقتضى تحقيق شيء من الانسجام فى سياسة الاجور المطبقة فى قطاعات النشاط الوطنى .

ويجب ان يُودى هذا الانسجام الى محى الفوارق الناشئة عن تنوع النظمة الاجور التى كان معمولا بها في الماضي والتي لا تعتمد على مقاييس مقبول، كما يجب ان ينطلق هذا الانسجام بصفة خاصة من بحث ووضع تصنيف وطني شامل لمناصب العمل، بعيداً عن كل اشكال الجمود البيروقراطي حتى يمكن تطبيق المبدأ القاضى بتساوي الاجر عند تساوى العمل . فعندما تكون ظروف العمل متساوية في كافة فروع النشاط يجب ان تكون الرواتب متساوية كيما كانت اشكالها سواء كانت رواتب اساسية او علاوات او تعويضات ... الخ غير ان الاطارات والعمال المؤهلين سيستفيدون من علاوات خاصة عندما يعينون في المناطق المحرومۃ التي تحضن نشاطا اقتصاديا خاصا، او يقلون بالعمل والاقامۃ بمراکز التنمية الجديدة، وان منع علاوات ومزايا خاصة للذين يقيمون ويعملون خارج كبريات المدن الحالية يساعد على تحقيق توازن افضل في توزيع الانشطة الصناعية عبر التراب الوطنى: كما انه يضع، بصفة خاصة، حدا لنزوح من الارياف والتواجد على العاصمه الذي يتم على حساب المراكز الصناعية الجديدة التي هي في طور الانشاء داخل البلاد.

وستترتكز سياسة الاجور على مبدأ ضمان حد ادنى من الاجر يرتبط بتكليف المعيشة وبمبدأ مكافآت اضافية تتطور نسبتها تبعا لانتاجية العمل، ونتائج المؤسسة، وزيادة الدخل القومى في البلاد. وبهذا الصدد فان معالجة قضية الاجور ستشكل احد الاسس الرئيسية للسياسة التي ستقررهما القيادة السياسية في توزيع الدخل القومى من خلال التخطيط.

وحتى يتحقق النصر في معركة الانتاج ويرفع مستوى الانتاجيه ويتم توسيع وتعزيز مكاسب الثورة، فستحدث غى اطار السياسة الوطنية للاجور، حواجز مادية ومعنوية، تعزز التعبئة الشاملة للعمال وتضاعف الجهد الذى يبذلونها في سبيل التنمية كما تتيح الفرصة لتوزيع الدخل القومى توزيعا أكثر عدلا. حسب المبادئ التي حددتها اليقاف الوطنى .

ان انتهاج سياسة حقيقية للاجور، وخاصة في ميدان الاقتصاد، يجب ان تتضمن، عند تطبيقها، اجراءات صارمة تضطط مستوى المكافآت والعلاوات المدفوعة بما يتناسب مع نوعية وكمية العمل المنجز بالفعل. فليست الاجرة والمزايا المتسللة بها في قطاع الانتاج سوى مقابل القيمة التي يحد ثها

العنصرى وما ينجر عنه من اضرار جسام وخطر كبيرة تهدى سلامتهم، ولهذا فان عودة الجالية المفتربة الى الوطن ودمجها بكيفية تدريجية في الحياة الوطنية يعتبر من اهم الاهداف التي ترمى اليها الثورة الاشتراكية ويشمل ايقاف حركة الاغتراب مرحلة جديدة في الطريق المؤدى الى تنمية البلاد. وهو في الواقع تمهد لعودة جميع المفتربين، نهاية، الى الوطن ثم ان الطاقات الكامنة لدى الجالية المفتربة - وأخص صفاتها الشباب والقدرة على العمل - تساعد على جعل هذه العودة منسجمة مع استراتيجيةتنا الانمائية. ان العمل الجزائريين، بفضل نمو البلاد، لن يكونوا في حاجة الى السفر خارج الوطن بحثا عن العمل، بل ان الثورة بما تقوم به من انشطة لتغيير المجتمع، وتشييد الاشتراكية، تجعل من الواجب على كل جزائري ان يقدم، في عين المكان ، مساهمته في المهمة الجماعية المتمثلة في بناء الوطن. وسيكون حি�ثى من غير المقبول ان يستمر آلاف الجزائريين في التغرب عن الوطن بينما توجد داخل البلاد مناصب عمل شاغرة، وأراض زراعية مهملة.

ان الامة ستظل قائمة بكل واجباتها نحو الجالية المفتربة التي قامت بدور بارز في انتصار الثورة بفضل ما قدمته من تضحيات بالنفس والنفيس. وسيظل الدفاع عن حقوق اخواننا المفتربين وعن امنهم، وسلامتهم احد الاهتمامات الرئيسية للبلاد. وستبذل الجهود اللازمة لتسهيل ادماج الواطنيين المفتربين في المجموعة الوطنية، كما تستمرة النساطات الرامية الى تمكينهم، في المهر، من تقوية وصيانته شخصيتهم، وشخصية اولادهم الوطنية والثقافية.

وستتولى الدولة، بصفة خاصة، التنسيق بين جميع قطاعات الحياة الوطنية لتسهيل عودة المفتربين واستقبالهم، وتنشئ، اذا اقتضى الحال، الهياكل المناسبة لتحقيق هذا الغرض، كما ستبدل كل ما في وسعها لحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن دمجهم من جديد في الحياة الوطنية.

اما المفتربون الجزائريون فانهم يجعلون من قضية عودتهم الى الوطن والالتزام بالكفاح في سبيل تشييد الاشتراكية أحد تطلعاتهم الاساسية .

٦- ان تعنية مجموع العمال ودمجهم في الدوائر الانتصادية النشطة يرتبط اشد الارتباط بسياسة الاجور، وبمجموع نظام الرواتب في البلاد.

ان سياسة الاجور في اي اقتصاد أساسه الاشتراكية، يجب لكي تتسم بالعدل والفعالية. ان تكون مستمدۃ من المبادئ، التالية :

«التساوی في العمل يستلزم التساوی في الاجر ». « من كل حسب مقدرته ولكن حسب عدائه ». ومن الجدير باللاحظة ان اقامة اقتصاد اشتراكي في الجزائر تجري بدون أي ضغط على الترد السذج يبني، على اصعب

لحماية الامومة على الخصوص وذلك بان تقام تدريجيا وحسب امكانيات البلاد، دور الحضانة ورياض الاطفال والمطاعم المدرسية .

وبصورة عامة فان التشريع المتعلق بالحقوق الاجتماعية للعمال، ستعاد صياغته حتى تكون الاحكام المتعلقة بالعمل منسجمة في جميع قطاعات الحياة الوطنية، وحتى يتم تقوين النظام الوقائي الاجتماعي الصحي للسكان على أساس عصرية، وبكيفية متناسبة، مع السعي خاصة الى تمديد مزايا هذا النظام الى الفئات التي لم تستفدها منه بعد، والى الاشخاص المسنين بصفة اخص .

وستصدر، فيما يتعلق بالصالح المكفل بالخدمات الاجتماعية في المؤسسات وفي مختلف أجهزة البلاد، تدابير اضافية تضبط تسييرها، وتقيم التضامن الكامل بين مختلف فئات العمال. وعلى هذه المصالح أن تولى في اطار المساعي التي تكفلت بها، اهتماما خاصا بحل مشكل السكن وانشاء دور الحضانة ورياض الاطفال والتعليم التحضيري، وتنظيم وسائل التسلية للعمال وأسرهم، وذلك بقدر ما تسمح به امكانياتها والأولويات التي تقتضيها مشاكلها الخاصة بها .

سادسا - النهوض التكنولوجي

ان التكنولوجيا ناجمة عن تطلع الانسان دوما الى مضاعفة طاقاته، ورفع مستوى قدرته ومدى تأثيره على الطبيعة، والتخفيف من نسبة اتعابه، وتحسين نتائج اعماله كما وكيفا. ويتأكد اليوم دور التكنولوجيا على الاخص باعتبارها وسيلة لرفع انتاجية العمل، ووضع موارد العلم في خدمة التقدم والنهوض بالانسان.

ومن هنا فان اكتساب التكنولوجيا يشكل شرطا لابد منه للخروج من التخلف، واللحاق بالركب العالمي السائر نحو التقدم. ويتم ذلك بواسطة طرificين رئيسين : طريق التعليم وطريق الحياة المهنية، وعلى هذا الاساس تعتبر التكنولوجيا من المؤشرات الاساسية للثورة الثقافية، واحدى الدعائم التي يقوم عليها اختيار السلطة الثورية فيما يتعلق بالتجهيز الى التقنيات المتقدمة في التصنيع وتجهيز البلاد، وانجاز صناعات ذات مستوى تكنولوجي رفيع.

على ان التمكن من التكنولوجيا يجب ان يشمل جميع الاوساط التي يتالف منها النشاط الوطنى حتى تضمن نتائجها كاملة، وتحول دون احداث انواع جديدة من التفاوت في حياة البلاد تؤدي الى الاخلال بتوازن مجتمعنا المتفاعل مع ما يحدث فيه من تحولات .

وهكذا فان اعتماد التقنيات الحديثة في اطار التصنيع او تجهيز البلاد، وادخال مواد جديدة في البرامج التعليمية، يجب ان يرافقهما عمل عميق يهدف الى تهيئة ظروف الاستقبال التي تتطابقها التكنولوجيا، حتى تتحقق جميع الغواند المنتظرة

العمل، وهي تدفع اجرا عليه، وبالتالي، فان الاجرة تفقد ما يبررها جزئيا او كليا اذا لم تسترد المؤسسة بعض او كل ذلك المقابل من خلال نتيجة العمل المأجور.

وهكذا فان تطبيق هذا المبدأ يسمح بتأمين حياة المؤسسات الاشتراكية، ويشجع الانتاج، وينهض به، ويثير التنافس الايجابي بين العمال ويبرز أو يعزز النجاعة المجددة منهم .

ان مواصلة سياسة اجور لا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة المحصللة تؤدى الى تفشي التهاون في مجهود الانتاج لأن كل واحد يتنتظر أن يقوم غيره بتحمل القسط الاكبر من العمل. وتكون هذه السياسة، في نهاية الامر، بأساسية للاشتراكية التي تقضي بأن «الساوى في اعمل يستوجب التساوى في الاجور» . و« من كل حسب مقدراته، وكل حسب عمله » .

7 - الحماية الاجتماعية للعمال .

لا يمكن تصور سياسة حقيقة للاجور، تهميل توفير ضمان تقاعد محترم لجميع العمال وتنظيم كاملة ضد حوادث العمل وتقديرات الدهن .

ان التدابير التي طبقتها القيادة الثورية حتى الان ستكملها تدابير أخرى تتخد من أجل حماية مستوى معيشة العمال وعائلاتهم ووضعهم في مأمن من المشاكل المادية الناجمة عن المرض وكبار السن وعن حوادث العمل ونكبات الحياة .

ويعني هذا أنه سيقام تدريجيا، بالإضافة الى النتائج المترتبة على التطبيق الواسع لبدأ مجانية العلاج، ومضاعفة الخدمات الاجتماعية داخل مختلف قطاعات الانشطة في البلاد، نظام عام للمعاشات والمنحة، لتوفير الحماية الاجتماعية للعمال، والمسنين، والمعوقين. على أن مستوى المعاشات والمنحة لا يجوز أن ينخفض عن مستوى الاجرة التي كان العامل يتلقاها قبل تقاعده، أو عاهته أو وفاته .

وفي حالة وفاة العامل المتocado أو الحال على المعاش، فإن منحة التقاعد أو المعاش يجب أن تصرف إلى الاسرة التي كانت في كمالته .

ويجب أن تشمل منع التقاعد والعاش شروط الزيادة التي تطبق على الراتب الأدنى المضمون. كما يجب صدور تدابير تشريعية وتنظيمية، واتخاذ المؤسسات لإجراءات أخرى سعياً لمزيد من التحديد والتعزيز للظروف المتعلقة بتنظيم أفضل للدقة الصحية والتأمين وطب العمل. ويجب أن يقع التركيز خاصة على تنظيم الوقاية في مجال مكافحة الاحطرار المهني، وعلى تحسين ظروف العمل في القطاعات المعروفة بالاعمال المضنية وكذلك الامر فيما يتعلق بعمال الارض .

وستتحدد اضافة الى ما سبق وفي نطاق مجموع التدابير الاجتماعية المتحدة لصالح العمال، اجراءات خاصة وضرورية لتنظيم عمل المرأة بما يتلاءم مع واجبات المنزل والاسرة ضمانا

التي يستغلها الماسكون بزمام التكنولوجيا لتأييد التخلف في العالم الثالث أى تمديده - تدخل الثورة التكنولوجية من خلال المنافذ التي تم احداثها في مختلف قطاعات انشطتها. ولهذا فإن اكتساب التكنولوجيا كثيرا ما يظهر ظهورا مفاجئا في بيئته لم يجر اعدادها لذلك بصفة كافية. ويستحسن الآن أن نباشر اعداد هذه البيئة، وأن نجعلها تتلاطم مع الظروف الجديدة التي هي وليدة التحولات الناتجة عن التقدم التقني.

ولقد آن الأوان أن تنهض البلاد بالتقنيات على مواردها البشرية، وعلى ما جمع لديها من الطاقات في المجال التكنولوجي. وإذا كان الفراغ الذي تركه الاستعمار قد حتم اللجوء إلى الخارج للحصول على التكنولوجيا، فإن المعلومات والتجارب التي اكتسبها عدد كبير من الاطارات والفنين ستساعد، أكثر فأكثر، على توفير الظروف المطلوبة التي تجعل من قضية اكتساب التكنولوجيا عملية داخلية تؤدي إلى الابداع التكنولوجي.

ان النهوض والارتقاء بالبحث العلمي في الجزائر وخاصة توجيهه هذا البحث الى أن يأخذ بعين الاعتبار القضايا الملعوسة الخاصة بالبلاد، يسهم الى حد كبير في توسيع ودعم قدرة البلاد التكنولوجية، والتخفيض من نسبة تبعيتها إلى الخارج في هذا المجال.

سابعا - التعاون مع الخارج

ان حالة التخلف الموروثة عن الاستعمار، قد فرضت على الجزائر، كما هو الشأن في بقية اقطار العالم الثالث، اللجوء الى التعاون مع الخارج، لا لتتوفر قسطا من احتياجات التطور فقط، ولكن لتسهيل ايجاد تأمين حسن سير بعض الخدمات، وتضطلع بهم المنشآت التكنولوجية.

1 - يجب ان يكون اللجوء الى المساعدة التقنية في إطار سياسة حكيمه مرتبطة او ترقى الى ارتباط بتكوين الاطارات الوطنية.

ان هذه السياسة، يجب أن تراعي في أن واحد حاجات البلاد، والمتضييات الخاصة بحياة التعاونين بين المواطنين، وضرورة المحافظة على استقلالنا. ويستدعي هذا على الأخص ترابطها وتنبأها بين استخدام التعاونين الأجانب، وتطبيق سياسة تكوين الإطارات الوطنية، بحيث تناج تدريجيا جزارة متواصلة وسريعة لكل المناصب التي يتتوفر لها العنصر الجزائري. وإن هذه الجزارة التي ينبغي أن تخضع لمقاييس صارمة من حيث الكفاءة، وتتجنب مزالق التهالك على المناصب المرغوب فيها، يجب أن تكون على الدوام هي الشغل الشاغل لاهتمام المسؤولين عن جميع الميادين التي تطبق فيها سياسة التعاون، ولاسيما تلك التي تكتسي طابعا حيويا في حياة الامة. وينبغي أخيرا السهر على أن يجري انتقاء التعاونين، فيما يتعلق بالمؤهلات، على اساس معايير صارمة.

2 - يجب ان يكون التعاون مع الخارج في الميدان الاقتصادي ضمن الاحترام الكامل لاختيارات البلاد.

من استخدامها. اذ ان التكنولوجيا، بدون ذلك قد تفتدي مصدر خسارة كبيرة بل قد تتولد عنها عراقيل جديدة في طريق التنمية.

ان الاعداد والاستقبال اللذين تتطلبهما التكنولوجيا يتمثلان في تقدير جميع النتائج التي تترتب على استخدامها وفي اجراء التحويلات الضرورية لمواجهتها، بما في ذلك الميادين المتصلة بظروف الحياة، والصحة والترفيه.

ان المطلوب ليس فقط ان يكون المدعون لاستخدام التقنيات الحديثة مهنيين لتفعيل انفعاليتهم، وطريقهم في التفكير والمارسة، بما يتلائم مع استعمال التكنولوجيا، بل العمل، في الوقت نفسه، على ان يكون الذين يتصلون بهم، بحكم وظائفهم المهنية، قادرین أيضا على فهم التغيرات الخاصة، واستكمال معلوماتهم، وتكييف سلوكهم، حتى لا يجدوا انفسهم على هامش التطور الذى تدفع التكنولوجيا دوالیبه دفعا قوية. ويجب أن لا تكون لغة التكنولوجيا وفقا على فئات محددة، تحول بحكم قوة الاشیاء، الى اوساط مفلقة تحيا على هامش الاطار الاجتماعي للبلاد.

وينبغي، زيادة على ما سبق وفي السياق نفسه، السهر على أن يتتطور استعمال التكنولوجيا بصفة متناسبة في جميع القطاعات. ان التقنيات التي يجري استخدامها في هياكل الارتكاز، وتكييف المناهج الادارية، وادخال اساليب جديدة في التسيير والتكون، واستعمال المستخدمين. وبهذا الصدد فإن اللجوء الى الرتابة (او العقل الالكتروني) لا ينجر عنه مزيد من الفعالية والسرعة اذا لم يكن مصحوبا بتقنية وترتيبات تضمن المردودية الكاملة لاستعمال الرتابة.

ونظرا الى أن التكنولوجيا تبدو ظاهرة شاملة، تتطلب الانطلاق من مختلف الانشطة الالازمة لاستعمالها في حركة منسجمة متناسبة، فانها تستدعي نوعا من التمييز الدقيق كلما تعلق الامر بتبني اختيار معين في الميدان التقني. ولهذا يجب أن يكون اختيار التكنولوجيا المتقدمة جدا اختيارا انتقائيا معقولا، وان يستجيب لاستراتيجية تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل تطورنا، وان يقتصر استعمالها في الوقت الراهن على بعض الميادين. ان النهوض بالเทคโนโลยيا ليس مرادفا لاقتناء أكثر الآليات تعقيدا، واعتماد الاساليب والطرائق التي تقضي باستعمال الصيغ والادوات الالكترونية الى أقصى الحدود. ان اختيار آلية او طريقة او منهج يستلزم مستوى أعلى في استخدام التكنولوجيا، يجب أن يرافقه من ناحية أخرى اعداد التدابير الضرورية كى تجتنى كل الشمار المنتظرة من ذلك الاختيار. وإذا كان استعمال احدى التقنيات الجديدة يعرّر الانسان من بعض الاعباء، فإنه بال مقابل يشق كاهله بأعباء أخرى جديدة تتطلب في الغالب مزيدا من الانتباه، وروح الانضباط، وتفرض عليه الاعتماد على موارد ذكائه وقدرته على التكيف.

ان الجزائر - التي ورثت التخلف عن النظام الاستعماري ، والتي تحدوها ارادة صلبة لتحطيم السدود ، والعقد النفسية

ان قبول مثل هذه الافكار واتخاذها كقاعدة للتنمية، يعني المخاطرة بالاقدام على خيبة قاسية ومؤكدة. وان الاقبال على انشطة صناعية تعمل لحساب مصالح أجنبية تجلبها يد عاملة رخيصة، يعني تبني الاختيار الذي يقضى بارغام هذه اليد العاملة على تحمل ركود طويل الامد في مستوى معيشتها، وجعلها تعيش داخل بلدها، في ظروف أسوأ من ظروف الطبقة العاملة.

ان الاستسلام لسهولة التكنولوجيا غير المتقدمة، وتسرع احتكار التقدم التكنولوجي وما يترتب عنه من فوائد للبلدان الصناعية وحدها، يعنيان الواقع في فخ يؤدي الى ابقاء التخلف التكنولوجي للبلاد ومضاعفته، بدءوى احداث المزيد من مناصب الشغل: وبذلك تصبح البلاد التي تقبل هذا الوضع محكماً عليها بالبقاء، على الدوام، بعيدة عن الابتكارات التي تحقق تحسين الانتاجية وتساهم، نتيجة لذلك، في رفع المستوى المعاشي للعمال ودعم مسيرة الانسان على درب التقدم .

ومن البدائي ان أية سياسة تنمية لن تكون فعالة، الا اذا اتسمت بالواقعية والجرأة في نفس الوقت. وبين، على هذا ينبغي ان تحرص على استخدام أفضل الامكانيات المتوفرة لديها، دون ان تهمل اغتنام الفرص والمناسبات التي يمنعها التعاون الدولي. الا انه ينبغي الاحتراس أيضاً من تصرفات دعامة الاستثمار الجديد الذين يتعمدون استغلال الصعوبات الخاصة بوضعية بعض البلدان، ليجعلوا من الحلول التي قد تلائم حالات معينة، نظرية شامنة للتنمية. وبعبارة أخرى، فان بعض الطرق المتبعة في التعاون مع الخارج والتي قد تفسرها وضعية بعض البلدان المعروفة تماماً من الموارد الطبيعية ومن الطاقات الاقتصادية، لا يمكنها أبداً أن تشكل مرجعاً فيما يتعلق بوضع القواعد التي يجب أن تقود العلاقات القائمة بين بلدان العالم الثالث والبلدان الصناعية .

وبهذا الصدد، ينبغي الحذر من بعض التصورات الحديثة التي تظهر في أوساط الرأسمالية الجديدة والتي ترمي الى التخلص من الصناعات التي يضيق مجال انسانها يوماً بعد يوم في البلدان المتطرفة بصرفها الى بلدان العالم الثالث. والواقع أن ظاهرة الرفض التي تتعرض لها تلك الصناعات في البلدان المتطرفة، قد تولدت عن اعتبار أن مردودها أصبح ضئيلاً بالنسبة لرأس المال الذي يصر على الاحتفاظ لنفسه، وفوق ترابه، بالأنشطة التي تدر أكثر الارباح .

ان ارتکاز التنمية الصناعية على انشطة لا تدر الارباح ضئيلاً لرأس المال، يعني العدول عن جعل الصناعة مصدراً للتراكم، ويعنى بالتالي عدم الاستفادة من احدى الامكانيات التي تتيح التغلب على التخلف الذي يتمثل بالضبط في قلة وسائل التراكم او انعدامها على الاطلاق .

ان انعدام اي نشاط صناعي حقيقي تتجسد للسياسية التي طبقها المستعمرون في الماضي ، وانعدام القاعدة العلمية والتكنولوجية وعدم وجود تقاليد صناعية، ونقص الاطارات والمستخدمين المؤهلين، وعدم توفر الموارد المالية الكافية في الحال، كل هذا يجعل الجمود الى التعاون مع الخارج أمراً ضرورياً لتحقيق تنمية البلاد وتجهيزها باقتصاد يحتوى على قطاع صناعي واسع ومكثف. ومع ذلك فان التطلع الى مستوى من التنمية يقارب بقدر المستطاع مستوى الامم العصرية، في عالم يتميز بكثرة المبادرات والعلاقات بين شعوب جميع القارات، وفي مختلف ميادين النشاط الانساني، يجعل التفكير في الانفلاق والانزواء ضرباً من البش.

ويتبغى أن يوجه التعاون مع الخارج ويستفاد منه في حدود الاحترام الكامل لاختيارات البلاد. وعلى هذا يجب أن يندرج التعاون ضمن سياسة تؤمن توازن المبادرات وترعى المصالح المتبادلة بين الاطراف المعنية، وهذا يقتضى تجهيز الاقتصاد الوطني بهياكل تسيير تضمن استقبال المتعاونين واستخدامهم بفعالية للاستفادة من كل عطاهم، مما يفرض على الشركات الأجنبية احترام الالتزامات التالية :

١ - ان تمارس نشاطها بالاتصال مع ادارات الدولة او مع مؤسسات القطاع الاشتراكي، سواء فيما يتعلق بتصرف منتجاتها في الميدان التجاري، او المساهمة في انجاز مشاريع التنمية .

ب - يجب على الشركات الأجنبية، عندما يسمع لها بالمساهمة في الاستثمار لاسباب تكنولوجية او تجارية تجعله مفيداً، ان تشارك مع مؤسسة تابعة للقطاع الاشتراكي، على أن تبقى الرقابة، في جميع الاحوال، بيد المؤسسة الوطنية المعنية بالأمر، سواء فيما يتعلق بادارة المشروع او بتوزيع المصالح داخل التشاركة .

ج - عقد اتفاقيات طويلة الامد تتعلق اما بالتسويق في الخارج لمنتجات تصنع في الجزائر، او بتبادل مصنوعات تغطي اجزاء معينة او مركبات فرعية او بتلبية النتائج الخاصة بتقدم البحوث وتحسين تقنيات الانتاج .

٣ - يجب ان يستبعد التعاون الاقتصادي مع الخارج كل الاشكال الخفية للاستعمار الجديد .

لم يبق عملياً، ماعدا السبيل المشار اليها سابقاً، اي شكل آخر للتعاون الا الاشكال المستمرة للاستعمار الجديد التي تهدف الى تمديد استغلال ثروات البلاد، وامكانياتها، واليد العاملة المتوفرة فيها. ولذلك ينبغي أن تواجه بحذر شديد كل الافكار الرامية الى اقامة مشاريع صناعية في البلدان النامية لفائدة الشركات الرأسمالية، بحجة أن هذه المشاريع تستوعب يداً عاملة كثيرة ورخيصة، ولا تحتاج الى مستوى تكنولوجي وفيه

الباب السابع

الأهداف الكبرى للتنمية

ثابتاً للمذهب الاشتراكي، فهو يتميز بوضوح عن العناصر الأساسية، لهذا المذهب التي تتمثل في تحديد الملائمة وتطبيق مبدأ «الارض لمن يخدمها». لكن موضوع نمط التسيير وجوهره يكمنان، أساساً، في اهليتهما لتحقيق استثمارات فعالة ومرتبطة اقتصادياً ضمن زراعة اشتراكية. وهو ما يمكن تحقيقه بواسطة استثمارات زراعية تنظم بدرجات مختلفة، وتمتد من المزرعة الفردية الى الوحدة الزراعية الكبرى ذات الحجم الصناعي. وبما انه تمت تسوية مشكل الملكيات الفردية الكبرى، ووضع حد لاستغلال الفلاح، فإن المشكل الذي يتطلب اهتماماً فكريّاً مستمراً، بحثاً عن افضل الحلول له، هو الذي يتعلق بتزويد القطاع الاشتراكي الزراعي بهياكل ملائمة تسمع للفلاحة بمضاعفة انتاجها وتحسينها، واداء دورها كاملاً في اطار اقتصاد البلاد والسعى باستمرار لرفع مستوى الفلاح.

ولتحقيق هذه النتيجة، تتعين، خاصة، الفاء الفروق الموجودة بين الفلاحين، وجعل الحواجز التي تربّط الفلاح بشمرة عمله متجانسة وعادلة في نتائجها، وتحقيق تجانس القواعد التي تنظم دور مختلف الادارات ازاء المستثمارات الزراعية وتحدد مدى استقلالية هذه المستثمارات فيما تتحده من تدابير بشأن تسيير انشطتها.

ويينبغي، زيادة على ذلك، اعادة هيكلة النظام العقاري ليختلف المزارع حتى يعقل حجمها ويبلغ اقصى ما تطلب طبيعته المزروعات وخصائص التربة، مما يسمح باعادة توازن امكانيات الوحدات في اطار مناطق متناسقة موحدة التركيب.

ان طبيعة النشاط الزراعي تتطلب روح المبادرة وتتضرر تضرراً كبيراً من مساوى، البيروقراطية. وان الزراعة، من بين جميع قطاعات الحياة الاقتصادية، هي أكثرها استفادة من تحقيق الامر كزية التي تطلق روح المبادرة وتسمح في عين المكان بحل المسائل التي لا يمكن تقديرها كما يينبغي من طرف ادارة بعيدة عن ظروف العمل، في حين أن ظروف العمل مرتبطة أوافق ارتباط بالاطار المحلي. على أنه من الضروري، لتجنيب مساوى التشتت التي يمكن أن تولد عن الامر كزية، تأمين مشاركة الفلاحين في تحديد السياسة الزراعية بواسطة هيئاتهم المختصة وممثلיהם المحليين.

وأخيراً يجب أن تضمن الهياكل التي تؤطر النشاط الزراعي، للفلاح، مردوداً مرضياً مقابل عمله، وان تسمح بتقدير افضل للمحصول الزراعي في نطاق سياسة تؤدي في نفس الوقت إلى صيانة المقدرة الشرائية لمجموع العمال. ان اكمال هذه الهياكل ونجاح تجديدها يتوقفان على تكوين الفلاحين وعلى اختيار دقيق للرجال المكلفين بتسخير وتنشيط الاعمال الزراعية.

تخضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للخطوط التوجيهية التي تحدها استراتيجية تشييد الاشتراكية وبناء اقتصاد مستقل. وهي تتضمن عدداً من الأهداف الكبرى التي تدرج في تصور شامل ومتكملاً للتنمية، وتحضير للمبادئ والمفاهيم الجديدة في الميثاق الوطني، وخاصة تلك التي تنص عليها المحاور الكبرى للاشتراكية. ولا شك أن إنجاز هذه الهدف سيعطي ضموناً اختيارياً لاشتراكي مدلوه الكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وإن القيادة السياسية التي تتولى مهمة تنفيذ سياسة الثورة، عبر التخطيط الوطني، هي التي تترجم تلك الامثل الى الواقع وتجعلها عماد المخططات الوطنية والجهوية.

أولاً - تحديث الزراعة وتوسيعها

نظراً لامكانيات التي تتوفر عليها البلاد زراعياً، ونظراً لضرورة اعطاء الاولوية لتأمين الاحتياجات الوطنية من المواد الغذائية، ونظراً الى أن سرعة التنمية الزراعية تحكم الى حد كبير في مجموع الاقتصاد الوطني، فيستظل التنمية الزراعية هي احدى المهام الرئيسية التي تحظى بالاولوية.

فالجانب عمليات استرجاع أراضي المعرين، والعمليات التي قامت بها الثورة الزراعية لتغيير الهياكل الريفية التقليدية فان الثورة الزراعية تستلزم في ميدان الفلاحية بوصفها احد المكونات الكبرى للقطاع الانتاجي، تنمية تجعل القطاع الزراعي قادرًا على الاضطلاع بالمهام المنوطة به ضمن استراتيجية البناء الاقتصادي للبلاد. وهذه المهمة، التي ترمي قبل كل شيء الى تأمين الاكتفاء الذاتي للبلاد بالنسبة للمنتجات الزراعية، تتضمن، طبقاً لما نص عليه الميثاق الوطني في باب المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية، على تطبيق التدابير التالية :

1 - تحدث الهياكل التنظيمية والتنسيق فيما بينها حتى تتضمن وضعيّة مجموع القطاع الزراعي الاشتراكي ، ويتم التوصل الى نمط منسجم لتسخير هذا القطاع.

بعد الغاء اشكال استغلال الانسان للانسان في الانشطة الزراعية والرعوية، يجب تحقيق الانسجام بين الانماط التنظيمية للقطاع الزراعي الاشتراكي بطريقة تسمح بتكييف هياكل التسيير مع ظروف المحاصيل الزراعية ومميزات الاراضي المستشرمة، والخصائص الاجتماعية - النفسية لجماهير الفلاحين الجزائريين، ومع المتطلبات التي يستلزمها الاعتماد على التقنيات المعاصرة للاستثمار والبحث عن الفعالية .
ان النمط التنظيمي للتسخير ليس مسلمة بدائية ولا مقاييس

على ما هو اخطر من ذلك ، اذ يفضي الى القول بأن التقانة عاجزة عن تقديم حلول صالحة لمشاكل الزراعة الجزائرية . ان الزراعة بكل مقوماتها، ومن ضمنها الرعي، تفتقد وسط طبيعي حي، وبالتالي فهي تابعة لميدان علم الاحياء . وكما هو الشأن في كل ما يتصل بالحياة، تعتبر التجربة والبحث عن التأقلم، واستنباط العناصر التي تحدد ظواهر انعدام التكيف، أمورا ضرورية . ويجب أن تشكل أساسا منهجة المتبرعة لتعديل الزراعة . ومن هنا فإن اقامة مراكز تجريبية، ومختبرات متخصصة، تستغل في آن واحد المكاسب التقليدية وحساستة الملاحظة عند فلاحيينا، وكذلك نتائج الاعمال العلمية، يجب أن تتوالى وتتضاعف عبر اتجاهات الجزائر . وينبغي اقامة هذه المراكز والنظر في امكانية تخصصها حسب الزراعات المعالجة والمناطق المدروسة . وتنطبق هذه الاعمال على الاشجار المشرفة والزراعات الموسمية على السواء .

ويهدف ذلك كله الى تحسين مختلف أنواع المزروعات ونوعيتها ومردودها، وقدرتها على مكافحة الظواهر الطبيعية غير الملائمة . وهكذا يصبح في الامكان استثمار سهول شاسعة والاستفادة من اراضي يساء استغلالها او غير مستغلة على الاطلاق بفعل عوامل مناخية لا تتلام مع الزراعات التي يمكن فلاحتها، أو مع زراعات أكثر غنى يكون ادخالها مرغوبا فيه . ان البحث بواسطة اعمال مناسبة تطبق بكيفية علمية، على الاصلاحات والتعديلات التي تدخل على المزروعات، يمكن الفلاحة ان تجمل الزراعات أكثر مقاومة للظواهر التي تناول من حياتها، ويسمح بمضاعفة خصوبة التربة يجعلها ملائمة لزراعات جديدة .

د - من النتائج التي يتحققها الري رفع مستوى انتاج الاراضي، والتخفيف من المخاطر الناتجة عن تقلبات الجو والخاصيات الطبيعية الأخرى، او ازالتها .

ولا شك ان قلة منسوب الامطار تعتبر من أكثر العوامل تأثيرا على الانتاج الفلاحي . وفضلا على ذلك فان من الخاصيات التي تمتاز بها الجزائر هي ان المناطق الجبلية التي لا تصلح عموما للزراعة تحظى بمنسوب امطار احسن مما تحظى به السهول الصالحة للزراعة . ان عمليات الري تسمح بادخال انتظام احسن على مختلف أنواع الانتاج الزراعي، كما تسمح في غالبية الاحيان باستعمال الماء في مكافحة بعض الجوانب مثل الجليد في المناطق المعرضة لتفاقوت حصاد في درجات الحرارة والبرودة .

وهكذا تشكل تعبئة الطاقات المائية شرطا للنهوض بالفلاحة ورفع حجم انتاجها .

4 - تعويل الزراعات القديمة وادخال أنواع أخرى جديدة لتلبية حاجات البلاد، لا فيما يتعلق بالاستهلاك فحسب بل حتى فيما يتعلق ايضا بالمواد الاولية الفضورية بالنسبة لمختلف الاشطة الصناعية .

2 - ادراج القطاع الخاص في عملية التعديل والتنمية العامة لل فلاحة .

ان القطاع الزراعي الخاص يهم قطاعا واسعا من الفلاحين . ولذلك ينبغي أن يستفيد استفادة اوسع من الانشطة الرا migliة الى تعزيز المستثمارات الزراعية فيها، ومن القروض المخصصة للمواسم الفلاحية، ومن تحسين قيمة المحاصيل الزراعية . ذلك أن ترقية الريف، التي هي هدف الثورة الزراعية، تشمل فلاحي القطاع الخاص، خصوصا وقد تحقق الآن القضاء على الملكيات الزراعية الكبرى .

3 - تعديل الوسائل والزراعات بالاعتماد على اكتشاف التقنيات تقدما .

بعد القضاء على هوامل التخلف الذي عانى منه المجتمع الريفي وزيادة على مشكل هيكل التسيير ، تتمثل فرصة ترقية وتوسيع الفلاحة في نجاح عملية تعديتها وفي فتح ابواب العصر التكنولوجي امامها .

وبهذا الصدد يجب ان تولي السياسة الزراعية، أهمية خاصة لدخول الطرائق والتقنيات الملائمة على انشطة التسيير والانتاج، بل واستعمال اكثرها تقدما ان تؤكد فعاليتها .

4 - يعتبر استعمال اكبر الالات فعالية لانجاز الاعمال الزراعية ، عامل أساسيا في رفع انتاجية عمال الارض واستثمار مساحات جديدة من الارضي .

ب - ان استعمال المواد الكيماوية والطرائق الملائمة لاغاثة التربة، وضمان تقدمة المحاصيل وحماية النباتات يسمح برفع مردود الاراضي القابلة للزراعة، وتجنب نظام تعطيل الارض او الحد منه . لأن الارض من وجهة النظر الاقتصادية عنصر ثابت من عناصر رأس المال بحيث يعتبر عدم استعمالها، ولو بصفة مؤقتة، تجسيدا يشكل خسارة حقيقة . ان قيمة رأس المال ومرة استعماله يشكلان جانبا من المعطيات الأساسية في تقدير مردود رأس المال . ولذلك يتعمد على فلاحيتنا ان يتدرّبوا على اعتبار عنصر الوقت عامل اساسيا في وضع خططهم، وتحديد اهدافهم من الانتاج . ان استعمال الاسمدة، يسمح باستثمار مختلف لارض، ويلعب اياضا حسب المصطلح الاقتصادي دور العامل المعدل فيما يتعلق بتنقل واستثمار رأس المال الذي يتمثل هنا في الارض .

ج - ان البحث عن القواعد العلمية الضرورية لتكيف التقنيات الزراعية الحديثة حسب ظروف البلاد (مناخ ، تربة ، ماء ، الخ ...) يعتبر مطلبها ملحا وحيويا لنجاح تعديل الزراعة . اذ أن الخط الذي يجب تجنبه في هذا المجال، هو الاعتقاد بأن المواجه والتقنيات التي ضبطت في مناطق أخرى من العالم، يمكن نقلها الى الجزائر وتطبيقها بكيفية آلية . ان مثل هذا التصور قد يؤدي الى خيبات خطيرة بل يستعمل

أن تعوض لحم الغنم وتكمله في تزويد السكان باللحم والبروتينات .

على أنه لا يكفي التوقف عند الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بالتكليف لتحديد وجة الفلاحة بالنسبة لاختيار أنواع الزراعة وتربيبة الماشية . فهذا يعني الواقع في حلول تكنولوجيا طبيعية بحثة، ان لم نقل غير معقول، لا تتطابق مع المسعى الاشتراكي . طبعاً ينبغي أن تكون المنتوجات الغذائية متوفرة بأسعار تكون في متناول المستهلك، وفي نفس الوقت تسمح بتحقيق ربح معقول للفلاح، لكن ينبغي أيضاً أن تكون هذه المنتوجات مقبولة لدى المستهلك أى أن يتقبلها ذوقه ويستسيغها جهازه .

ان توجيه وتنويع فلاحتنا يجب أن يخضعا لمجموع هذه الاعتبارات، وهي فضلاً على ذلك يجب أن تضع في الحسبان المعطيات الخاصة بالارض والمناخ وبالخصائص النفسية - الاجتماعية للفلاحين . وعلاوة على ذلك ينبغي ايضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار الحاجة الى اشكال الفلاحة الصناعية لتحديد المحاور المختلفة التي يجب ان يسير عليها تنويع الفلاحة .

وفي هذا النطاق سوف تتخذ اجراءات ملائمة للوصول الى ما يلي :

أ - تكثيف زراعة الحبوب التي ينبغي ان يرتفع عائدتها وينظر القمح، في هذا الميدان، اساس تغذية مجتمعنا . ومن هنا يصبح انتاجه محلياً بكميات تسد الاحتياجات الوطنية، مطلباً ملحاً من مطالب تبنيتنا واستقلالنا الاقتصادي . وينبغي ايضاً انتاج حبوب أخرى على نطاق واسع مثل الذرة، لسد الاحتياجات الغذائية للانسان، ولتغذية الانعام ومواجهة مطالب الصناعة .

ب - تطوير تربية الماشية والدواجن في المزارع (البقر، الغنم الدجاج، النحل، الخ ...) وذلك بفضل توسيع زراعة الكلا التي يمكن أن تخفض من نسبة الاراضي البور وتسمح باستصلاح المناطق السهبية التي لا يجوز أن تظل مجرد مناطق رعوية . ان تربية الحيوانات على نطاق واسع، اذ تشكل الحل الوحيد صالح لمشكل تزويد البلاد باللحم، لا تتنافى مع وجود صغار المربين، بل على العكس من ذلك أن تكون عملية الوحدات الكبيرة مصعوبة بالحفاظ على صغار المربين وتوسيع نشاطهم وتشجيع جميع الاصناف (بقر، دجاج نحل، الخ ...) وبهذا الصدد يجب أن تتواءل عملية توسيع وتنظيم الطب البيطري، اسهاماً في نجاح التنمية الرعوية .

ج - مضاعفة زراعة الخضر والبقول عبر أنحاء البلاد وخاصة في المناطق الساحلية التي هي من أصلع الاراضي لزراعة الخضر في العالم، وعلاوة على ان زراعة الخضر تمثل زراعة غنية، فإنها تأخذ أهمية حيوية تتعاظم باستمرار، فيما يتعلق بتغذية السكان، نظراً لارتباطها بتحسين المستوى المعاشى والمعنى لتوفير تغذية أكثر تنوعاً وأحسن توازن . ان هذه الزراعة تشكل أحد الميادين التي ينبغي ان تظهر فيها احسن النتائج المترتبة على تحديث الزراعة، مما يستلزم مضاعفة التشجيعات التي تبذلها الدولة في هذا الميدان .

ان المهمة الملقة على عاتق الفلاحة، في إطار استراتيجية تطورنا وتلبية حاجاتنا الوطنية، من المنتوجات الفلاحية تطرح على صعيد الانتاج لا قضية الحجم فحسب، وإنما تطرح أيضاً قضية التنويع . وإذا كانت الزيادة في حجم الانتاج تلبي تزايد الطلب من ناحية الكم، فهناك تحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية الذي لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار، اذ يتميز هو الآخر بتطور زراعي نوعي في العادات الغذائية للسكان، ان التوصل الى مستوى الحياة العصرية لا يعني فقط أن كل جزائرى يجد في متناوله ما يحتاج اليه من الغذاء ليشبّع، بل ان هذه التغذية يجب ان تتجاوز حدود التمعش وتصبح متوازنة ومتماشية مع متطلبات التنمية، وكافية لصيانة جسد الانسان . ان البحث عن أحسن توازن في التغذية، علاوة على أنه يطابق الضروريات الطبيعية، فإنه يلبي حاجيات السكان الذين يقومون بنشاط اقتصادي وينبذلون جهداً بدنياً وفكرياً كبيراً . وبعبارة أخرى فإنه لا يمكن تغذية مجموعات السكان التي تحرك دورات الانتاج وتحيا في مجتمع اشتراكي كما كانت تتغذى فئات السكان التي اجبرها البوس والتخلف على الاقتنيات من النباتات فقط .

ان بعض المنتوجات مثل اللحم والدواجن واللحوم والحليب ومشتقاته، لا يجوز أن تظل علامة على الاستهلاك الكمال، بل يجب ان تدخل ضمن الاستهلاك الاساسى على نطاق واسع، وهذا يفرض أن يتتنوع الانتاج الفلاحي ويتألّم مع تنوع الطريقة الغذائية من حيث هي انعكاس للغذاء المتوازن وعادات الاستهلاك الخاصة بالبلاد .

وهكذا فان توفير مختلف المنتوجات التي تقدمها الفلاحة، يعني توفير كميات كافية من البروتينات والسكريات والدهنيات والمواد الفيتامينية الضرورية للسكان، دون أن ننسى ان بعض هذه المواد ضروري لتغذية الانعام، وهو يشكل مرحلة وسطى حتمية في العملية التي تؤدي إلى الحصول على منتوجات يستهلكها الانسان .

ان استراتيجية التنمية الفلاحية، في مجموعها، تتحدد وتنفذ انطلاقاً من تصور معين لتغذية السكان يكون بمنابع الهدف، ومن التطور الذي يجب أن يبلغه السكان للوصول الى هذا الهدف .

ان جوهر المشكل يتلخص في صنع منتوجات تتضمن المواد الأساسية للتغذية، وذلك بتطبيق عمليات طبيعية . وهذا المشكل يطرح نفسه من وجهة نظر اقتصادية تبعاً لما يستلزم من تكاليف، وعلى هذا الاساس يحسن اعتماد أقل الطرق تكلفة للحصول على منتوج معين . فليس من الضروري مثلاً الاستثمار في استهلاك لحم الغنم على نطاق واسع للحصول على البروتينات، في حين ان الغنم هي أقل فسائل الحيوانات انتاجاً له بهذه البروتينات .

وبما ان تربية الماشية قد صارت عملية اقتصادية يجب النظر اليها في إطار ما تتحققه من مردود، فإنه يجدر البحث عن احسن الاشكال انتاجاً للبروتينات، أى الاشكال ذات المردودية الأفضل . وفي هذا الصدد فان لحم البقر والدجاج والسمك والبيض يجب

شاملة لاستعمالها بكيفية رشيدة، سوف يؤدي حقاً إلى الخفاض خطير في مساحة التربة الصالحة للزراعة، وينهى اتخاذ التدابير التالية :

١ - مواصلة وتثبيت أعمال التشجير التي شرع فيها بغية أحياء غابات البلاد، بطريقة تمكن من تغيير الوسط الطبيعي وخلق مناخات صغيرة ملائمة للفلاحية .

وأن السيد الأخضر الكبير الذي يهبط بالجاذب الشمسي للخدمة الوطنية يتمكّن بداية للنشاط الوطني الكبير الذي يتمثل في تخصيص تربة البلاد على نطاق واسع.

على أن السيد الأخضر بالرغم من اتساعه يجب اكماله بالعمليات التالية :

- توسيع غراسة أشجار الفواكه في المناطق الملائمة من الأطلس الشمالي وخاصة منها، أشجار الزيتون على مساحة ثلاثة ملايين هكتار، وذلك لاقتسام أراضي المحمرات من آثار الاتساع، ومساعدة إنتاج الفواكه في البلاد .

- استصلاح السهوب شمال الأطلس الصحراوي على مساحة تتراوح ما بين ٢٥ و ٢٠ مليون هكتار في إطار تطبيق الثورة الزراعية .

- بهذه قرارات الاشتراكية في الغابات وخاصة بالمناطق الجبلية بدءة المعاشرة على موارد الغابات وتطويرها، حتى تضمن للسكان الذين يعيشون في هذه المناطق موارد دخل تحقق هدف العرقية الريفية الذي حدّده الثورة الزراعية .

ب - تحديد المناطق المخصصة لاغراض غير فلاحية عبر الوطن، دون المساس بتنمية القطاعات الأخرى، وذلك بطريقة تحافظ على الاراضي الاقل صلاحية للزراعة وتحول دون استثمارات فلاحية لافائدة منها في اراضي ثقافتها نشاطات أخرى .

٥ - توسيع المساحة الفلاحية عبر البلاد خاصة في السهول والهضاب العليا، وفي المناطق الصحراوية بفضل اشغال استصلاح الاراضي حتى تكون صالحة لاستقبال وانتاج اصناف متعددة من المزروعات .

وفي هذا الصدد، فإن هدف الجزائر يتمثل في توسيع مساحة الاراضي المسفلة عبر مجموع التراب الوطني إلى أن تتجاوز مليون هكتار .

وعلى هذا الاساس، سوف تسقى وتستصلاح، بصفة خاصة، مساحة ٨٠٠ ألف هكتار في المناطق غير المفروحة حالياً بسبب انعدام الماء وخاصة في سهول الهضاب العليا، والجهات المتاخمة للصحراء، والمساحات الفاصلة . وسوف تضاف الى ٨٠٠ الف هكتار هذه، الى المساحات المفروحة التي سيعاد استصلاحها من جديد، وإلى الاراضي المختلفة التي ستستفيد من الماء بفضل بناء السدود الصغيرة .

د - توسيع أشكال الزراعات الصناعية (حبوب زيتية، قصب السكر، قطن، تبغ، ورق توت لدوادة القرن، الخ، الخ) التي تتطلب أفعالاً وعناء هاماً، وتساهم أحسن مسامحة في ابراز تحولات الفلاحية الجزائرية في اتجاه التحديث والتقدم .

ه - تطوير زراعة الاشجار التي تنبت في المناطق الجافة، وهذا ما يساعد على استقرار الاراضي المنحدرة والحفاظ عليها من الانجراف، خاصة في الاطلس الشمالي وسفوحه . وينبغي تحصيص مكانة هامة لزراعة شجر الزيتون الذي تأكّدت تاريخياً أهمية الجزائر - وهي بلد متوسطي - لانتاجه، خصوصاً انه بعض منتوجات قيمة بالنسبة للمستهلك الجزائري، ويتزايد عليه الطلب في السوق الدولية .

كما ينبغي أن تحتوي الغابات بدورها على أشجار تعطي المواد الصالحة لأن تستعمل في الصناعات التحويلية وخاصة فيما يتعلق بالمنتوجات السيليلوزية . ويجب أن تتحفظ تدابير خاصة تصدّ مساعدة صغار الملاحمين على تطوير زراعة أشجار الفواكه في مزارعهم .

اما في المناطق الصحراوية فإن أشجار النخيل، التي تمثل ثروة كبرى للجزائر ، ستكون موضوعاً لعمل خاص من أجل حمايتها وتنميتها .

و - مساعدة الجهد لتطوير الصيد البحري في نطاق الجهد المبذولة لتنمية البلاد باللسموم، ان منتجات الصيد البحري تشكل مصدراً لا يستهان به لنيل البروتينات كما أنه في امكانها أن تساعد على ايجاد حل لقضية تأمين احتياجات البلاد من اللحم. وينبغي أن لا يقتصر استغلالها على الموارد الهاشمة التي تملّكها الجزائر فحسب، بل يجب أن يشمل ممارسة الصيد في عرض البحر بوسائل صناعية، تكون مصحوبة بتوسيع كبير في صناعة المصبات .

ان تطوير الصيد البحري يستلزم تحسين ظروف عمل الصيادي، وخاصة من أجل تخفيف عزلتهم الاجتماعية والاقتصادية وجعلهم أكثر اقبالاً على التقدم. وبهذا الصدد سوف تتحذّل التدابير الضرورية لتجديد هيكل الصيد البحري، وتوسيع المؤسسات الاشتراكية العاملة في هذا القطاع، وتحسين مردود انشطة القطاع الخاص بنفس الميدان، وذلك بالقضاء على الوسطاء الطفيليّين . وزيادة على ذلك فإن موانئ الصيد البحري ستحظى بعثابة خاصة لمواصلة لمواصلة تدعيمها وتوسيعها، في نفس الوقت الذي ستتطور فيه أحواض السمك في النقاط المهيأة لذلك على السواحل .

وينبغي القيام بنشاط هام لتوزيع السمك توزيعاً واسعاً على مختلف مناطق البلاد، وتشجيع استهلاكه بغاية تخفيف لضغط الناتج عن طلب استهلاك اللحم .

٥ - صيانة الاراضي وضبط سياسة رشيدة لاستخدامها . ان اندام نشاط واسع لحماية الاراضي وغياب سياسة

1- النهوض بالتصنيع شامل ومكثف .

أمام الجزائر اختياران فيما يتعلق بمفهوم التصنيع :
 الاكتفاء باتباع السلاسل والوحدات الصناعية، التي تعتبرها النظريات المستوحة من مدرسة الاستعمار الجديد بمثابة الوجهة الوحيدة التي توافق ما تصور اليه البلدان المتخلفة، أو رفض الرأي القائل بأن التخلف عامة ثابتة في الشعوب التي تسلطت عليها شتى أنواع الظلم والبطش الاستعماري والأموريالي، وبناء سياستها الصناعية في الاتجاه الذي يتطلبه التصنيع الشامل والمكثف .

لقد قررت الجزائر ان تأخذ دون تحفظ بالاختيار الثاني: وصممت على السير في اتجاه تحقيق الاهداف التي يستلزمها هذا الاختيار. ان هذا الالتزام ينعكس في البرامج الموضوعة موضوع التطبيق، وفي التكيف الصناعي الذي ابرزه البحث عن درجة عالية من التكامل ضمن الاقتصاد الوطني لفائدة انتاج اكبر المنتوجات تطورا، وينعكس هذا الالتزام كذلك في مدى كثافة الشبكة الصناعية في البلاد التي مكنت النشاط الصناعي من ان ينعد الى اقل مناطق التراب الوطني تنمية. ويهدف هذا الالتزام الى جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الانتاج، اكبر وتوقا من اجل دعم أنواع التبادل فيما بين الصناعات .

ان تبني هذا الشكل من التصنيع يصدر عن الاختيار القاضي بأن الارادة السياسية والعزز الثوري قادران على التمكن من اكتساب التكنولوجيا الاكثر تطورا. ان هذه الارادة وهذا العزم لكفيان، في منظور الجزائر الثوري، ان يشقا الطريق التي تسمح بالانتقال من مرحلة الاقتصاد ذي البنيات البدائية القائمة على نشاطات يغلب عليها الطابع الريفي والزراعي المشفوع بامتدادات صناعية محدودة، الى مرحلة من الاقتصاد المنوع والتطور والتقسم بوجود صناعة قوية منتشرة او في طريق الانتشار، تتطلب استخدام تقنيات متقدمة سواء بالنسبة للانتاج او بالنسبة للتسيير .

2 - اقامة الصناعات الاساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي، كما تشكل احد الشروط الازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي .

ان انشاء صناعة لها صفة الشمول والتوسع تفترض وجود صناعات أساسية تضفي طابعا على سياسة تصنيع حقيقي، اذ أنها تشكل الدعامة الرئيسية للتصنيع، بوصفها المعبر الرئيسي الذي تمر عليه المادة الخام لتصدير منتوجا تام الصنع. كما أن الصناعات الأساسية تشكل الركيزة التي بفضلها يترسّخ التصنيع في واقع البلاد، متميزة بذلك عن العمليات السطحية التي تتمثل في الانشطة الصناعية المحصورة في التحويل النهائي، او في تجميع وتركيب معدات هي في الحقيقة من انتاج اقتصاد أجنبي .

ومن جهة اخرى فان أي صناعة ترمي الى اقامة قطاع انتاجي جديد مدعو للمساهمة الهامة والخاسمة في تكوين الدخل القومي، تستلزم بالدرجة الاولى، أنه يتم امداد هذا

ان الاستثمار المالي الذي سيخصص في اطار هذا المجهود الاستصلاحى، له ما يبرره، اذا اخذنا بعين الاعتبار حاجات السكان المتزايدة الى المواد الغذائية، وضرورة تحرير البلاد من التبعية للسوق الدولية في المنتوجات الفلاحية، مما يجعلنا في مأمن من الضغوط التي قد تمثل الدول المسيطرة على هذه السوق الى ممارستها ضدنا .

7 - تنظيم العلاقات بين الفلاحة والصناعة .

ان الفلاحة والصناعة تتكاملان بدخلاتها وخرجاتها، وهذا التكامل سيعزز اكبر باكتشاف تشييد اقتصاد وطني عصري شمولي توازن قطاعات نشاطه .

وفي هذا الصدد، ينبغي النهوض بتكوين المركبات الفلاحية والصناعية المتكاملة، حتى يمكن الوصول الى تنسيق وثيق بين نشاطات التجهيز لوحدات التحويل وتوجيه الانتاج الفلاحي، وهذا مايسعى بتحسين النتائج في مجلتها وذلك باستعمال روبيد للمنتوجات الفرعية، وبتنمية الميارات بين النشاطات المتكاملة . وينبغى ايضا اقامة علاقات تعاقدية بين الفلاحة والصناعة من أجل تزويد كل من هذين القطاعين بموارد قارة ومحاطة، ومن أجل تحديد الأسعار طبقا لقواعد منطقة تصون أهداف التنمية الخاصة بكل نشاط من نشاطاتها .

8 - الفلاحة ضمن الاقتصاد الوطني .

سوف تعبا الوسائل الازمة، طبقا لاهداف الثورة الزراعية، من اجل تجسيد قيمة العمل الفلاحي وايجاد الشروط الاقتصادية التي تسمح للريف بأن يشد اليه بيد اعماله مختصة برفع مستواها باستمرار، حتى تستفيد منها الانشطة الزراعية. وهذا يعني العمل على أن لا تكون أفضل العناصر هي التي تقادر دائما الفلاحة لفائدة قطاعات اقتصادية أخرى، كما يعني العمل على أن تصبح الفلاحة أيضا عامل تقدم ورقي اجتماعي وثقافي وتقني في الاريف .

ثانيا - التصنيع

لا مراء في أن التصنيع سيكون من أبرز الظواهر التي تطبع الوجه الاقتصادي للجزائر المستقلة. وقد أكدت الجزائر، فيما يحصل بهذا الميدان الذي تبرز فيه خطوار الاستعمار الحديث، أكثر من يروزها في أي ميدان آخر، تصميما على انتهاج طريق خاص بها فيما يتعلق بالتنمية، وعزمها على أن تعطي مضمونا ملمسا لفكرة الاستقلال الاقتصادي .

ان الانجازات العديدة التي تمت بالفعل تقوم شاهدا على مدى الجهد الذي بذلتة القيادة الشورية في هذا الميدان منذ 19 يونيو 1965، تلك القيادة التي يرجع إليها الفضل في الدخول بالجزائر فعلا الى عصر التصنيع. وان هذا التصنيع الذي ما فتئ يطبع بعمق واقع البلاد، يجب أن يتواصل تطوره، ويقطع أشواطا جديدة ومرحل هامة لتحقيق الاهداف التي تتطلبها التنمية الوطنية .

وحتى يتحقق التصنيع كامل النجاح، يجب، زيادة على ما تقدم، أن يعرض باستمرار، على ضمان الاستخدام الكامل للطاقة التي فجرها، وتوفير فعالية متعاظمة لاداة الانتاج التي ساهم في صهرها .

يصدر عنه من تدفق مالي يترتب على استثمار المنشآت التي مكنت تلك الرساميل من اقامتها. وهذا التدفق المالي هو الذي يتسبب في تكوين الرساميل المتراكمة لدى خزينة الدولة ومتعدد هيئات البلاد الاقتصادية التي تتعاون على تأمين ودعم الاستقلال المالي للدولة .

والحقيقة أن أية سياسة صناعية يجب تقديرها في مجموعها ومن خلال كل مقوماتها، ولا يجوز أن يحكم عليها بناء على عنصر معين منها منفصل عن المجموع الذي تشمله تلك السياسة . وإذا ما نظرنا إلى التصنيع في الجزائر من هذه الزاوية، فإننا نجده متضمنا لتشكيلة هامة من الانشطة التي من شأنها إنشاء الوظائف واقامتها بوجه خاص في المناطق الأكثر حرمانا من الوطن، والبعيدة عن المراكز الحضرية التي كانت موجودة آبان الاستعمار .

4 - توفير كل الامكانيات التي تتيح إنشاء صناعات خفيفة. ان الجزائر فيما وضعته من خطط للتنمية، لم تهمل أية امكانية ضمن الانشطة الصناعية الموفرة لفرص العمل .

وبالفعل فان هناك بالموازاة إلى ما أنجز من صناعات أساسية، برنامجا يغطي معظم فروع الصناعات الخفيفة، بدأ الشروع فيه، وسوف يتسع نطاقه في إطار متابعة التصنيع .

ان إنجاز هذا البرنامج، الذي سيكشف في المستقبل على نحو مرموق، سوف يمكن البلاد من التزود بتشكيله واسعة من منتجات التسريح والمشتقات البتروكيمياوية، والأخشاب والسليلوز، كما يمكن من تلبية معظم حاجيات الاستهلاك فيما يتعلق بمصنوعات الجلد والزجاج والخزف وكذلك مختلف الأدوات الحديدية والأدوات المنزلية الكهربائية، والالكترونيات .

ان صناعة مختلف قطع الغيار، التي هي اصلا من قبيل الصناعات الكبرى، أصبحت مدرجة ضمن العديد من المشاريع التي بدأت تنتج او هي على عتبة الانطلاق .

ان المواد الضرورية للبناء والمنتجات التي تساعده على استكمال البناء المختلفة مثلها مثل المواد التي يتم بها تجهيز المساكن وال محلات الإدارية والاجتماعية، سوف تتکفل الصناعة الوطنية بانتاج معظمها .

وتمتة لوحدات الانتاج، و كامتداد لها في بعض الأحيان، أخذت منشآت التركيب والصيانة تتشكل في عدة مجالات، وسوف تساهم في تكثيف نسيج البلاد الصناعي .

وهناك وحدات أخرى سوف تساعده مستقبلا على الزيادة في تنويع تشكيلة الصناعات الخفيفة المقامة في البلاد، كما ان مصانع أخرى سوف تشييد ضمن الفروع الموجودة من أجل الزيادة في طاقة الانتاج، وتلبية الحاجات المتزايدة بسبب تكاثر السكان، وتحسين مستوى معيشة الجماهير .

وهكذا تقيم الجزائر أقصى ما يمكن من المشاريع التي تتعلق بالصناعات التحويلية، وصناعة المواد الاستهلاكية المختلفة، والتي يمكن إنجازها اعتمادا على الاستعمال التام

القطاع بالمواد الحيوية والضرورية لتسبيه، بطريقة مأمونة ومنتظمه. وهذا التأمين والانتظام يعتمدان على الضمانة التي يمنحها داخل البلد نفسه، وجود مصدر انتاج هذه المواد. وهكذا فان الصناعات الأساسية مثل التعدين ومصانع الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وصناعة السفن والبتروكيمياوية وكيماوية المواد الأساسية ، تقوم بدور استراتيجي حاسم لأنها توفر استقلال الصناعة الوطنية وبالتالي استقلال البلاد ذاته. وفي إطار هذا المنطق نفسه، فإن وجود هذه الفروع الأساسية للصناعة، والسيطرة عليها، يتضمنان مزية كبيرة، تمثل في تزويد البلاد بالعوامل الضرورية لتأمين صناعاته العسكرية الخاصة، فتمنح بذلك للدفاع الوطني القاعدة اللازمة لاستقلاله وحرية تحركه .

من أجل كل هذه الأسباب التي تحكم بصورة أساسية في نجاح استراتيجية تنمية البلاد، قررت القيادة الشورية تجبر الجزائر بالصناعات الأساسية التي هي في حاجة إليها ووضع هذه الصناعات ضمن الأهداف ذات الأولوية .

3 - تطوير الصناعات التي تضفي مزيدا من القيمة على المواد الأولية وتدعم دعما حاسما إنشاء وظائف جديدة.

ان حقول الغاز الطبيعي هي احدى الثروات الأساسية التي تتمتع بها الجزائر. والاحتياطي من الغاز الكامن في هذه الحقول يعتبر من أعظم ما هو معروف في العالم. وان اضافه مزيد من القيمة على الغاز الطبيعي يشكل بالنسبة للجزائر موردا من موارد التراكم ذات الأهمية الكبرى . والسعى لجعل المبالغ المالية الناتجة عن اضفاء المزيد من القيمة على هذا المورد في متناول اليد، يشكل وبالتالي وسيلة قادرة على تأمين التمويل الذي تتطلبه تنمية البلاد، وعلى اقامة قاعدة تضمن استقلال الدولة العالمي .

وان ما يصدق على اضفاء مزيد من القيمة على الغاز الطبيعي يصدق على الموارد الطبيعية الأخرى مثل النفط الخام والغاز .

ولهذا بات من أوكر الواجبات على الثورة وعلى الدولة تأمين أقصى ما يمكن من الأسباب لاضفاء المزيد من القيمة على جميع الموارد التي تتمتع بها البلاد، وألا تتردد في دفع الثمن اللازم لتحقيق هذا المطلب. ان هذا الاختيار هدف استراتيجي للدولة. وان الاستثمارات الضرورية، لنقل الغاز بواسطة البحار واستخراج أحد مشتقاته (الكودانس) الذي يقدر احتياطه بكثبيات هامة ونقله عن طريق أنابيب عابرة للقارات أو تبييعه - وهي عملية ضرورية لنقل الغاز بواسطة السفن الخاصة بالميثان - استثمارات ضخمة تتطلب رساميل هائلة . وهذا يصدق على جميع الصناعات الرامية لاضفاء المزيد من القيمة على المواد الأولية .

وفعلا فان هذا الامر هو الطابع المميز لكل نشاط انتاجي يدر مداخيل ضخمة. ان الاستثمارات ذات المردود العالى تتطلب من البداية توظيفا ماليا يستوجب مبالغ ضخمة. الا ان تعزيز هذه الرساميل يسفر عن تمويلات كافية ومرضية بما

ومن جهة أخرى، فإن ما يتعلق باكتساب التكنولوجيا يتمثل في المنتجات التي تم حسب طرائق متطرفة تتطلب عملاً غير منقطع، يستدعي تدخلاً أكبر للإنسان سواء في مستوى إداة الإنتاج أو في مستوى مكاتب الدراسات حيث تضم الخطط وتصاغ أنماط الإنجاز. وبمقتضى هذا ترك هذه المنتجات أعمق الأثر في إعداد العمال ورفع مستوى كفاءتهم التقنية.

والواقع أن الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالمي، سواء كثُر عدد عمالها أو قل، تقوم بدور رئيسي في نهضة الإنسان.

إن هذه الأسباب مجتمعة هي التي قادت الجزائر إلى العمل على إنشاء تشكيلة من الصناعات المتطرفة، التي هي نتيجة للصناعات الأساسية والتي ولدت بدورها الصناعات التحويلية الصغيرة، والصناعات المترتبة من إنتاج مواد الاستهلاك المباشر.

وفي إطار هذه السياسة القاضية بنهضة البلاد، سوف تقام الصناعة النووية بالجزائر. وهكذا سوف تنجذب محطات نووية لانتاج الطاقة الكهربائية، في نفس الوقت الذي يتم فيه استثمار مناجم الاورانيوم بالبلاد. إن اقامة محطات نووية تفسح المجال أمام ادخال تعديلات ملائمة على مستوى المصانع الموجودة أو اقامة منشآت خاصة لكي يكون لهذه المحطات امتدادات صناعية تترعرع في محيط تكنولوجى مناسب. وزيادة على ذلك ستقام اتصالات وثيقة مع المؤسسات المعنية بالبحث العلمي، من أجل اكتساب مزيد من التعرف على التكنولوجيا النووية، ومن أجل دراسة وتنمية تطبيقاتها على مختلف قطاعات البلاد.

وبالإضافة إلى الفائدة الناتجة عن التزود ببعض المنتجات والتجهيزات والمكتسبات التي ستترتب على نهوض البلاد علمياً وتقنياً، فإن الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالمي من شأنها أن تحد من تبعية الصناعة الوطنية وأوجه النشاط الأخرى، حيال الاقتصاد الأجنبي.

ب - بعد أقول عهد الاستعمار الجديد، خلفه استعمار تقاني حقيقي تتحتم محاربته عن طريق التحكم في التكنولوجيا.

إن التصدي لمعالجة التنمية بطريقة عشوائية قد يكون من شأنه جعل التنمية نفسها عرضه لتبعية جديدة، تكون أكثر ارهاقاً من تلك التي خلفها لنا الماضي الاستعماري، وهذه التبعية قد تنشأ عن طريق العلاقات التي تتولد عن التزود بقطع الغيار والعون التقني الضروري لصيانة المنشآت المكتسبة حديثاً، وعن تسلم المواد نصف المصنعة التي تستعمل كقاعدة للمصنوعات.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه كلما زحفت بلدان العالم الثالث في طريق استكمال تحررها الاقتصادي انبعثت ضمن البلدان المتطرفة اتجاهات تنزع نحو خلق نماذج جديدة من السيطرة.

للقدرة استيعاب السوق الداخلية وتحقيقاً للهدف الرامي إلى تلبية أوسع نسبة من الطلب على المواد الصناعية.

وسوف يبذل مجهوداً خاصاً لتنشيط الصناعات الصغيرة المحلية، وخاصة في نطاق مؤسسات الولايات والبلديات، من أجل توسيع ميدان تزايد الصناعات الخفيفة.

وسوف تشجع الصناعات التقليدية أيضاً، سواء في مستوى المؤسسات الاشتراكية أو التعاونيات الزراعية أو القرى الاشتراكية، أو على مستوى المبادرة الفردية الخاصة، وذلك من أجل المساهمة في القضاء على البطالة وتزويد الاقتصاد بالعديد من المنتوجات والمواد الصالحة للاستهلاك.

5 - توفير الظروف اللازمة لاستقلال الاقتصاد تقنياً، عن طريق البلوغ التدريجي إلى أعلى مستوى التكنولوجيا.

أ - مغزى الصناعات التي تستخدم التكنولوجيات المتطورة.

أن شكل تصنيع البلاد من حيث صفة الشمول والكثافة التي يمتاز بها يتضمن بصورة طبيعية إقامة صناعات متطرفة تلتزم استخدام التكنولوجيا المقدمة، وهذا الاختيار يستجيب إلى الاعتبارات التالية :

- ان اختيار الاشتراكية التي تستهدف تفتح طاقات الإنسان، يشمل، بصورة طبيعية في جملة ما يشمل من الأهداف الموضوعية للتصنيع، البحث عن ترقية الإنسان ببلوغ كافة الميادين التي يصاغ فيها التقدم: وبعبارة أخرى فقد أصبح الجزائريون بمارستهم شتى المهام وعلى جميع مستويات النشاط الصناعي، على اتصال مباشر بالحياة العصرية وبخلاياها التي تصنع التقدم.

وعلى هذا الأساس فمن الضروري أن ينفتح الجزائريون على الصناعات المقدمة تكنولوجيا، والتي يجب أن تجد مكانها ضمن برامج تصنيع الجزائر.

- لقد دخل الاقتصاد الجزائري اليوم في مرحلة النمو التنشيط المستمر، وهو ما أصبح يتمثل في ازدياد الطلب بشدة على تشكيلة واسعة من المنتوجات والمواد التجهيزية التي أصبحت وبالتالي تحتل مكاناً هاماً في تسيير الاقتصاد. ومن هنا صار من الضروري منح البلدان نوعاً من حرية التصرف لتزويد نفسها بأنواع المنتوجات مثل العربات الصناعية والعتاد الفلاحي ومعدات الهندسة المدنية والماكينات الهاتافية والمنتوجات الصادرة عن مختلف قطاعات تحويل الصلب والمنتوجات الكيماوية المتطرفة، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. إن هذه المواد، عند ما يبلغ استعمالها حجماً معيناً تصبح مكانتها في الحياة الاقتصادية من الأهمية، بحيث أن صناعتها في عين المكان تصير أمراً لا يقل حيوية عن صناعة الصلب أو صناعة المشتقات الكيماوية.

ان الذين تولوا اعداد الدراسات والاعمال التي ادت الى صياغة وانجاز مشروع ما او الذين سخروا لجتك احسن الطرق في الصناعة يظلون احسن من يحتفظ بمعرفة المشاريع التي ساهموا في انجازها.

ويمكن التوصل الى الاعداد في مجال الدراسات الهندسية والوسائل الكفيلة بتحقيق الانجازات الوطنية بواسطة طرق شتى، وذلك حتى يمكن التكيف حسبما تتطلب الوضعيات المختلفة التي تواجهنا، فينبغي على الخصوص ان يستخدم الاعتماد على المؤسسات الاجنبية بكيفية تضمن خلق الظروف المؤدية الى تقليله وتجاوزه.

وريثاما تزدهر العلوم والدراسات الهندسية في البلاد وهو ما سيتمكن من التحكم في اسباب التقانة ويفسح المجال لبلوغ مرحلة الابداع التقني، يجب الاهتمام خاصة، بالصيغ التعاقدية التي تربط الهيئات الوطنية بالشركات الاجنبية التي تعامل معها. وعلى هذه الصيغ ان تعبر في اسلوبها القانوني عن الوسائل الصارمة التي يجب الاعتماد عليها لحمل الشركات الاجنبية على ان تقبل تقليل تكنولوجيتها ومهاراتها الصناعية بصورة فعلية، وتفي على الوجه المطلوب، بتعهداتها فيما يتعلق بانجاز ما أسنده اليها من منشآت، وال Giulولة ذون ان تلقي هذه الشركات، على شركائهما الجزائريين، مخاطر تحملها هي وجوباً.

٦ - تنظيم الصيانة التي تشكل شرطاً أساسياً لحسن تسيير الاقتصاد وتمثل عاملًا من شأنه الحد من التبعية الخارجية.

يجب ان ندرك بأن التصنيع، الذي يضع على المدى القريب، قواعد التقدم الاقتصادي، يمكن ان يفضي في الظروف الراهنة، اذا لم نكن يقظين، الى نوع من التبعية يزيد من وطأتها. ان الامر يتعلق باستثمارات ضخمة، ولهذا يتquin ان يتعرّع التصنيع ضمن محيط مناسب يتبع له الحياة والازدهار، ان اشاء هذا المحيط اللائق هو ما يرمي اليه هدف الشمول والاندماج الذي اسنده تحقيقه الى سياسة التصنيع المطبقة في الجزائر. ان الصناعات الجارى انجازها والمرصودة لانتاج معدات التجهيز سوف تمكن بفضل طاقات الانتاج والدراسات المتعلقة بها من توفير الظروف الضرورية للبلاد كي تتحرر من الضغوط المنجرة عن جلب معدات التجهيز الاجنبية.

انه من اوكد الواجبات الان، ان تقام في الجزائر منشآت وخدمات فورية ضمن كل مؤسسة وطيبة كبرى او ضمن اطار مشترك بين عدة مؤسسات، لتأمين صيانة معدات التجهيز والآلات وجميع اللوازم التي هي في حيازة القطاع الصناعي للبلاد.

٧ - اقامة حزام صناعي جديد فوق سهول الهضاب العلية، وعلى تخوم الاطلس التلي والاطلس الصحراوي، للمساهمة في

فنحن نشاهد، منذ ان بدأت بلدان العالم الثالث تمسك بزمام ثرواتها وترى على بناء اقتصادياتها وتجهيزها تحديد اسعار متواجاتها، ظهور نوع جديد من الاستغلال يتخذ شكل استعمار تكنولوجي باitem معنى الكلمة .

ويتمثل هذا الاستعمار التكنولوجي بالنسبة للبلدان المتطرورة، في الاحتياط لفائدة باحتكار التكنولوجيا، لتتمكن من الزيادة بنسبي غير معقول في تكاليف التنمية ببلدان العالم الثالث، عندما تعرّب هذه عن ارادتها في تطوير وترقية اقتصادها الى درجة تتجاوز الحد الذي تسمح به البلدان ذات الاقتصاد المهيمن. فعندما تعجز هذه عن منع تنمية البلاد النامية، او التحكم في توجيهها وسيرها، تبحث عن الحد من سرعتها ان لم تتمكن من تجميدها، وذلك بتنظيم ارتفاع تكلفة التنمية .

وهكذا فإن الزيادات التي تمس تكاليف التنمية، لا توجد في مستوى شراء التجهيزات او بناء المنشآت الصناعية بقدر ما تتصل بعديد الخدمات التي يستلزمها حسن تسيير الانتاج، نظراً الى أن مردودية الاستثمارات التي استعملت في انجاز المعامل مرتبطة بتسييرها تسييرًا منتظمًا .

ان اشكال التبعية هذه تأتي من ضرورة سعي بلدان العالم الثالث لان تكتسب من البلدان المنتظرة، ما تسميه هذه معارفها التقنية و «افتانها» الصناعي .

ان الصناعة الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وتحويل المنتجات التعدينية وتدقيقها في مرحلة ما بعد انتاج الصلب الخام، والبيتروكييميا التي تمدد الحصول على المشتقات الكبرى الوسيطة للكيمياء، تمكن من ازالة أنواع هذه التبعية او على الاقل تساعد على التغلب عليها والتقليل من شأنها. ان فئات التقنيين وكذلك العمال ذوو الكفاءات الذين يتم اعدادهم في اعقاب هذه الصناعات يهيئون البلاد لان تضطلع بمسؤولياتها بصفة أوسع على صعيد الدراسات وعلى صعيد تصميم مشاريع وصياغتها وعلى صعيد التسيير التقني للمنشآت، عاملين بذلك على توفير الظروف الالزمة للاستقلال التكنولوجي.

ج - تطوير الدراسات الهندسية الوطنية يمكن من بلوغ مرحلة أعلى في السعي وراء التحكم في التكنولوجيا :

ان التهافت للحصول على خدمات المؤسسات الاجنبية من أجل انجاز مشاريع التنمية، ما هو الا انعكاس للقصور الذي تعانيه بلادنا في مجال تملك وسائل التقنيات الهندسية والتحكم فيها. والعلاج السليم المناسب للعديد من المشاكل المطروحة بسبب اختيار الصيغ التعاقدية التي تربط المؤسسات الوطنية بالشركات الاجنبية وطريقة تتنفيذها، يمكن بالتالي في العمل على توفير وسائل وطنية ضمن البلاد ذاتها للقيام بالدراسات وصياغة المشاريع ووضعها موضع التطبيق حتى تتوصل بنفسها في يوم ما الى القدرة على ابداع تقنيات الانتاج وتحسينها، اي بلوغ الهندسة الصناعية وتملك ناصية التكنولوجيا.

على أن الحجم الذي اتخذه مشكل المياه، سواء بفعل مطالبات التنمية أو تحسن المستوى المعاشر للجماهير الشعبية، أو بسبب أهمية الاستثمارات التي تتطلبها تسوية هذا المشكل، يستلزم توعية السكان بكل ما يتصل بالمياه والمحافظة عليها والحيولة دون تلوثها وتبديدها.

ففي الوقت الحاضر، لا يجري استغلال مياه السطح بنسبة أقل من ٥٪، أما تلك التي في جوف الأرض فلم يقع الشروع في استغلالها إلا حديثاً جداً. وبالإضافة إلى ذلك فإن معرفة الموارد المائية للبلاد، يستلزم بالنسبة لسياسة الدولة في مجال الري، التأكيد المستمر من الاحصاءات والتقديرات المائية.

إن عملية رى الاراضي المزروعة والمساحات التي اكتسبتها الزراعة حديثاً، مثلها في ذلك مثل انحصار المشاريع الصناعية والعمل على الهيئة العمرانية بالنسبة للمواضير والبواقي، تفترض بذلك جهد جبار من أجل تجميع مياه الأمطار واستخدام الحقول المائية الجوفية وإعادة تصفية المياه المستهلكة ولبلوغ هذا الغرض يجب أن يتحدد كهدف.

١ - التوصل، في حدود الفترة المرسومة لرى ٨٠٠.٠٠٠ هكتار جديد لحبس أكثر من ٤٠٪ من مياه الأمطار، مع العمل في نفس الوقت على تنفيذ برنامج متكامل ومنسجم لاستغلال الموارد المائية الجوفية على الوجه المطلوب لا سيما تلك التي توجد في المناطق الصحراوية. وفي نطاق هذا المجهود سوف يقام خمسون سداً هاماً، وسوف تقام إضافة للسدود والآبار، شبكات ملائمة تلبّي حاجيات الري وحاجات المواضير، والبواقي وتمد المناطق الصناعية بما يلزمها من مياه.

٢ - تكثيف وتوسيع عمليات الري الصغيرة بواسطة أعمال تضمن الزيادة إلى أقصى درجة استغلال مياه الأمطار والمياه الجوفية والانتفاع بها.

سوف تتجزء هذه الاعمال بصفة خاصة في نطاق انشطة التجهيز المحلي، وعلى الأخص ما يندرج منها في المخططات البلدية، وسوف تشجع مزارع القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص، على تحسين مردود الأرض بعمليات رى فردية أو جماعية تتجزء في قطع أرض صالحة للزراعة. وسوف تستفيد المناطق السهبية والصحراوية من تدابير ملائمة ترمي إلى تزويدها بتجهيزات الري الضرورية ضماناً لنجاح عمليات الري المتعلقة بالثورة الزراعية، ومساعدة على توسيع الانشطة الفلاحية بهذه المناطق.

٣ - بالنسبة للوحدات الصناعية التي سيتم إنشاؤها مستقبلاً، يجب إعداد منشآت ملائمة لاستعمال المياه التي تحتاج لها الوحدات الجديدة، أو لمعالجة المياه التي يتم تصريفها، وتزويد الوحدات الموجودة حالياً بمنشآت مماثلة.

٤ - العمل على تجديد المياه المستعملة الآتية من المناطق الحضرية، وخاصة تلك التي تأتي من المدن الكبرى والمناطق

التوازن الجهوى والمشاركة بكيفية حاسمة في رفع القيمة الاقتصادية للبلاد .

هناك، في موازاة إنجاز السد الأخضر والعمليات الكبيرة المسطرة للري واستصلاح المساحات الشاسعة بالهضاب العليا وفي المناطق الصحراوية الهمامة، سلسلة من الوحدات الصناعية تشتمل على مركبات كبيرة الحجم، سوف تتجزء على طول خط يربط بين الغرب والشرق، ويمتد من مغنية إلى تبسة مروراً بتيارت وعين وسارة، والمسيلة وبريكة وباتنة، وسوف تقام مراكز تصنّل جنوباً إلى بسكرة والجلفة والأغواط وبشار.

إن إقامة هذا الحزام الصناعي الجديد، زيادة على كونها توفر العمل لملايين العمال ومتتص البطالة، سوف تولد عنها سلسلة من الانشطة التكميلية في جميع الميادين، وخاصة فيما يتعلق بالتكوين، والطرق والمواصلات والتجهيزات الاجتماعية.

وسوف تقام صناعات في معظم عواصم الدوائر، تنضاف بذلك إلى كبرى عمليات الاستصلاح الفلاحي والري، وإلى بناء محاور جديدة للسكك الحديدية والطرق البرية. وبذلك يتشكل، فوق الهضاب العليا، حزام صناعي جديد، يندرج في إطار العمل الشوري العظيم الذي يهدف إلى رفع قيمة الامكانيات الموجودة، وادخال تغيير جذري على ملامح البلاد، وذلك بأن توسيع جنوباً مساحة الجزائر الصالحة والعصرية إلى ما وراء الأطلسيين. وبذلك تمحى إلى الأبد صورة جزائر العهد الاستعماري التي استقرت في الساحل وأدارت ظهرها للبلاد. لقد استغل المعمرون الاراضي الخصبة والسهله المسالك لبناء ثرواتهم. وهماي الجزائر المستقلة الاشتراكية تستعمل موارد المناطق المحظوظة من أجل تنمية المناطق المحرومة وبناء بلاد متوازنة تشكل مجموعة متنسقة وصالحة اقتصادياً.

والواقع أن الأمر يتعلق في النهاية بتمديد التصنيع إلى الارياف، وجعله وسيلة للحد من نزوح سكانه نحو المدن حتى يكون عاملاً يساعد على الرقى في المناطق الريفية، ويتحول في الوقت نفسه دون تدهور مظاهر التقدم في المدن.

ثالثاً - استثمار الموارد المائية للبلاد

ان موارد الجزائر في مجال المياه سواء ما يجري منها على سطح الأرض أو الكامنة في جوفها، تتشكل أحدي الشروط الرئيسية التي يرتكز عليها رخاء البلاد مستقبلاً كما يعتمد عليها نجاح تطورها الاقتصادي الاجتماعي، ويطلب هذا التطور من جهة أخرى، تنمية مرموقة للامكانيات المائية من أجل تلبية احتياجات السكان واحتياجات النشاط الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع استهلاك الماء يشكل أحد المظاهر التي تعبّر عن تحسن ظروف العيش. ومن هنا فإن تسوية مشكل المياه، عبر كامل التراب الوطني، تعتبر شرطاً أساسياً على الدولة توفيره لتضمن التقدم المستمر للتنمية وينبغي أن يؤدى عملها في هذا الميدان إلى التسوية المرجوة لمسألة تزويد السكان بالماء في مجموع البلاد.

ان اقامة اقتصاد حديث ومصنوع يتطلب موانئ كبيرة لمبادراته مع الخارج، نظرا الى أن هذه المبادرات تتناول بضائع تختلف كل الاختلاف عن السلع التي كانت تجلب في الماضي والتي كانت تمثل فيما يسمى «مواد الاعمار الاروبية». فالامر الآن يتعلق باستقبال تجهيزات ثقيلة ومتعددة وارسال مواد مصنوعة، يستلزم حجمها وتنويعها منشآت حديثة للنقل والتخزين.

وبالنسبة لداخل البلاد، يتطلب النقل، نظرا لتقدمة التنمية وضخامتها، اقامة محاور كبرى للسكك الحديدية والطرق البرية، في حين أن توفير الطاقة، التي هي القاعدة الاولى للاقتصاد والتقدم الاجتماعي، تستلزم تقطية البلاد كلها بشبكة مكثفة لتوزيع الكهرباء، والغاز والمحروقات السائلة. وزيادة على ذلك فان نقل الخبر قد أصبح له أهمية حيوية في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يستلزم اقامة شبكة اتصالات بريدية وهاتفية وتلغرافية، باعتبار أن ذلك يشكل أحد الشروط الاساسية التي يجب أن تصاحب التنمية ان لم تسبقها.

ان قيام جزائر عصرية، وبناء الاشتراكية فيها، يستلزم ان أخيرا انشاء هيكل ارتكازى يشمل كامل التراب الوطني بكيفية منسجمة لا اختلال فيها، ويستهدف استيعاب ما تبقى من الجيوب الموجودة في المناطق التي لم تتسرب اليها الحياة العصرية بعد، او لم تشملها بصورة كافية.

ولتحقيق هذا الغرض سينجز برامج استثمارات وأعمال ضخمة وفقا للنقطة التالية :

1 - تحديد شبكة السكك الحديدية وتوسيعها وذلك بـ :

أ - تحقيق ازدواجية الخطوط الرئيسية الحالية وتحويل بعض الخطوط الضيقة الى سكك عادية .

ب - بناء خط ثان يمتد من شرق البلاد الى غربها عبر الهضاب العليا .

ج - وضع سكك ثانوية لتأمين الاتصال بين الموانئ، الكبرى وداخل البلاد وتيسير الانتقال بين كل قطب من اقطاب المناطق الصناعية، التي انشئت في اطار التصنيع .

د - وصل العقول النفطية الصحراوية بشبكة السكك الحديدية الوطنية عن طريق بناء سكك حديدية تتکفل بربط تقرت بحساسي مسعود وغريداية والجلفة .

ه - القيام بعد خط حديدي يربط على مسافة 1500 كلم بين مناجم «غار جبيلات» ومجمع التعدين بغرب البلاد مما يمكن من اقامة محور قادر على أن يكون دعامة متينة لتنمية الجهة الغربية من البلاد في اتجاه امتدادها من الشمال الى الجنوب .

2 - دعم وتوسيع التجهيزات المرفية والجوية للبلاد عن طريق :

الصناعية، وذلك حتى يمكن ان نسترجع، لفائدة الاقتصاد، كميات ضخمة من المياه تذهب سدى، ويندون فائدة.

ان الترباب الجزائري، يشكل في حد ذاته قاعدة للثروة ومصادر رخاء البلاد الاقتصادي، بواسطة تشغيل وتنشيط امكاناته الفلاحية وموارده المائية. وليس المنشآت الصحراوية باقل امكانيات وعوامل رخاء من بقية انحاء البلاد. وخلافا للرأي الشائع حاليا بسبب الاثر المالي الذي تركه استغلال المحروقات، فإن الثروة الحقيقة للصحراء لا تكمن فقط فيما تدخره بساطتها من نفط وغاز، بل فيما سيفتح امامها مستقبلا من آفاق للزراعة، وبالتالي لتوطين الانسان الذي يستطيع آتى ان يستثمر اراضي الصحراء بفضل عمله ومهاراته.

(المنشآت الصحراوية تعتبر صالحة جدا ل التربية الحيوانات لاسيما الابقار ، الامر الذي سيؤدي الى ميلاد مجال لزراعة جديدة حديثة ومصنعة، وبذلك تملك الجزائر امكانيات تجعل في استطاعتها ان تصبح بلدًا مصدرا لللحوم .

وفي الوقت الذي اندى فيه العالم الغربي، بما له من وسائل مالية وتقنية وبشرية، يعني «كل» طاقاته على نطاق واسع من أجل التخفيف من قيمة المحروقات الوجودة في العالم الثالث، يتجد الجزائر من أجل استثمار ثرواته الحقيقة التي تمثل في الانسان الجزائري والارض التي يعيش فوقها. ان ثروة البترول والغاز التي تسخر الان لتكون نقطة ارتكاز لاعمال التنمية لن تكون لها معنى، ولن تجد تبريرا تاريخيا لاستغلالها الا اذا ساعدت على اقامة ثروة تذكر في عمل الانسان وفي حسن استثمار التراب الوطني».

وابعا - الهيكل الارتكازى لل الاقتصاد

لقد تبين ان الهيكل الارتكازى الموروث عن العهد الاستعماري لم يثبت قصوره (تفقد)، بل لقد تبين ايضا تهلهله، وعدم ملائمتها، فقد وضع طبقا لخدمة السكان المعمرين الاروبيين الاصل، وكان تابعا لمناطق تمركزهم، وحددت ابعاده وفقا ل حاجاتهم ولضرورة الاحتلال العسكري.

ان توسيع الزراعة لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق اقامة هيكل ارتكازى ملائم عبر ارجاء البلاد، لأن ذلك يشكل ضرورة اساسية لتأمين امداد جميع انشطة الانتاج والتنمية لكل القطاعات الاقتصادية بما تحتاجه من مواد وتجهيزات.

فالواقع ان الاهداف العظمى التي حددتها الثورة الجزائرية من اجل بناء امة عصرية وتشييد اقتصاد مستقل ومزدهر، تتطلب انجاز برامج ضخم يشمل جميع اجزاء القطاع الارتكازى. بل ان انجاز هذا البرنامج هو وحده الكفيل بالقضاء على المخانق التي تعرقل التنمية وتشكل اعنة البقاء التي تركها التخلف الاستعماري .

يجب أن يتم حل مشاكل التوزيع والتخزين وخاصة بالنسبة للمواد الضرورية والمواد التي ينصب عليها الاستهلاك الجماهيري بصفة عامة وكل ما يتطلبه سير الاقتصاد، وأن تكون موضوع تحسينات مستمرة، لأن ذلك يشكل عنصرا هاما ضمن العمل الرامي إلى التغلب على المصاعب التي يصطدم بها المواطنون في حياتهم اليومية، وهذا يستلزم القضاء نهائيا على المخانق والعراقيل التي تتسبب أحيانا في اختفاء مفتعل لبعض المواد من بعض جهات البلاد في حين أن نفس المواد متوفرة بكثرة في الواقع، وعلى المؤسسات الاشتراكية أن تطور شبكتها التجارية بتنظيمها للتوزيع بالجملة، وبالقضاء على الوسطاء وتجار الجملة الخاصين حتى تضمن تموين السكان والأنشطة الاقتصادية بصورة كافية ومنتظمة، وبهذا الصدد تستطيع مؤسسات الولاية والبلدية أن تحتل مكانة هامة ضمن هذه الشبكة التجارية، وينبغي أيضا أن يحظى القطاع التعاوني في هذا الميدان بالتوسيع والتنشيط.

وبالإضافة إلى ذلك فإن نشاط الدولة من خلال تدخل المؤسسات الاشتراكية الوطنية ومؤسسات الولاية والبلدية، سيبرز في تجارة التجزئة، وذلك لمساعدة خاصة على حل مشكل التوزيع في المناطق التي تعاني من ضعف التوزيع، ويشكل نقطة ارتكاز لمكافحة المضاربة ومراقبة الأسعار، وفي هذا السياق يجب مضاعفة المحال التجارية الكبرى وتوزيع نقاطها بكيفية مدققة، كما أن ايجاد تسوية مرضية لمشاكل التوزيع يستلزم المتابعة الدائمة للتعرف على الطلب وتطوره حتى يكيف العرض حسب الحاجات التي تظهر داخل الاقتصاد، وبأساليب ملائمة.

وفيما يتعلق بالمبادلات مع الخارج يجب أن يتعاظم حجم الصادرات وتزداد قيمتها بعد تلبية الاحتياجات الداخلية، أما فيما يتعلق بالواردات، فيجب البحث عن احسن المصادر نوعا وسيرا وانتظاما وشروط دفع.

7 - توسيع ودعم انتاج الطاقة وتوزيعها عن طريق :

أ - إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء ، على ان بعضها من هذه المحطات يجب أن تقام في المناطق الداخلية.

ب - اقامة محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية.

ج - وضع خطوط كهربائية جديدة ذات ضغط عال لنقل الطاقة الكهربائية، الامر الذي سوف يمكن من تزويد كل قطب صناعي حديث انشيء في المناطق الداخلية بما يكفيه من الطاقة.

د - اتمام قنوات توزيع الغاز الطبيعي ومضاعفتها.

ه - تعميم الكهرباء المنزلية على كافة التراب الوطني ، وبكيفية تهدف لتوصيلها إلى كافة البيوت الجزائرية قبل نهاية العشرية القادمة .

أ - تحديث الموانئ الموجودة وتوسيعها .

ب - بناء ثلاثة موانئ كبيرة جديدة تقام في كل من الناطق الشرقي والوسطى والغربي للبلاد، زيادة على ما هو بقصد الانجاز .

ج - التوسيع في شبكة الخطوط الجوية الداخلية عن طريق دعم الخطوط الموجودة وإنشاء خطوط جديدة مع بنا مطارات حديثة في المناطق التي لم تشملها بعد خدمة النقل الجوى .

3 - تطوير شبكة الطرق البرية :

أ - بتحديث هذه الشبكة وتطويرها طبقا لمتطلبات التنمية وزيادة شق الطرق وجعلها تصل إلى الامكنة الآهلة بالسكان وذات الأنشطة الاقتصادية، مما يسمح بتيسير الاتصال مع المناطق الجبلية، وتمكن سكان كل قرية بها من الاتصال مع بقية أرجاء البلاد .

ب - بإنشاء طرق كبرى تمتد من شرق البلاد إلى غربها مكونة بذلك خطين الأول يشق المناطق الشمالية والثانى الهضاب العليا، للربط فيما بين مراكز التنمية التي هي بقصد الانجاز أو تلك التي سوف تقام مستقبلا في نفس المنطقة. ان اتصال هذين الخطين الرئيسيين بالطرق الرابطة بين الشمال والجنوب سيضمن انسجاما تماما في نظام الشبكات البرية للبلاد .

ج - بشق طرق تتغلغل في أعماق الصحراء، على غرار طريق الوحدة الأفريقية، من أجل تيسير الاتصال مع البلدان الأفريقية المתחدة .

4 - تجهيز الجزائر :

- باستغلال بحري يكون سندا رئيسيا ومصدرا للتوسيع في التجارة الخارجية وضمانا لاستقلالها، ويكون مساعدنا على حل مشكل النقل الداخلي بتطوير واستعمال النقل البحري ،

- وباسطورة جوى كفيل بدعم علاقتنا مع الخارج، لانه ضروري لتحقيق سياسة الجزائر فى التفتح على العالم، وخاصة بلدان العالم العربى والقارءة الأفريقية .

5 - تحسين النقل البرى وتزويد المدن الكبرى خاصة بتنظيم أحسن للنقل العمومي والتركيز على تسوية مشكل نقل العمال بين مقر سكانهم ومحل عملهم، وتعزيز مصالح النقل فى اتجاه الارياض وخاصة المناطق المعزولة أو ذات المسالك الوعرة .

6 - تعزيز الهياكل التجارية عبر البلاد وتحسين نظام التوزيع والتخزين، ومضاعفة حجم التجارة الخارجية .

مقر السكن ومكان العمل. وبذلك تكتسي الجزائر وجهاً جديراً ببعضها كعاصمة سياسية للجزائر الجديدة وكقطب اقتصادي لبلد مندفع بتصميم في تشيد الاشتراكية.

ان سياسة الامر كزية المطبقة في إطار التنمية سوف تسعد ببروز عدد من مراكز الاشعاع الاقتصادي داخل البلاد مما يؤدي إلى تحفيظ الضغط على العاصمة، والتوصل إلى توازن أفضل بالنسبة لتوزيع مراكز التنشيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

10 - مكافحة التلوث وحماية البيئة

ان تحقيق تنمية سريعة تشمل مجموعة قطاعات أنشطة البلاد وتحدد حركة متشعبة تمتد عملياً إلى كافة التراب الوطني، يطرح مشكل حماية البيئة ومكافحة المضار التي تتجدد خاصة عن بروز مراكز عمرانية وأنشطة صناعية.

وبهذا الصدد سوف تتخذ الدولة، في نطاق التخطيط الوطني، التدابير الضرورية، وتنظم كل ما يلزم لصيانة المحيط في البلاد، والوقاية من كل ظاهرة مضرية بصحة وحياة السكان.

وان المجموعات المحلية وكذلك مجموعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد ستلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ سياسة مكافحة التلوث، وحماية البيئة التي يجب أن تكون الشغل الشاغل لجميع المواطنين، اذ لا يجوز اعتبار ذلك مهمة خاصة بالدولة وحدها.

خامساً - المزايا السياحية للجزائر

تتمتع الجزائر في هذا المجال بمزايا متنوعة وأمكانيات جديدة يمكن ان يؤدى استثمارها إلى ميلاد صناعة سياحية واسعة ومزدهرة. وتمثل هذه الامكانيات في جمال مناظرها وتنوع معالمها الطبيعية التي تشكلها الشواطئ البحرية، والمرتفعات الجبلية والمناطق الصحراوية، كما تجلّى ابضاً في مراكز المياه المعدنية ذات الخاصيات المتعددة التي تتيح فرصاً عديدة لاستغلالها سواء للعلاج الطبيعي أو للراحة والاستجمام.

وبالاضافة الى هذا فان هناك عوامل اقتصادية تدعو الى الى الاستثمار السريع الشامل لكل الامكانيات السياحية في الجزائر. فهناك بادىء ذى بدء امكانية توفير العمل للسكان في هذا المجال، ذلك العمل الذي سيتّج عن تزايد الحاجات الاجتماعية المتمثلة في طلب الراحة والاستجمام.

ان الراحة ضرورية للعمال المستخدمين بصفة مستمرة في الانتاج، فهم يشعرون بالحاجة الى العطلة الامر الذي يحتم على الدولة أن توفر اسباب الترفيه الاجتماعي وان تقدم للعمال اذاء عطلتهم كل ١٠ من شأنه أن يجعلهم يستفيدوا

و - البحث عن اشكال جديدة للطاقة من أجل استعمالها بكيفية تعد البلاد لتجاوز مصادر الطاقة الموجدة حالياً . وبهذا الصدد ينبغي العناية خاصة بتطوير الطاقة الشمسية التي يسمح التحكم فيها بالمساهمة في تغطية حاجيات البلاد من الطاقة، وتحقيق استقلال بعض المناطق في ميدان الطاقة .

8 - تحديث شبكة المواصلات اللاسلكية عبر التراب الوطني وتوسيعها وعميمها .

ان الحياة المعاصرة وتسخير اي اقتصاد لبلد عصري لا يمكن تصورها من دون وجود وسائل للاتصال السريع في كل حين ليس فقط بأى نقطة كانت بالبلاد، بل حتى مع الخارج. ومن أجل هذا الغرض أصبح من الضروري تجهيز البلاد بشبكة حديثة للمواصلات اللاسلكية بالاتجاه الى التقنيات الاكثر تطوراً، وأخذ تعميم الهاتف الآلى خاصة بعين الاعتبار حتى يشمل أصغر قرية مع العمل على توفير الخطوط المختصة التي تمكن من استخدام التلكس والاعلام الآلى بين مختلف مراكز البلاد الاقتصادية .

سوف يتم تحديث وتوسيع شبكة البريد، وكذلك فتح مكاتب بريد جديدة في المناطق الريفية .

9 - تطوير العاصمة بما يجعل منها رمزاً للسيادة الوطنية المستعادة وتبليباً اقتصادياً كبيراً لبلد يتظور بسرعة .

لقد أصبحت مدينة الجزائر تجمعها عمرانياً ضخماً يضم أكثر من عشر السكان الجزائريين فبلغت بذلك الحدود القصوى لنمو يؤدى تجاوزه الى تعريض تنمية البلاد للاختلال. لقد زخرحت مدينة الجزائر، خلال العهد الاستعماري عن مكانتها كعاصمة الى صف مدينة جهوية من الدرجة الثانية. وبذلك أصبحت محرومة من البنية التحتية التي كانت تستسجم لها بواجهة الانشطة والالتزامات والضغوط التي تختص بها عاصمة سياسية واقتصادية لدولة مستقلة، كما حرمت في الوقت نفسه من الهياكل التي تضمن لها أن تستقبل في أحسن الظروف، فائض السكان الذين تجد بهم نحوها بدورها الجديد منذ الاستقلال .

وعلى هذا الاساس سيوضّع موضع التنفيذ مخطط ضخم من أجل تجديد وتطوير مدينة الجزائر في نطاق برنامج يشمل أيضاً التجمعات المتاخمة ومجموعة المنطقة المحيطة بها. وتقوم الافكار الرئيسية لهذا المخطط على حماية معالم المدينة، وصيانة الاراضي الزراعية، وانجاز شبكة اتصالات واسعة وموزعة توزيعها دقيقاً من أجل تسهيل التنقل، ويقوم أخيراً على بناء منشآت ومجموعات تأوي مؤسسات الدولة وتكون مقر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. وسوف تحل مشاكل الاسكان مكانة خاصة ضمن هذا البرنامج، بحيث تدرس وتسوى وفقاً لتوزيع مراكز النشاطة، من أجل تسهيل الاتصال بين

سادسا - الاستمرار في سياسة التقدم الاجتماعي والثقافي مع تشيد القاعدة المادية للاشتراكية

ان الاهتمام المنصب، في إطار استراتيجية التنمية المطبة من قبل الثورة، على الاهداف الرامية الى ارساء قواعد الاقتصاد وانماهه لتتم بذلك اقامة القاعدة المادية للاشتراكية، لا يقلل البتة من المكانة المخصصة للاعمال التي يقصد بها تحسين ظروف معيشة الجماهير والبحث على السعي وراء الرقي الثقافي والاجتماعي المستمر. بل ان هذه الاعمال تساهم في ايجاد الوسائل الكفيلة بان تعطى هذا الرقى الاجتماعي والثقافي الجماعي الدفع اللازم لازدهاره.

1 - الاعمال الرامية لدفع عجلة الرقى الثقافي والاجتماعي.

ان تعميم التعليم وديمقراطيته واسحاح المجال لا ينبع عدد من الشباب في مرحلة التعليم التقني والعلمي، والتكون المهني للعمال، وتوفير الظروف والمنشآت الازمة لتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي، وكذلك تنمية اسباب الترفيه والأنشطة الرياضية، تشكل اهدافا ذات اولوية في إطار سياسة تنمية البلاد.

والاعمال الآتية تستجيب لهذه الاهداف :

1 - فيما يتصل بالتعليم والتكون.

- تأسيس المدرسة الاساسية ذات السنوات التسع، التي تمدد الدراسة الالزامية حتى شهادة التعليم الاساسي، مما يسمح بانهاء المشكل الذي يطرحه الشباب الذي يفارد الدراسة بعد خروجه من المدرسة الابتدائية، والذي لم يبلغ بعد سن العمل. والتعليم الذي يتم توفيره في هذه المرحلة الدراسية، سيكون منظما بكيفية تجعله يهيء ويسهل الانتقال نحو الفروع الموجودة في التعليم الثانوي امتدادا للمدرسة الاساسية.

- الشروع حسب امكانيات الامة في اقامة منشآت التعليم التحضيري قصد اعداد الاطفال للمدرسة الاساسية والمساهمة في ما تبذله الدولة في ميدان مساعدة الطفولة.

- يتضمن التعليم الثانوي فروعا تحدد وتنوع بكيفية تفتح افق التكوين لجميع الاطفال المترججين من المدرسة الاساسية، طبقا لمؤهلاتهم وأذواقهم مع اعتبار الاحتياجات التي يستلزمها الاقتصاد. وضمن هذه الفروع ستطور تلك التي تهيء للحرف التقنية ولنظام التأطير المتوسط وتحظى بتقدير جديد. ويتواءل التعليم الثانوى اعداد التلاميذ للانتقال الى التعليم العالى. وستتخد التدابير الازمة حول نسبة التلاميذ المتنقلين الى التعليم العام.

منها عقليا وصحيا ومعنويا، ومن جهة اخرى فان التوسيع الاقتصادي الذى تشهده الجزائر قد تولدت عنه حركة أعمال نشيطة ترتب عليها في كل مكان وجوب انشاء مراافق فندقية لاستقبال كل من يضطرون بحكم عملهم للسفر والتنقل.

وزيادة على ذلك فان السياحة الدولية تشكل ليس فقط عامل تنشيط للاقتصاد ومصدرا للعملة، ولكنها ايضا تعتبر وسيلة افتتاح على العالم الخارجي واتصال بالشعوب الأخرى.

وهذه هي الاسباب التي حملت القيادة الثورية على وضع برنامج واسع لبناء الفنادق وقرى الاصطياف والمجمعات السياحية ومراكيز الاستجمام حيث توفر المياه المعدنية وحيث يمكن الانتفاع بما تملكه البلاد في هذا الصدد. وهناك مشاريع عديدة مماثلة سوف تتحقق في المستقبل، وعندئذ تتتوفر للجزائر أحد مرافق الاستقبال ذات التنوع والانتشار في ربوع البلاد متکيفة في ذلك مع الخاصيات الفصلية لهذه المناطق الكبرى التي يؤمها السياح.

وهكذا، يصبح في متناول الجزائريين الراغبين في التعرف على بلادهم أن يستفيدوا، حينما توجهوا، بمرافق الاستقبال الملائمة. وينبغي البحث في هذا الصدد عن اشكال أصيلة تضمن توفير الشروط الازمة لنمو سياحة داخلية خاصة. على أن هذه الاشكال السياحية ستتكامل العمل الذي تقوم به في هذا الميدان المؤسسات الاشتراكية، وتسمح بتوسيع سياحة جماهيرية لفائدة الجزائريين. وبذلك توفر للعمال وعائلاتهم امكانية الاستفادة من ترفيه مكيف حسب ظروفهم ويتلاءم مع امكانياتهم.

وفضلا على ذلك فان الانشطة المرتبطة بالسياحة، ستنتج اعمالا وأشغالا عديدة تساهم في القضاء على البطالة وفي رفع المستوى المعيشي لدى الجماهير. ويجب أن يشجع الادخار والتوفير الخاص في اتجاه البحث على الاهتمام الواسع بالنشاطات المرتبطة بالسياحة.

ان السياحة اذا توجه وتطور لتلبية الحاجات الوطنية ولأن تستثمرالجزائر في نفس الوقت، على اطراف البحر الابيض المتوسط تقاليدها في الفساعة وامكانيات طبيعتها ومناخها، تستطيع أن تلعب في ميدان التبادل مع الخارج، دورا متزايدا الامنية، بفضل العملة الصعبة التي يأتي بها السياح الاجانب. والى جانب هذا الكسب تجدر الاشارة الى أن هناك كسبا آخر يتمثل في توفير العمالة، اذا الظروف السياحية المتوفرة في البلاد ستحمل العديد من الجزائريين على قضاء عطلتهم داخل البلاد.

اذا انه لا شك في أن المهام المسندة للقطاع السياحي بالجزائر امطلاوب منه اكتساب العملة عن طريق جلب السياح الاجانب، تبقى محصورة في الحدود الكفيلة بحماية المجتمع الجزائري من المساواة، التي تترتب، في البلدان النامية، على تدفق أفواج كبيرة من السياح الاجانب.

وعلى هذا الاساس يجب ان يكون نشاط الصحة العمومية عامل اساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ويجب ان ينطبق هذا النشاط على الفرد وعلى محیطه ايضا.

ويتمثل الطب المجاني قاعدة نشاط الصحة العمومية في الجزائر. وان تطبيقه الفعلى على مستوى مجتمع السكان يستلزم توسيع الهيابكل الصحية وتوزيعها توزيعا عادلا عبر كل انحاء البلاد كما يستلزم اعادة تنظيم مهنة الطب وتوزيع الادوية التي يجب ان توجه اساسا نحو القضايا الصحية للمجتمع. ويطلب ايضا متابعة الجهد المعتبرة الجارية وتوسيعها من اجل تحرير الاطباء وتكونين عمال الصحة وبناء المستشفيات وانتاج الادوية وتوفيرها. واخيرا فان نشاط الصحة العمومية وخاصة تطبيق وعميم العلاج المجاني بكيفية لائقة، يتطلب اتخاذ التدابير التالية :

- مضاعفة بناء المستشفيات والمراكيز الطبية الاجتماعية، والمعابر الضرورية في جميع انحاء البلاد، وخاصة في المناطق الريفية وحول مراكز التنمية التي هي بصدده الانجاز في اطار توسيع الفلاحه والتصنيع وتعزيز البنية التحتية ومضاعفة الهيابكل الادارية، كما ان المؤسسات والمنشآت المماثلة الموجودة حاليا في المدن يجب توسيعها ومضاعفتها بما يتلاءم مع تزايد سكان هذه المدن.

- توزيع الاطباء وعمال الصحة توزيعا مناسبا بكيفية يتحقق معها تأثير صحي متوازن في مجتمع التراب الوطني مع اعطاء اولوية خاصة الى المناطق التي ما تزال تعانى من نقص التأثير الطبى .

- مضاعفة الجهد المبذولة في مجال تكوين الاطباء وعمال الصحة بكيفية تستهدف الوصول الى توفير طبيب لكل الفي نسمة، والى توفير فرقه على الاقل لكل بلدية صغيرة او لكل حى بالنسبة للمدن وينبغي ان يهدف هذا التكوين الى رفع المستوى نوعيا .

تطوير حماية الامومة والطفولة والرقابة الصحية في المدارس، والأنشطة المتعلقة بالتنمية وطب العمل، ومكافحة الآفات الاجتماعية، ونشر الطب الوقائى، بكيفية تسمح باعطاء الصحة العمومية ضمونا اجتماعيا بارزا .

- توضيم في نطاق طب العمل، هيابكل مختصة متصلة بالمشاكل الجديدة التي تظهر مع زيادة الاصابات البدنية مثل الحرائق الخطيرة، او النفعية مثل تلك التي تترتب على حوادث الشغف، ومثل الامراض المهنية الكبرى التي ترتبط على وجهه الحصول ببعض الاعمال الصناعية .

- تدخل الدولة لفائدة المتحلقين عقليا او بدنيا بكيفية تستهدف علاجهم واعادة دمجهم اجتماعيا، بفضل تعليم وتكوين مكيفين حسب ظروفهم الخاصة، ويجب أن يحرص هذا التدخل بصورة خاصة، عندما يتعلق الامر بالاطفال، على

- بناء جامعات ومراكيز جامعية بكيفية تتعدد معها عبر التراب الوطنى، مراكز توزيع واسع على العلم والثقافة والتقاليد.

وفي موازاة بناء الجامعات والعمل الدائم على تجديد وضبط برامج تعليمية تكيف مع رقي البلاد وتطور احتياجاتها، سوف يتم تشجيع وتنظيم البحث العلمي بالاتصال مع تطور وجزأة سلك الاساتذة الجامعيين وتأطير مجموع فروع الانشطة في البلاد، وان برامج التعليم في الجامعة ومعاهد الدراسات العليا يجب أن تخصص مكانة ممتازة للمشاكل الخاصة بالبلاد. فالبرامج المتعلقة بتعليم العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية بصفة خاصة يجب أن تعالج بكيفية معمقة المشاكل الخاصة بمجتمعنا وبنميتنا. وسوف تتم دراسة هذه المشاكل على أساس المباديء والتوجيهات المحددة في الميثاق الوطنى .

وسوف يوسع نطاق الدورات التدريبية العملية في الاقتصاد لتشكل، من الآن فصاعدا، أغلبية برامج التعليم، في الوقت الذي يشجع فيه استكمال التعليم والتكونين ليطبق بكيفية مطلقة، حتى تتمكن الاطارات من تجديد معارفها وتحسين تكوينها .

كما سيبذل جهد خاص لتحسين الظروف المادية لحياة الطلبة وخاصة فيما يتصل بالسكن، وعلى الاخص فيما يتعلق باسكانهم في المدن ذات الكثافة السكانية المحدودة .

- الاضطلاع ببرنامج واسع للتكونين العمال، يتضمن انشاء عدد معابر من مراكز التكوين القادرة على أن تخرج كل سنة كحد ادنى، مائة الف عامل مختص، حتى يتم تزويد الاقتصاد بما يحتاجه من ايد عاملة متكاملة، وحتى يتمكن العمال من فرصه تحسين مداخيلهم ورفع مستواهم الاجتماعي .

- وجوب انتهاج كل مؤسسة اقتصادية او اجتماعية او ثقافية لسياسة ترقية داخلية تنظم بكيفية شاملة، وبصورة تسمح بفتح آفاق واسعة امام العمال الراغبين في رفع مستوى معارفهم، وتحسين مؤهلاتهم المهنية، واكتساب الشهائد اللازمة لارتفاعهم في سلم المؤسسة.

ان الترقية الداخلية تشكل محورا هاما في تطبيق سياسة التكوين منهجية لخدمة الجماهير، وتمثل تكملا ايجابية بالغة الامامية للكفاح ضد الامية. ويمكن ان تعتمد في ذلك على مساعدة الجامعة ومعاهد التكوين في البلاد.

- مضاعفة الجهد الراهن الى تحقيق جزارة سريعة لسلك التعليم في جميع مستوياته، حتى يصبح تكوين شبابنا مهم، يضطلع بها كاملة، سلك تعليمي جزائرى صرف .

ب - تتتكلل الدولة في ميدان الصحة بحماية وصيانة وتحسين مستوى صحة السكان، وبالاضافة الى ذلك فان نشاط الصحة العمومية يجب ان يساهم في رقى الانسان واعداده لان يعيش في عالم هو في تحول مستمر نسبيا واجتماعيا وثقافيا .

ومن أجل هذا [فإن المؤسسات التعليمية كلها، ستتضمن النشأت التي تغطي قطاعات واسعة من الأنشطة الرياضية، في الوقت الذي تزود فيه المدن والقرى، بمركبات رياضية تناسب مع أهمية المدينة والقرية]. كما أن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ستشجع على تطوير النشاطات الرياضية في نطاق تنمية الأنشطة الاجتماعية وتنظيم وسائل التسليمة لمستخدميها.

وسوف يبذل جهد خاص لتكوين مدربى وأساتذة التربية البدنية، حتى يتم تزويد كل أصناف النشاطات الرياضية بالتأثير الذى تحتاجه.

وبهذه الكيفية تندمج شببتنا ضمن شبكة رياضية حقيقة تتخلل كامل البلاد، وتتحذى الرياضة طابع نشاط جماهيري مفيد فردياً وجماهرياً.

اما الاعتمادات التي يجب تخصيصها لتحقيق هذه الاهداف، فإنها لا تعتبر خسارة للبلد، اذ انها ليست فقط تدخل ضمن السياسة الاجتماعية للثورة وللعمل الرامي الى صهر انسان جديد في مجتمعنا، بل هي زيادة على ذلك، تساهم في تحقيق تعزيز واستثمار افضل لاحسن رسائل تملكه الامة : شببتها ومواطنهما، ان المجهود الضخم الذي تقوم به الثورة في مجال التكوين على جميع المستويات وفي مجال الصحة يجد في ذلك تكملته الطبيعية التي تمنع للعنابة بالبدن وصيانته نفس الامانة التي تمنحها لازدهار الفكر.

هـ - توفير سكن محترم ومرتفع وفقاً للحد الادنى من شروط السكن العصرى، يعتبر عاملأ أساسياً لتحسين المستوى المعاشر للجماهير. ان ظاهرة السكن الحقير، التي برزت في شكل أكواخ واحياء قصديرية مثل ظواهر الجوع والمرض والجهل تعتبر صورة مماثلة للبؤس. ومن هنا فان زوال الاكواخ والاحياء القصديرية ستكون من بين العلامات التي تدل على انتصار الثورة ضد البؤس. ذلك هو التناول الذي تتحدد به سياسة البلاد فيما يتعلق بالسكن.

ولتسوية أزمة السكن وتحقيق شروط حياة أفضل ستتجزء مجموعة أعمال في ميدان السكن والعمان.

وفعلاً فإن تزايد عدد السكان، مثل ضرورة تحسين مستوى الحياة لدى الجماهير الشعبية، يفرضان وضع وانجاز برنامج واسع للسكن.

ان مواصلة ومضاعفة الجهود المخصصة لانجاز القرى الاشتراكية للثورة الزراعية، ستسمح بتنمية الارياف الجزائرية بشبكة حقيقة من هذه القرى. وبذلك فان الاكواخ التي كانت نمدة طويلة ترمز لفقر اريافنا، تختفي الى الابد من وجه الجزائر.

اعدادهم لهم الاضطلاع بها. بزيادة على هذا، يجب أن يرعاى التشريع، فيما يخصه من اجراءات تتعلق باليد العاملة، المتخلفين ذهنياً وبدنياً. ويجب أن تنشأ مراكز تكوين مهنى ملائمة لتعليم هؤلاء المتخلفين خاصة.

جـ - في الميدان الثقافي :

- تفعيل مجموع التراب الوطني بشبكة التلفزة في نفس الوقت الذي يتم فيه توجيهه قناة ثانية، بهدف مضاعفة البرامج التربوية، والبرامج الهدافة الى التكوين وتعزيز المعرف العملية والفنية.

- تعزيز دور الثقافة في جميع انحاء البلاد، مع القيام بالأعمال الالزامية لتجديد ثقافتنا الوطنية، وتشجيع الابداع الفنى، وتسهيل التشبيط الثقافي ونشر الكتاب.

- بذل جهد خاص ازاء الجماهير الفلاحية بان توفر في تناولها الوسائل السمعية البصرية الملائمة لمساعدتها على رفع مستواها الثقافى، كما تخصص لها حصن تعالج مشاكلها الخاصة ضمن برامج الاذاعة والتلفزة.

د - انجاج سياسة جديدة وجريئة في ميدان الرياضة، حتى تتوفر للشبيبة الجزائرية كل الامكانيات التي تساعد على ازدهار الطاقات البدنية والمعنوية.

ان امراضاً مثل سوء التغذية التي فرضها الاستعمار على مجتمعنا، تفرض بذل جهد خاص لصحة وتطوير شببتنا.

ان التربية البدنية للشبيبة وللشعب بصفة عامة، تعتبر شرطاً ضرورياً لصيانة الصحة وتحسينها، وتعزيز القدرة على العمل، ورفع مستوى المقدرة الدفاعية للامة، في نهاية الامر. وبهذا الصدد، فان من مبادئ الاشتراكية اعتبار التربية البدنية منفعة لا تقل ضرورة عن التعليم، وأحد الحقوق التي يتعين على الدولة أن تؤمنها للمواطنين وللشباب منهم خاصة. والثورة الجزائرية تبني هذا المبدأ كلياً، وسوف تنتهي تدريجياً حسبما تسمح به امكانيات البلاد. وسوف تنتهي بهذا الصدد سياسة التشجيع على ممارسة الرياضة.

ان الرياضة، فضلاً على المزايا التي توفرها للفرد، تيسّر وتطور خصالاً معنوية هامة مثل الروح الجماعية والاخوة وحسن التضامن، والتعود على العلاقات الاجتماعية، وبهذه الكيفية، لا تعتبر الرياضة مجرد تسلية، بل انها تتأكد في نطاق مفاهيم العصر، بوصفها أحد الفروع الاساسية لكل سياسة تناول تكوين الانسان.

لهذه الاسباب كلها، يصبح تنظيم النشاطات الرياضية، جزءاً أساسياً من العمل على تكوين الشبيبة وصيانتها.

وفي التظاهر حل نهائى ، للمشكل المتعلق بنظام الرصيد العقاري الذى يتشكل من أملاك الدولة، من أجل أن تعدد نهائى شروط تسبيبه وايجاره، واحتمال بيعه ، سوف تدخل عليه تحسينات، وسوف يستفيد، فى نطاق عمليات التجديد ، من الاجراءات التى تسمح بصيانته.

غير ان مشكل السكن، نظراً لموضوعه ولما يكتسيه من ابعاد، يبقى، بقطع النظر عن الاعمال التى تتمهد بها الدولة، هو قضية جميع المواطنين سواء فيما يتعلق بتطويره او صيانته. وبهذا الصدد ينبغى ان يتضمن كل مجهود فردى او جماعى الى الجهد الذى تبذله الدولة ومؤسساتها.

و - وفي نطاق سياسة البلاد الاجتماعية تمنع غناء خاصة الى الاشخاص المسنين أو المعوقين الذين ليست لهم مداخيل ، بصورة تجعلهم في مأمن من البوس والتشرد، مما يسمح بالمساهمة في القضاء على جميع عوامل التسول.

٢ - مساعدة الدولة وتدخلها لرعاية الاطفال والراهقين.

ان النسبة العالية للنمو الديموغرافي في الجزائر، تجعل نسبة الاطفال والشباب المرافقين الذين لم يبلغوا بعد سن العمل، مرتفعة. ان التكفل بتتأمين المصروفات المترتبة على رعاية الاطفال والشباب وتربيتهم وازدهارهم الثقافي يشكل احدى امهات القضايا التي تواجهها الامة على الصعيد الاجتماعي.

ان تأمين مساهمة المجتمع في هذا الامر قد تم حتى الان، عن طريق نظام المنح العائلية.

ان التكفل المباشر من قبل الدولة بكل ما يتعلق بالتعليم الذى هو حق مكتسب للجميع وعلى جميع المستويات ومجانية العلاج والكتب المدرسية، وكذلك العون المقدم في مجال الطعام واللباس للعديد من الاطفال قد مكن بعد من تخفيف وطأة العبء الذى كان ملقى على الاسر.

على انه لكي يجري اعداد الطفل اعدادا سليما في ظروف لائقه ولكن يمكن من القيام بدوره في المستقبل كمواطن حر يعيش في مجتمع اشتراكي فانه يحتاج الى ان ينشأ في بيت مستقر سعيد وان يتمكن من مزاولة التعليم في المدارس والثانويات والمعاهد التقنية وان يعالج بطريقة لائقه. وهو يحتاج ايضا لكي يفتح كلية، ان يعيش في غالب الاوقات مع امثاله من الاطفال وان يشعر منذ صغره بأنه عضو في مجموعة وطنية متضامنة.

ومن جهة أخرى فان مطلب ائحة فرصة التعلم لكل قادر على العمل في البلاد يطرح مشكل الاطفال والراهقين الذين لا يمكن لذويهم أن يخصصوا لهم الكثير من وقتهم بسبب مقتضيات العمل .

ومن جهة أخرى فان انجاز مجموعات سكنية في نطاق المعامل المبنية حديثا، يساعد بدوره على التقليل من مصاعب السكن التي تواجهها المناطق الصناعية ويمكن العمال من الاقامة على مقربة من مكان العمل .

على أن التوصل إلى تسوية نهائية لمشكل السكن على مستوى كامل البلاد، يتطلب ضبط برنامج مكثف لتجديد المساكن، وانجاز بناءات جديدة .

ان مستوى الانتاج المتوقع، في نهاية العشرية الحالية، فيما يتعلق بصناعات مواد البناء، سوف يسمح للدولة بتنفيذ سياسة جريئة في ميدان السكن. فسوق تتولى الدولة تطبيق مشروع واسع للبناء يصل في بداية عشرية ١٩٨٠ إلى معدل انجاز مائة ألف مسكن في العام. وسوف يتضاعف هذا المعدل سنوياً بكيفية تضمن، لكل أسرة جزائرية، خلال العشرية التالية، مسكنًا محترماً يتضمن العناصر الأساسية للراحة العصرية، وسوف تبعاً في نطاق هذا البرنامج وسائل معتبرة، مما يسمح بالقضاء نهائياً على الاحياء القصديرية التي تشوّه معالم احياء مدننا. وزيادة على ذلك فانه سوف يتحقق نتيجة أخرى ليست بأقل نتائجه اعتباراً، وهي التي تتمثل في ايجادآلاف من مناصب العمل، تتمد على مدى فترة طويلة، فيتوفر بذلك تشغيل مضمون و دائم لجزء كبير من الايدي العاملة الجزائرية .

- سوف تشجع الدولة من جهة أخرى، كل مواطن يرغب في بناء سكنه الخاص. وبهذا الصدد ستتخذ الدولة الاجراءات الملائمة كى يتمكن كل جزائري يرغب في بناء مسكنه، من حيازة قطعة الأرض الضرورية في مأمن من كل مضاربة، ومن الحصول على قرض لتمويل أشغال البناء وتأمين المواد اللازمة لذلك .

وفي نفس السياق، ستتخذ الدولة اجراءات تهدف الى ت McKين السكان، والعمال بصفة خاصة، من امتلاك شقة ودفع ثمنها على شكل ايجار شهري وخاصة في اطار جماعيات ذات طابع تعاوني، أو توفر لهم مساكن بايجار يتناسب مع مداخيلهم ولا يعجز مقدورتهم الشرائية .

- وينبغي التنصيص اخيراً على ان الدولة ستتسرع على ادراج المباني الجديدة ضمن مجموعات تخطط وفقاً لمقاصدهم الاعمار الحديث، وتتلامع مع متطلبات محيط قائم على الاهتمام بتحسين نوعي للحياة .

وبهذا الصدد ستضطلع الدولة بعمليات تجديد واسعة بالنسبة للتجمعات السكنية بالمدن والارياف لتسوية المشاكل المتولدة عن المساكن القديمة، ولازالة القدارة التي توجد في كثير من الاحياء .

ان التجهيزات الاجتماعية مثل المراكز التجارية والمنشآت الطبية والصحية ومرکبات الرياضة والتسلية ، والفضاءات الخضراء، وتنمية وسائل النقل الجماعي ستندمج في المجتمعات المبنية حديثا، كما ستتدخل الى الاحياء الوجودة حالياً بمناسبة تجددها .

وذويهم. وبقدر ما تتحققه البلاد من تقدم ورقى فستواصل الدولة بجميع الوسائل بذل عناء خاصة لتحسين الظروف المادية والمعنوية للمجاهدين وذوي الشهداء .

4 - توزيع منافع التنمية وصيانة المقدرة الشرائية لدى الجماهير الشعبية .

يجب أن تسعى السياسة الاجتماعية للثورة، بصفة خاصة، إلى تأمين توزيع عادل ومتوازن لتکاليف وثمار التنمية، بالسهر على أن تكون الأصناف التي ما تزال محرومة، هي صاحبة الأولوية في الاستفادة من منافع التنمية. وهذا يستلزم على الخصوص أن يقع التركيز على التخفيف من الفارق الفاصل بين مستوى الارياف والمدن ثم إزالتها، وذلك بتطبيق السياسة المتعلقة بتوزيع الدخل القومي. وهذا يستلزم أيضاً أن يطبق التقشف أولاً وقبل كل شيء على الكماليات، وإن لا يوجد تقافوت في المداخيل يحول دون رفع المستوى المعاشي للجماهير .

وزيادة على ذلك ستتخدّ تدابير ملائمة، كلما اقتضى الأمر ذلك، من أجل توفير المواد والسلع التي تشكل أساس الاستهلاك الجماهيري، بأسعار تتلاءم مع صيانة المقدرة الشرائية للجماهير الشعبية، ومع مطلب تأمين تحسين مستمر في مستواها المعاشي .

وفي نفس الإطار سوف يبذل جهد خاص للبحث عن إمكانات توسيع مبدأ تكفل الدولة ببعض المستلزمات الجماعية، حتى يعطى مبدأ التوزيع العادل للدخل القومي، اوسع تطبيق ممكن .

ولهذا، ستقدم الدولة على اصلاح اجتماعي عميق يتمثل في اعداد مساعدة ضخمة لفائدة الطفولة منذ الصغر الباكراً وذلك بفضل ما ستنجزه في طول البلاد وعرضها، تلبية لحاجات الأطفال والراهقين من بيوت للحضانة ورياض للاطفال ومطاعم ودور للشباب ومكتبات ومجمعات رياضية ونواد ثقافية، وذلك للت المجتمع - زيادة على التعليم والاعداد - بوسائل الترفيه النافع لكي ينشأوا في مناخ اجتماعي مشبع بالقيم الوطنية، وسوف تتخذ اجراءات مناسبة لتأمين ملبس لائق لجميع الأطفال الجزائريين ووضعهم تحت اشراف عناء صحية مستمرة .

ومثل هذا الاصلاح لا يستلزم بأية حال النيل من وحدة الاسرة التي ستبقى الخلية الحية للمجتمع. ان هذا الاصلاح لا يعني فصل الأطفال عن ذويهم أو حرمانهم من الحنان العائلي. ان الفرض من هذا الاصلاح هو تأمين وسائل تسمح بالتخفيض من وطأة المتعاب التي يعاني منها الوالدان بفعل الاشغال اليومية، ومنع الأطفال كل ما من شأنه أن يكمّل العناية العائلية .

3 - تدخل الدولة لفائدة المجاهدين وأرامل الشهداء وأطفالهم وذويهم .

لقد بذلت الدولة بالفعل جهوداً معتبرة لتمكين المجاهدين من العيش في ظروف ملائمة وخاصة باعادة ترتيبهم في اطار الوظيف العمومي، وبدمجهم ضمن مؤسسات ووحدات مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما اتخدت التدابير الضرورية لضمان مساعدتها لارامل وأطفال الشهداء

المطبعة الرسمية
7 و 9 شارع
عبد القادر بن مبارك
الجزائر